

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



PHILIP HITTI COLLECTION

مَطْبُوعَاتُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ بِدِمَشْقٍ

492.75

K54mA المِوُفِي

فِي

النَّحْوِ الْكَوْنِي

لِلسَّيِّدِ صَدْرِ الدِّينِ الْكَنْفَرَاوِيِّ الْإِسْتَنْبُولِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٩ هـ
عُضْوِ مَجْلِسِ الْمَعَارِفِ فِي الْأَسْتَانَةِ وَمُدْرَسِ حِكْمَةِ التَّشْرِيعِ فِي جَامِعَتِهَا



شَرْحُهُ بِتَقْلِيقاتٍ تَوْضِيعُ غَوَامِضِهِ وَمَقاصِدَها

مُحَمَّدُ حُجَّتُ الْبَيْطَارِ

عُضْوُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ

وَمُدْرَسُ رَدِّ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ بِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ فِي الْجَامِعَةِ السُّورِيَّةِ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد فهذه رسالة موضوعها النحو عند الكوفيين خاصة ، توقف الباحث على مذهبهم في مجمل أبوابه ، وهي مجموعة في هذه العجالة على لطافة حجمها . ولا يخفى ان المذهب الكوفي النحوي يفني عليه وجوه من القراءات والروايات المتحملة عن الفصحاء والبلغاء كيجي بن وثاب المتوفى (١٠٣ هـ) وعاصم بن أبي النجود (١٢٧) وسليمان الأعمش (١٤٨) وحزمة (١٥٦) والكسائي (١٨٩) من اشتهر بالقراءة من أئمة الكوفة . وأما من اشتهر بالرواية منهم فقد خرج الإمام احمد في مسنده لأكثر من مائة وخمسين محدثاً كوفياً (٢٣٩ — ٣٩١) ج ٤ من المسند . ثم إن مؤلف هذه الرسالة المسماة بالموفي في النحو الكوفي — وهو السيد صدر الدين الكنغراوي الآتية ترجمته ، قد أوجز إيجازاً اضطرنا الى وضع تعليقات على رسالته توضح غوامضها ، وتشرح مقاصدها ، وشواهدا بالحكم الوجيز . ولما كان لمذاهب أئمة النحو أصول وقواعد يرجع اليها ويعول عليها ، رأينا أن نقدم لهذه العجالة بشذرات مقتطفة مما نشره صديقنا العالم الأديب الأستاذ طه الراوي في أصول العربية عند الكوفيين والبصريين ^(١) ، وأنا أوجز القول في تراجم من يرد ذكرهم من الأئمة مع تاريخ وفياتهم ، والله هو الموفق .

محمد جبيب البيطار

الدمشق

* * *

(١) نظرة في النحو ج ٩ و ١٠ م ١٤ من مجلة المجمع العلمي العربي .

كلمة الأستاذ الجليل طه الراوي^(١)

تمهيد تاريخي :

عندما اتسعت لأجدادنا رقعة الفتوح ، واتسعت لهم الدولة ضربوا في الأرض
وانبسطوا في الآفاق ، وخالطوا صفراء الأمم وحمراءها ، واحتكت لغتهم بلغتهم ،
ولم تكد تستقر بهم الخواضر حتى آنسوا فارط اللحن يتمشى في حواشي لغتهم ،
ويدب على ألسنة أحداشهم ، فراعهم ذلك ، وعن عليهم أن تطفئ العجمة على لغتهم ،
ولغة دولتهم ، بل لغة ملتهم ، التي هي سر نهضتهم ، ومصدر عزتهم ، فحفزت
الحمية القومية ، والغيرة الدينية ، رجالاً منهم لنصرتها والذب عنها

وكان مجلي الحلبة في هذا المضمار ، أبو الأسود الدؤلي الكناني أحد أعلام
التابعين^(٢) بارشاد من الامام علي رضي الله عنه ، وكان من أرب البصائر الحية ،
فاستعرض طائفة من كلام العرب ، وتوصل الى استخراج طائفة من المسائل ،
واستنباط بعض القواعد ، اسمها (النحو) ودونها في صحيفة له ، عرفت عند النخاة
بالتعليقة ، وهي أول كتاب دون في علم اللسان العربي .
وبهذا تعلم ان النحو أسبق علوم اللغة وضعاً وتدويناً ، والسبب في هذا أن
بوادر اللحن وأعراض الفساد هجمت على الإعراب ونظام التركيب ، فبل هجومها
على مفردات الكلم وموضوعاتها ، ولذلك احتاجوا الى وضع قوانين تعصم اللسان
والقلم عن الخطأ في نظام التركيب وأصول الإعراب ، قبل احتياجهم الى ضبط
مفردات الكلم ، وتحديد موضوعاتها .

(البصريون والكوفيون)

وأبو الأسود ، وان كان كوفي المولد ، إلا انه بصري النشأة ، وفي البصرة
وضع حجر الزاوية في اساس نحوه ، وكان تلامذته من اهلها ، ولذلك بقي النحو

(١) نشر صديقنا الأستاذ السمي الشيخ محمد بهجة الأثري له رحمه الله ترجمة حافلة في مجلة
المجمع العلمي (ج ١ م ٢٤) .

(٢) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الكناني ، رسم له الامام علي شيئاً من أصول النحو ،
فكتب فيه أبو الأسود ، وأخذ عنه جماعة ، سكن البصرة وولي امارتها وتوفي فيها سنة ٦٩ هـ ،

ربيباً للبصريين ينتقل في حجور أئمتهم ، الى أن كان عصر الخليل بن احمد
الفراسيدي ^(١) ، فجمع متفرقه ، وفصل قواعده ، وهذب مسأله ، وأكمل أبوابه ،
وتقدم الى سيبويه ^(٢) ، وكان من أنبه تلاميذه ، وأسماهم همه ، أن يجمع ذلك
في كتاب ، ففعل وأبدع ، ما شاءت له قوة درايته وسعة روايته .

وانتقل بعض البصريين من النحاة الى الكوفة ، واتخذها دار إقامة له ، وأخذ
ينشر النحو بين ظهرائها ، وكان في الطليعة من هؤلاء عبد الرحمن التميمي المتوفى
سنة ١٦٤ هـ ثم ابو جعفر الرؤاسي ^(٣) ، وعنه معاذ بن مسلم الهراء ^(٤) مبدع علم التصريف .
وأشهر من تخرج بهؤلاء وأنهم علي بن حمزة الكسائي ^(٥) ، وكان ممن يحضر
في حلقة الخليل ، ثم ضرب في البوادي سنين كثيرة ، بأخذ عن الصميم من
أهلها ، ولم يزل يدأب في الجمع والتحرير ، حتى انتهت اليه إمامة العربية في الكوفة ،
ولم بتقيد بمذاهب من سبقه في التأصيل والتفريع ، ورسم للكوفيين الحدود التي
احتندوا امثلتها وخالفوا فيها البصريين ، فهو عند الكوفيين بمكانة الخليل عند

(١) امام اللغة والعروض والنحو (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) وهو الذي امتنبت علم العروض ،
واستخرج منها خمسة عشر بجزاً ، وهو أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه . وكلما قال سيبويه :
وسألته ، أو قال ، من غير ان يذكر قائله : فهو الخليل ذكره السيرافي .

(٢) امام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه الحارثي ، ولد في احدى قرى شيراز ،
وقدم البصرة ، فلزم الخليل بن احمد وصنف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو ، لم يصنع
قبله ولا بعده مثله ، ورحل الى بغداد فناظر الكسائي ، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم ،
وعاد الى الأهواز فتوفي فيها سنة ١٨٠ هـ « الأعلام » .

(٣) محمد بن أبي سارة الكوفي ، أول من وضع كتاباً في للنحو من أهل الكوفة ، وهو
أستاذ الكسائي والفرهاء ، وكلما قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) عن الرؤاسي ، واقب بذلك
لكبر رأسه (توفي سنة ١٩٠ هـ) « الأعلام » .

(٤) الكوفي النحوي شيخ الكسائي ، توفي عن نحو مائة سنة ، وهو الذي سارت فيه هذه الكلمة :

ان معاذ بن مسلم رجل ليس لميقات عمره أمد

وفي بغية الوعاة : وقد عاش مائة وخمسين سنة ، وكان يبيع الثياب الهروية ، فذلك قيل له : الهراء !
(٥) ابو الحسن (١٨٩) امام الكوفيين في النحو واللغة . واحد القراء السبعة المشهورين ،
ولد بالكوفة ، واستوطن بغداد ، وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، ومات بالري هو ومحمد
ابن الحسن في يوم واحد ، وكانا خرجا مع الرشيد ، فقال : دفنت الفقه والنحو في يوم واحد .

البصريين ، وعلى يده انماز نحو الكوفة عن نحو البصرة ، واحتدم الجدل ،
وتطايير شرر المناقشة بين الفريقين .

* * *

وبالجملة فان مذهب البصرية أضبط قياساً ، وأتقن دراية ، ومذهب الكوفية
أكثر تشعباً ، وأوسع رواية ، وأنت ترى أن البصريين في تشددهم وتحكيم
قوانينهم ضيقوا على العربية واسعاً في كثير من المواطن التي تتطلب السعة ، حتى
لقد ضاق النحو الذي قدره بمقاييسهم عن ان يسع نفسه ، وهو في ريعان شبابه ،
ونعومة إهابه ، فوقعوا في تلحين خاصتهم ، وكبار أئمتهم ، فقالوا لحن سيئويه في
كتابه ، ولحن فلان وفلان ، وهم من أئمة هذا الشأن ، بله الفقهاء والمفسرين
والمحدثين والفلاسفة المتكلمين^(١) .

ولا ينكر أن بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك^(٢) وابن هشام
الأنصاري^(٣) ومن تبعهما انتبهوا لهذا الأمر ، وحاولوا أن يفصموا شيئاً من تلك
القيود التي لا تجتمع والرواية في مكان ، فكان النجاشي حليفهم في مواطن كثيرة ،
وبقي على غيرهم أن يتم ما بدأوا به ، ولكنه لم يأت بعد ابن هشام من النحويين
من نهج منهجه في التجديد والإصلاح ، فبقي الأمر محتاجاً الى معالجة ، فهل يوفق
أبناء هذا الجيل للقيام بهذه المهمة ، والفوز بهذه الخدمة ، نترك الجواب على
هذا السؤال لأعلام الأدب وأمرأه البيان .

طه الراوي

* * *

-
- (١) أشار الكاتب (رحمه الله) الى أمثلة من ذلك في غضون هذا المقال .
(٢) أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (نسب لجدّه لشهرته به) الطائي ،
الجياني ، كان اماماً في العربية ، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل الى دمشق وتوفي فيها عام (٧٧٢)
ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل ، ومن أخذ عنه الامام النوري ، ويقال انه عنه بقوله
في المتن : « ورجل من الكرام عندنا » .
(٣) جمال الدين أبو محمد ، عبد الله يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام من أئمة العرب
مولده ووفاته بمصر (٧٠٨ - ٧٦١) ، قال ابن خلدون : وما زلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر
بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيئويه ،

ترجمة المؤلف

هو أبو طلحة ، عبد القادر ، صدر الدين بن عبد الله ، بن عبد القادر ، بن عبد الله ، ابن حسن ، الكنغراوي الأصل ، الاستنبولي الحنفي ، السلفي . ولد في الآستانة حوالي سنة ثمان وسبعين ومائتين والـ ألف هجرية . وتأدب وتخرج بوالده وبمشايعه الذين أجازوه ؛ وهم : الشيخ محمد الجوخدار ، والشيخ عبد القادر الاسطواني ، والشيخ محمد الزهاوي ، والشيخ بكري العطار ، والشيخ عثمان الخطيب الحنبلي ، والشيخ توفيق السيوطي ، والشيخ محمد سعيد اليماني ، والشيخ محمد عزرة الأيوبي الآستانولي .

تولى القضاء الشرعي في دوما وحمص وفي الآستانة ، كما تولى القضاء القانوني في كثير من الأمصار : فقد كان رئيساً لمحكمة البداية في « قره حصار » من أعمال ولاية إزمير ، وفي بيروت ، وجدة ، ودمشق ، وبغداد ، وطرابزون ، ومناسير ، وقوصوة .

وكان عضواً في مجلس المعارف بالآستانة ، وأستاذ حكمة التشريع في جامعة الآستانة .

ولم تصرفه أعمال الحكومة والتدريس عن التأليف : فقد ألف باللغتين العربية والتركية عدة مؤلفات في موضوعات مختلفة ، منها :

١ - تاريخ دول الإسلام : كتاب كبير يدخل في عدة مجلدات ، بدأه بالسيرة النبوية ، وأتى فيه على تاريخ جميع الدول والإمارات الإسلامية في الشرق والغرب إلى قبيل وفاة المؤلف سنة ١٣٤٩ هـ . ومزينة هذا التاريخ أفراد كل دولة في باب خاص على طريقة ابن خلدون مع الإحاطة الدالة على اطلاع واسع ، وتبع دقيق ، والكتاب لا يزال في المسودة بخط المؤلف .

٢ - طبقات المصنفين في العلوم الإسلامية قرنًا بعد قرن الى عصر المؤلف :

قصره على أسماء المصنفين ، وموالدهم ، ووفياتهم ، وذكر مصنفاتهم ، وما تشتهد الحاجة اليه من احوال بعضهم .

٣ - طبقات الخنفية : سلك فيه سبيل طبقات المصنفين .

٤ - مختصر تهذيب الكمال في الحفاظ ، وما قيل في الجرح والتعديل : رتبته

في جداول ، فذكر الصحابة ومن يليهم إلى سنة مئة ، ثم الذين من بعدهم .

٥ - مفاتيح كنوز الإسلام : في أسانيد المؤلف في كتب الحديث ،

والتفسير ، والفقه ، والأخبار ، والرجال ، على سبيل البسط .

٦ - كشف الغمة عن افتراق الأمة : ذكر فيه فتنة المرتدين ومسيلمة ،

وفتنة السبائية ، ومقالات الرافضة ، والوعيدية ، والمبتدعة ، من المرجئة ، والقدرية ،

والمعتزلة ، والجهمية ، والرد عليها .

٧ - أنساب الأئمة والأئمة عليهم السلام وأنساب العرب والصحابة والخلفاء

والتابعين وبعض الملوك .

٨ - رسالة في النحو .

٩ - الموفي في النحو الكوفي . (وهذا هو)

١٠ - رسالة في العروض .

وله في اللغة التركية مؤلف في أصول الفقه سماه : « الذريعة الى علم الشريعة » .

وكانت وفاته في الآستانة بشهر رمضان سنة ١٣٤٩ هـ . وقد قارب السبعين

من عمره . رحمه الله .

وهذا نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا اللهم^(١) على هدايتك الى الصواب ، والصلاة والسلام على أنبيائك
ورسلك ولا سيما محمد سيد الأُحباب ، وعلى آله التابعين له وجميع الأصحاب .
(أما بعدُ) فهذا كتاب « نحو » وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين
ومصطلحاتهم ؛ إذ وجدتها أهملت ، وهي تحتاج الى النظر والتبصر من أهل التأويل ،
والفقهاء ، والعلماء . ويبنى عليها وجوه من القراءات^(٢) والروايات^(٣) المتحملة
عن الفصحاء والبلغاء . فجمعتها في غصون كتاب من كتب كثيرة اطّعت عليها
ورببتها على ترتيب كتب المتأخرين ، وسميته : « الموفي في النحو الكوفي » ؛ والله
المسؤول أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه ، وهو المستعان وعليه التكلان .

(١) قولهم : « يا اللهم » مذهب الكوفيين أن الميم المشددة في اللهم بقية جملة
محدوفة (قالوا) أصلها : يا الله أمناً بخير ، وليست عوضاً عن حرف النداء ،
ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار ، وأما البصريون فلا يجيزون الجمع بينهما
إلا في ضرورة الشعر كقوله :

اني اذا ماحدث أمّا اقول يا اللهم يا اللهم

ولما كانت هذه الرسالة موضوعة على مذهب الكوفيين ناسب أن يشير المؤلف
الى ما ألف لأجله ، ففيه براءة الاستهلال .

(٢) ذكر الإمام ابن الجزري الدمشقي في طليعة كتاب النشر اسماء من اشتهر
بالقراءة في الأمصار ، وعد من أئمة الكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم بن ابي النجود ،
وسليمان الأعمش ، وحمزة ، والكسائي ، فهولاء ممن كان يفتدى بهم ، ويرحل اليهم ،
ويؤخذ عنهم ؛ ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم .

(٣) اشتهر من أئمة الرواية الكوفيين خلق كثير ، وقد خرج الامام احمد
ابن حنبل في مسنده لأكثر من مائة وخمسين محدثاً منهم رضي الله عنهم
(٢٣٩ -- ٣٩١) ج ٤ من المسند .

النحو : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلام في التركيب . والتركيب :

إما بنسبة إسنادية ، فجملة ؛ أو غير إسنادية ، فتقييدي ؛ أو بلا نسبة ، فمزجي ؛
والجملة : إما أن تتركب من اسمين كزيد قائم ، أو من فعل واسم كقام زيد ،
أو من اسم وحرف ملاحظاً فيه معنى الفعل كيازيد ^(١) .

× والاسم معرب وقد يبنى لشبه الحرف ، وإعرابه رفع وفتح وجر : فالمثنى بالالف
والياء ^(٢) كجاء الزيدان ، وضربت كليهما ؛ فكلًا وكلتا مثنيان ^(٣) . وجمع المذكر
السالم بالواو رفعاً ، والياء نصباً وجرأ × نحو : جاءني الأحمدون ، وضربت الطالحين ،
وحمل عليه عشرون وبابه ^(٤) وارضون والسنون وبابه ^(٥) . وقد يعرب جمع المذكر

(١) التقدير : ادعو زيداً ، أو أنادي زيداً فزيد في موضع نصب لأنه مفعول .
(٢) × ذهب الكوفيون الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة
الضمة والفتحة والكسرة في أنها اعراب بمنزلة الحركات ، لأنها الحروف التي
اعرب الاسم بها كما يقال : حركات الاعراب ، أي الحركات التي اعرب
الاسم بها . وقال البصريون إنها حروف إعراب وليست باعراب ، لأن هذه
الحروف انما زيدت للدلالة على التثنية والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة التي
وضعت لذلك المعنى . (٣) ذهب الكوفيون الى ان « كلا وكلتا » مثنيان
لفظاً ومعنى ، واصلهما « كل » فكسرت الكاف ، وخففت اللام ، وزيدت الألف
للتثنية ، والتاء للتأنيث ، والألف فيهما كالالف في « الزيدان » ولزم حذف نون
التثنية منهما للزومهما للإضافة ، وقد شرح الأنباري مذهبه في (الانصاف)
والبغدادي في (الخزانة) ، ورجحنا مذهب البصريين في كون « كلا وكلتا »
مفردين لفظاً ، مثنيين معنى ، (الانصاف : ص ١٨٢ - ١٨٦ ؛ الخزانة ج ١
ص ١٢٦ - ١٢٩) . (٤) الى التسعين . (٥) المراد ببابه : كل كلمة
ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ، ولم تكسر ، نحو عضة وعِضين ،
وعزه وعِزّين ، قال تعالى : « كم لبثتم في الأرض عدد سنين » وقال : —

السالم بالحر كات ، نحو : مضت السنين ، وهو قياس عند الفراء ومن تبعه ومنه قوله :
رب حي عوندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب ^(١)
وقوله : « وقد جاوزت حد الأربعين ^(٢) » .

ونون جمع المذكر السالم مفتوح ، ونون المثني مكسور ، وبعضهم فتح ، قاله
الشيخان ^(٣) ، نحو :

على أحوذبين استقلت عشية فما هي إلا لحمة وتغيب ^(٤)
وجمع المؤنث السالم بالضم والجر ، وجوزوا نصبه بالفتحة ^(٥) ، إلا هشاماً ^(٦) ،

— « الذين جعلوا القرآن عضين » أي مفرقاً لأنهم فرقوا أقوابهم فيه فأمنوا
بما أحبوا منه وكفروا بالباقي فأحبط كفرهم إيمانهم . وقال : « عن اليمين وعن
الشمال عزين » أي جماعات في تفرقة واحدها عزة . (١) حي : قبيلة
عوندس : قوي شديد . الطلال : الحالة الحسنة وفي قوله : لا يزالون : مراعاة
لمعنى الحي بعد مراعاة لفظه . القباب : جمع قبة ، وهي التي تتخذ من الأديم والخشب
واللبد ونحوها . (والمعنى) : كثير من الأقوياء الذين يستطيعون التطاول في
البنيان ، لا يزالون يسكنون الخيام ، (والشاهد) في ضاربين ، حيث أثبت النون ،
ولم يحذفها للاضافة ، فعلم أنه معرب بالحر كات . (٢) صدره : « وماذا تبتغي
الشعراء مني » ، (والشاهد في (الأربعين) بكسر النون على أنها كسرة اعراب
(٣) إماما الكوفة بالنحو واللغة : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء
السبعة المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وأبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء المتوفى سنة ٢٠٧
(٤) هو حميد بن ثور الصحابي الهلالي من أبنات يصف بها قطاة . (أحوذبين)
تشية أحوذبي ، وهو الخفيف في المشي ، والمراد بهما هنا القطاة ، والمعنى : طارت
هذه القطاة عشية على جناحين خفيفين ، فما مسافة رؤيتها والنظر إليها وقت الطيران
إلا مقدار لحمة ، ثم تغيب ثانياً ، (والشاهد في أحوذبين حيث فنحت نون المثني
وذلك لغة . (٥) حذفت لاه أم لم تحذف . (٦) ابن معاوية ، أبو عبد الله —

فلا يجوز إلاّ فيما حُذفت لامه ^(١) ، كقولهم : سمعت لغاتهم . وإذا كان جمع
 النسوة السالم علماً يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابه كسائر جمع المؤنث ، وإعرابه
 كإعراب غير المجري ^(٢) وإذا وقف عليه فبالهاء نحو : جاءت من أذرعة ؛
 وإعرابه كسائر جمع المؤنث بلا تنوين ، كقولك :
 تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظرٌ عالي ^(٣)
 وأما المفرد والجمع المكسر فيعرب ^(٤) بالحركات الثلاث إلاّ إذا كان غير مجري
 فيفتح في الكسر إلاّ ذو وفم وأب وأخ وحم ، فبالحرف ^(٥) إذا أضيف إلى

— الكوفي ، (٢٠٩) نحوي ضرير من اهل الكوفة من كتبه « الحدود »
 و « المختصر » و « القياس » وكلها في النحو « الأعلام » .
 (١) لمشابهته المفرد حيث لم يحجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها ،
 وجبراً لحذف لامه ، فإن ردت اللام في الجمع نصب بالكسرة اتفاقاً ، كسنوات
 وشفوات . (٢) الكلمة في الأصل (غير المنصرف) ولكنها مرمجة عليها
 ومعوّض عنها بلفظ (غير المجري) وقد تكرّر في الأصل هذا التعبير مراعاة
 للاصطلاح الكوفي والمراد به : (غير المنصرف) . (٣) قاله امرؤ القيس ،
 والمعنى : نظرت إلى نار هذه المحبوبة بقلبي وأنا بالشام ، وهي بالمدينة ، مع أن الأقرب
 من دارها يحتاج إلى نظر عظيم لشدة بعدها عن بلدي (والشاهد) في أذرعات ،
 روي بالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة لحال الجمعية ، وبالجر بالفتحة مراعاة للحالة
 الراهنة وهي العلمية ، وبالجر بدون تنوين مراعاة للحالتين . (٤) في الأصل :
 يعرب . (٥) ذهب الكوفيون إلى أن الاسماء الستة المعتلة وهي : أبوك ،
 وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، معربة من مكانين ، وذهب البصريون
 إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هي حروف الإعراب
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن الحركات الثلاث تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال
 الإفراد ، نحو قولك : هذا أب الخ . . . فإذا أضفتها بقيت الضمة والفتحة —

غير الياء (١) (.....) (٢) .

ويجوز قصر غير الأولين (٣) واعرابها بالحرركات ، ومثلها « هن » (٤) « خلافاً للفرء في إعرابها لأنه ناقص .

غير المجري ما فيه علتان (٥) من العلل المذكورة ، وهي الف التأنيث (٦)

— والكسرة إعراباً لها ، (قالوا) وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحرركات تجري مجراها في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير مثلها في حال الرفع والنصب والجر فتقول : هذا أبوك ورأيت أباك وصرت بأبيك ، فالضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل ذلك على أنها معربة من مكانين .

وتتمة المبحث في كتاب الإيضاف ، (ص ٦ — ١٢) وفيه تفصيل المذاهب واللغات ، وذكر الحجج والاستدلالات . واختصار مؤلف هذه الرسالة (رحمه الله) نخل بالمقصود . (١) فإن كانت الإضافة للياء أعربت بالحرركات المقدرة نحو : وأخي هارون . (٢) كلمة مبهمه لم نوفق إلى حلها . (٣) أي غير (ذو وفم) فان إعراب الأول منهما بالأحرف متعين ، والثاني بغير الميم متعين أيضاً . (٤) أي محذوف اللام ، وهو الواو ، فيعرب بالحرركات . قال الأشموني : ولقلة الإتمام في (هن) أنكر الفرء جوازه ، وهو محجوج بحكاية العرب . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (٥) أي فرعتان من العلل التسع ، إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والثانية إلى المعنى ، وهما تؤثران باجتماعهما ، واستجماع شرائطهما فيه أثراً سيجي ذكره ، أو علة واحدة منهما تقوم مقامهما ، بأن تؤثر وحدها تأثيرهما ، وهذه العلل مجموعة في هذين البيتين :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ

والنون زائدة من قبلها الفٌ ووزن فعلٍ ، وهذا القول تقريب

(٦) أي مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفاً وفع ، أي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ، أم معرفة كرضوى (اسم جبل بالمدينة) —

قائمة مقام علمين (١) .

والجمع قائم مقام علمين ؛ شرطه ان يكون على وزن فواعل او مفاعيل (٢)
وله في الأصل كخضاجر (٣) ، او في التقدير كسراويل (٤) .

— وزكرياء ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كجرحى واصدقاء ، أم اسماً كما تقدم ،
أم صفة كجبل وحراء ، قال ابن مالك رحمه الله :

فألف التأنيث مطلقاً مَنع حرف الذي حواه كيفما وقع

(١) إنما استقلت بالمنع لأن في المؤنث بها فرعية لفظية من جهة التأنيث ،
ومعنوية من جهة لزومها . (٢) وضابطه : كل جمع فتح أوله و كان ثالثة
الفاء — ليست عوضاً — وبعدها حرفان ، او ثلاثة ، اوسطها ساكن ولم يُبنو
بذلك الساكن وبما بعده الانفصال ، وبعدها ايضاً كسر اصلي ، ولو تقدير كدواب
وعذاري ، فإذا كان الجمع بهذه الصفة استقل بالمنع لأن فيه فرعية اللفظ ،
بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً وحكماً ؛ وفرعية المعنى بدلالته على الجمعية .
وإذا انتفى أحد الشروط المتقدمة صرف ، كعذافر (الجمل الشديد) لمضموم
الاول ، وصلصال لما الفه غير ثالثة ، ويمان وشآم لأن الألف عوض عن إحدى
ياءي النسب ، فان اصلها يمني وشامي ، حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا عنها
الألف ، ثم أعل إعلال قاض ، وتدارك لما ليس بعد الفه كسر ، وتدان وتوان
لما الكسر فيه غير اصلي ، إذ اصله الضم وكسر لمناسبة الياء ، وطواعية وكراهية
لمتحرك وسط الثلاثة بعد الألف ، وظفاري ورياحي للساكن المنوي انفصاله
لأن الياء فيهما عارضة للنسب ، بخلاف قماري وبخاتي وكرامي ، فان الياء في
المفرد . والى الجمع المذكور اشار الناظم بقوله :

وكل جمع مشبه مفاعلا او المفاعيل لمنع كافلا

(٣) اي ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الا لجمع كخضاجر ،
او منقول عنه كسراويل ، فقل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي ، وقيل إنه
منقول ، اي ان سراويل كان جمع سرولة ، فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد —

(المزبدتان) ^(١) تشترط العلمية في الاسم ، وانتفاء فعلاية في الصفة ^(٢) وقيل وجود فعلى ^(٣) ولم يشترط الفراء الزيادة ومنع سنان .
و « الوصف » الأصيل لا يعتبر مع العلمية نحو أحمر ^(٤) و « وزن الفعل » شرطه

— الجنسي به ، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعنوية وإن كان مفرداً (راجع شروح الألفية وحواشيها عند قوله :

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع)

(١) المزبدتان : هما الألف والنون ، وعلامة زيادتهما سقوطهما في بعض التصارييف ، كما في نسيان وكفران إذا رداً الى نسي وكفر . (٢) أي يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط ان لا يكون المؤنث في ذلك محتوماً بقاء التانيث نحو عطشان وغضبان ، لأنك تقول : امرأة عطشي وغضبي ، ولا تقول عطشانة ولا غضبانة ، فان كان المؤنث على فعلاية صرف ، فنقول : رأيت رجلاً عطشاناً وامرأة سيفانة . (٣) مثاله : لحيان — الكبير اللحية — لا مؤنث له ، فمن لم يشترط لمنع صرف (فعلاية) إلا انتفاء (فعلاية) منعه من الصرف كما تقدم ، ومن اشترط وجود (فعلى) تحقيقاً ، صرفه ، والصحيح عند المؤلف الأول ، لأنه (رحمه الله) اورد الثاني بصيغة التضعيف « قيل » وقال الأشموني والصحيح منع صرفه وعلق عليه الصبان بقوله : هذا يخالف قول ابي حيان : إن الصحيح فيه صرفه لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به اهـ . قال الصبان : « فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه » أي لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلاية ، لأن باب فعلاية فعلى ، أوسع من باب فعلاية ، والتقدير في حكم الوجود . (راجع الأشموني والصبان ج ٣ ص ١٥١) . (٤) أحمر ممنوع من الصرف للوصف الأصيل ووزن الفعل ، لأن هذا الوزن اصل في الفعل وهو به أولى ، لان أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، وما كانت زيادته بمعنى أصل لغيره .

أن يخصه^(١) ، او في اوله زيادة الفعل غير قابل للتاء نحو احمد^(٢)

و «العدل» ومنه وزن مثني وثلاث^(٣) .

و «العجمة» شرطها ان تكون علماً في الاصل زائداً على ثلاثة احرف

او متحرك الوسط^(٤) .

و «التأنيث» لفظي ومعنوي بشرط العلمية ، وشرطٌ تحتم تأثيره في المعنوي

العجمة^(٥) ، او زيادته على ثلاثة احرف خلافاً لابن الانباري^(٦) او تحرك

الوسط ، او ان يكون اسم بلدة عند الفراء ، او ان يكون مؤنثاً في الاصل

(١) نحو أحيمر وأفيضل من المصغر ، فانه لا ينصرف ، مع أنه ليس على

وزن أفعل ، لكنه على وزن متأصل في الفعل كأبيطر مضارع يبطر - اذا عالج

الدواب - ، ولهذا قيل إن الاولى تعليق المنع على وزن الفعل الذي هو به أولى

لا على وزن افعل . (٢) احمد كأحمر في كون الزيادة في اوله تدل على

معنى في الفعل دون الاسم . (٣) على وزن مفعّل وفُعّال ، وهو الى الاربعة

بالاتفاق نحو قوله تعالى : «أولي اجنحة مثني وثلاث ورباع» وفي الباقي على

الاصح ، وهي معدولة من الفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل جاء القوم

أحاد جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، فعُدل عن هذا المكرر الى أحاد

اختصاراً وتخفيفاً (راجع تنمة البحث في منار السالك الى اوضح المسالك ج ٢

ص ٢٦٧) . (٤) المراد بالأعجمي ما عدا العربي ، قال ابن مالك رحمه الله :

والعجمي الوضع والتعريف مع زبدٍ على الثلاث صرفه امتنع

(٥) العجمة لا تستقل بالمنع في مثل ماء وجور من الثلاثي (امما بلدتين)

ولكن الضامهما الى العلمية والتأنيث يحتم المنع بهما ، فهي مقبولة للتأنيث لا غير .

(٦) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الانباري ، من اعلم اهل زمانه بالأدب

واللغة ، ومن اكثر النام حفظاً للشعر والأخبار ، توفي سنة ٣٢٨ هـ .

سمي به مذكر عنده ، وتعلب (١) .

و « المعرفة » بشرط العلمية ، والتركيب بلا نسبة (٢) بشرط العلمية ، او اذا نكرة (٣) ما فيه علمية مؤثرة اجري له اذا سمي بالوصف الأصلي . او اذا نكرة (٣) الوصف الأصلي المسمى به فالمعتمد انه يجري ايضاً إلا اذا كان اعتبار الوصفية من وجه كأحمر اذا سمي به رجل أحمر (٤) . قاله الفراء وابن الانباري . ويقاس عليه سكران اذا سمي به رجل مدمن ، وقد يجري غير المجري للضرورة (٥) ، او للتناسب (٦) ، إلا اسم التفضيل الذي بعده « من » (٧) والمجري

(١) ابو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان راوية للشعر ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) . (٢) المراد بالتركيب بلا نسبة هو تركيب المزج بان يجعل الاسمان اسماً واحداً ، لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث . (٣) كذا بخط المؤلف ولعله : وإذا نكر ما فيه علمية الخ . . . وإذا نكر الوصف الخ . . .

(٤) قال الأشموني : « والثالث إن سمي بأحمر ، رجل أحمر ، لم ينصرف بعد التذكير ، وان سمي به اسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري » وانظر هذا البحث في الأشموني والصبان عند قول ابن مالك رحمه الله :

(. . . واصرفن ما نكرنا من كل ما التعريف فيه أثرا)
ص ١٧٨ ج ٣ (٥) كقول امرئ القيس : « ويوم دخلت الخدر ، خدر عنيذة » وعنيذة ابنة عمه وهنا الشاهد ، لأنه صرف للضرورة ، مع أنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . (٦) كقراءة نافع والكسائي : « سلاسل وقواربراً » . (٧) قالوا لأن حذف تنوينه لأجل (من) فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا (من) ، بدليل صرف : (خير منه وشر منه) لزوال الوزن .

قد لا يجري اضطراراً^(١) واختياراً هو اختيار ثعلب . والمنقوص نحو جوارٍ ليس
تنوينه للإجراء وقد يجري المنقوص مجرى الصحيح نحو قاضٍ إذا سمي به مؤنث .

المرفوعات

«الفاعل» ما أسند إليه الفعل أو شبهه^(٢) نحو : كان زيدٌ عالماً ، وقائمٌ زيد .
وحقه ان يلي الفعل وقد يتقدم عليه^(٣) إلا إذا كان نكرةً إلا إذا أفاد^(٤) ، نحو :
ما للجمال مشيتها وثيدا . أجنடلاً يحملان أم حديدا^(٥)
ويكون^(٦) جملةً نحو : بدا لي ، يقوم زيد . ولا يحذف إلا من المصدر ،
إلا عند الكسائي^(٧) ، نحو :

(١) قال الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وابه
سائر البصريين والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ، (وذكر
شواهد له) والى ما تقدم اشار ابن مالك بقوله :

ولا اضطرار او تناسب صرف ذوالمنع ، والمصروف قد لا ينصرف

(٢) كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وامم التفضيل ، والمصدر .

(٣) قال الصبان : فلا يضر عندهم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو : زيد قام ،

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو : الزيدان قام ، والزيدون قام ،

جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين . (٤) اي لا يجوز ان يتقدم الفاعل

- اذا كان نكرة - على فعله إلا إذا أفاد ، إذ فيكون في تقدمه حكم

الابتداء بها ، قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد ، كعند زيد فمره

(٥) هو قول الزبّاء الملكة العربية الشهيرة ، التي ملكت الشام والجزيرة ،

وأخبارها كثيرة ، (٣٥٨ ق هـ) . (٦) اي الفاعل . (٧) اجاز الكسائي

حذف الفاعل من المصدر وغيره تمسكاً بنحو قوله : فإن كان لا يرضيك الخ البيت .

فإن كان لا يرضيك حتى | تردني إلى قَطْرِي^(١) لا إخالك راضياً
ولو عدت قريبة ، أو اتصل أو كان المفعول محصوراً بـ «إنما» لا بـ «إلا»
وجب تقديم الفاعل^(٢) ، ولو اتصل مفعوله وهو منفصل ، وجب تقديم المفعول^(٣)
وكذلك إذا اتصل مكني المفعول إلى الفاعل ، نحو : ضرب عمرًا غلامه ،
وقال الطوال كقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبيرٍ وحسن فعلٍ كما يُجزى سنار^(٤)

(١) قطري هو ابن الفجاءة الخارجي ، والبيت لسواد بن المضرب ، وكان
هرب من الحجاج خوفاً على نفسه ، والمعنى : إذا كانت حالتي التي تراها — وهي
الفرار من ذلك الخارجي الممقوت — لا ترضيك ، ولا ترضي حتى ترجعني إليه ،
فإني أظنك لا ترضى ، لأنني عزمْتُ على عدم تحقيق ما يرضيك . والشاهد :
حذف مرفوع كان و يرضيك لدلالة الحال عليهما . (٢) إذا عدت القريبة
التي تميز الفاعل من المفعول ، وجب تقديم الفاعل بسبب خفاء الاعراب وعدم
القربة ، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول — والحالة هذه — إلا بالرتبة كما في نصر
موسى عيسى ، وأكرم ابني أخي . وإن وقع الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه
أيضاً ، إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلاً ، والفرض أنه متصل ، نحو : أكرمك
وأكرم زبداً . وكذا الحال إذا حصر المفعول بإنما ، فيجب تقديم الفاعل على
المفعول ، لأنه لو أخر انقلب المعنى ، نحو : إنما نصر زيدٌ عمرًا . (٣) لأنه
لو قدم الفاعل وجب انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ، كعلمني الأستاذ .
(٤) فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، قال ابن هشام في أوضح
المسالك : ولا يجيزه أكثر النحويين لا في شعر ولا في نثر ، وأجازه فيهما الأُخفش
وابن جني والطوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط .
(وسنار اسم لرجل رومي بنى قصرًا عظيمًا بظهر الكوفة ، للنعمان بن امرئ
القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه ، لئلا يبني لغيره مثله ،
فصربت به العربُ المثل في سوء المجازاة .

ويجب كذلك اذا كان الفاعل محصوراً بـ «إِنَّمَا» بخلاف «إِلَّا» — هذا عند الكسائي ، وذهب الفراء وابن الأنباري الى وجوب تقديم المفعول إذا كان الفاعل محصوراً بـ «إِلَّا» .

والعامل في الفاعل هو الفعل المسند أو شبهه ، وقد يحذف فعله لقريظة ، وهو كثير بعد «لو» و«لولا» وقد يحذفان معاً .
نائب الفاعل (١) :

ما أسند اليه المجهول أو شبهه (٢) ويجوز إنابة المفعول به (٣) .
والمصدر غير العلة (٤) والمحل المنصرف (٥) اتفاقاً ، والحال الضروري إذا كان جملةً عند الشيخين (٦) ، لا مفرداً خلافاً للفراء (٦) ، ولا التمييز خلافاً

(١) جرى المصنف في هذه الترجمة (نائب الفاعل) على مصطلح ابن مالك رحمه الله ، وهي أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسم فاعله) لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف مثلاً ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في أعطي زيد ديناراً وليس مراداً (انظر الخصري والصبان) . (٢) قد يحذف الفاعل للجهل به ، أو لغرض لفظي صحيح كتصحيح النظم ، أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض ، وكلاهما يجوز ، والعلم به ، والإيهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، فصار بذلك شبه المجهول . (٣) نحو : «وغيض الماء ، وقضي الأمر» .

(٤) لم يشترط في المصدر النائب عن الفاعل أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو عدد كما يتضح من مثاله «نُفَخَ نفخة» . (٥) المتصرف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن . (٦) أجاز الكسائي والفراء قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل ، نحو : (كين 'بقام') و(جعل 'يفعل') . واحتبعد جوازه الرضي في شرح الكافية لوجهين (أحدهما) أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ، وما حذف في هذا الباب من الفاعل —

للكسائي (١) ، نحو : ضرب عمرٌو ، ونُفِخ نفخةٌ ، وصيمَ رمضان ، وكينُ بَقام ،
وكين ، وطبِيتُ نفسٌ .

ولا يتعين المفعول به إذا وجد ، فيجوز إنابة غيره ، نحو : ليَجْزِي قوماً
بما كانوا يكسبون (٢) . ولا ينوب الثاني من باب علمتُ ، ولا ثانياً : أعلمتُ

— فليس بمنويٍّ ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منوباً ، فلا ينوب على هذا
خبر كان المفردُ أيضاً عن الفاعل ، نحو : كين قائمٌ ، وقد أجازهُ الفراء دون
الكسائي (والثاني) أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولةً بالمصدر
المضمون ، ولا معنى لكين القيام (ص ٧٤ ج ١ شرح الرضي على الكافية) .

(١) في شرح الرضي للكافية : وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل
فاعلاً فقال في طابَ زيدٌ نفساً طيبت نفسُ زيدٍ . (٢) أي إنه إذا وجد
مع الفعل مفعول به ، ومصدر وظرف وجارٌ ومجرور جاز عند الكوفيين نيابة غير
المفعول ، سواء تقدم النائب عن المفعول به أو تأخر ، لقراءة أبي جعفر :
« ليَجْزِي قوماً بما كانوا يكسبون » فيجزي : مبني للمفعول ، و « بما » نائب فاعل
مع تقدم المفعول به وهو « قوماً » عليه . وقوله :

وإنما يَرْضِي المنيبُ رَبَّهُ مادام معنياً بذكري قلبه

والشاهد نيابة الجار والمجرور مع وجود المفعول مؤخراً ، وكقول رؤبة :

لم يُعْنِ بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

والمعنى : لا يهتمُّ بالمكارم إلا شريف النفس ، ولا يبعد الضالُّ عن ضلاله ،
وسبي خصاله ، إلا من هداه الله ، والشاهد : نيابة الجار والمجرور مع وجود
المفعول به ، وقد اجاب البصريون بأن البيتين ضرورةٌ . قال في شرح الجامع :
والحقُّ أنه إن كان الغير أهمَّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به ،
مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوعَ الضرب أمامَ الأمير أقيم ظرف المكان
مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما افاده السيد (ص ٤٢ ج ٢ حاشية الصبان) .

مطلقاً^(١) ، ولا ثاني أعطيت اذا كانت نكرة والأول معرفة^(٢) .

فصل في الاسناد :

إذا كان المسند اليه ظاهراً ذات حر متصلاً ، مفرداً او مثني يجب تأنيث المسند مفرداً^(٣) ، واذا كان مذكراً ، مفرداً او مثني ، فالتذكير ، وإلا فوجهان^(٤)

(١) اي إن ما كان خبراً في الأصل ، لا ينوب فيه المفعول الثاني ولا الثالث ، سواء ألبس أم لا ، وسواء أكان جملة ام لا ، وسواء أكان نكرة والأول معرفة ام لا . (٢) وجهه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل ، والمعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة . (٣) نحو قوله تعالى : « إذ قالت امرأة عمران » فهنا أنث المسند « قالت » لأن المسند اليه « امرأة عمران » ظاهر ، متصل بفعله ، حقيقي التأنيث ، وهو المراد بقوله (ذات حر) وأصل حر (حرح) بدليل تصغيره على (حريح) وجمعه على (أراح) فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً ، فبقي كيدٍ وديم وهو بكسر الحاء (ف . . المرأة) ، ولكن المراد هنا مطلق (الف . .) . وبالعجباً للمؤلف كيف اختار هذا اللفظ (ذات حر) الذي اضطر إليه ابن مالك في الفيته ، فقد يُغتفر في الشعر ما لا يُغتفر في غيره ، وقد كان في وسعه ان يقول (المؤنث الحقيقي) ، ولعل مذهب الكوفيين اضطره الى (ذات حر) ! . (٤) التأنيث نحو : « كذبت قبلهم قومُ نوح » و « قالت الأعراب آمنة » واورقت الشجر ، والتذكير نحو : اورق الشجر ، « وكذب به قومك » وقال نسوة « وقام الرجال ، وجاء الهنود » إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون ، والتأنيث في نحو : قامت الهندات ، خلافاً للكوفيين فيهما ، فقد اجازوا في الفعل معهما التذكير والتأنيث ، واحتجوا بنحو : « إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل » « إذ جاءك المؤمنات » وقوله : فبكى بناتي شجوهن وزوجني والناظرون إلي ثم تصدعوا —

ومكنى المذكور^(١) المفرد فعل ، والمؤنث فعلت ، والمثنى المذكور فعلا ، والمؤنث فعلتا ، والجمع فعلوا وفعلت وفعلن .

فصل في التنازع^(٢)

إذا تنازع العاملان^(٣) ، في فاعل بعدهما ، نحو : جاء وقعد الزيدان ، قال الكسائي : هو فاعل الثاني ، وفاعل الأول محذوف^(٤) . وقال الفراء : هو فاعلها^(٥) ، وقال الجمهور : هو فاعل الأول ، وفاعل الثاني تكتنيه وجوباً ، وقد عزي الى الفراء ايضاً فنقول : جاء وقعدا الزيدان ، واذا تنازعا في مفعول فكذاك . إلا ان غيرهما جوزوا إعمال الثاني يحذف

— والمعنى : ان بنات ذلك الشاعر وزوجته والمحبين اجتمعوا وبكوا حزناً وهماً ، ثم تفرقوا بعد ذلك . والشاهد تجريد (بكي) من علامة التأنيث ، مع ان الفاعل جمع مؤنث سالم ، فهو حجة للكوفيين (٢١١ ج ١ المنار على التوضيح) .
(١) اي ضميره كما هو ظاهر . (٢) التنازع لغة التجاذب ، واصطلاحاً : توجه عاملين الى معمول واحد ، كل منهما طالب له من جهة المعنى ، نحو قول المؤلف رحمه الله : جاء وقعد الزيدان ، فكل واحد من جاء وقعد يطلب « الزيدان » بالفاعلية . (٣) إذا تنازع العاملان جاز إعمال ابهما شئت ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فقد سمع من العرب إعمال كل منهما ، فالخلاف الآتي في المختار منهما لا في اصل الصحة . (٤) بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضممار قبل الذكر . (٥) توجيهاً للعاملين الى الامم الظاهر ، وبناء على منع الإضممار في الأول عند إعمال الثاني .

مفعول الأول ^(١) نحو : ضربت وأكرمت زبدًا ، أو بكنايته مؤخرًا ، نحو ضربت وأكرمت زبدًا إياه ، وبذكره إذا كان ضروريًا ^(٢) نحو : علمتني قائمًا ، وعلمت زبدًا قائمًا .

ويجوز حذفه أيضًا ، تقول : علمتك وعلمتني قائمًا ^(٣) ، وقس عليه إذا تنازعا في شيء يطلبه أحدهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، إلا أنه لا سبيل إلى إهمالها هنا . فيجب إعمال الأول عند الفراء ^(٤) . وأما مبنى الاختلاف فإنهم منعوا الكناية قبل التصريح لفظاً ورتبة ^(٥) ولم يجوز غير الكسائي حذف الفاعل ^(٦)

(١) وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول لأنه فضلة يحذف في السعة ، ولأنه يلزم على ذكره التكنية قبل التصريح (الاضمار قبل الذكر) . وعود الكتابة على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً ، ولا ضرورة إليه فترتكب مخالفة القياس .
(٢) يعني أن لم تستغن عن المفعول أظهرته ، ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه .
(٣) إنما جاز حذفه عند الكوفيين لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر ، قال الأشموني : وأما الحذف فنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ، لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل .
(٤) الفراء يقول : أن استوى العاملان في طلب المرفوع ، فالعمل لهما ولا اضمار ، لأنهما كالعامل الواحد ، فأخواك في نحو : قام وقعد أخواك ، فاعل لقام وقعد ، فهو فاعل لفعلين عنده ، وإن اختلفا ، وكان أولهما يطلب مرفوعاً أضمرته مؤخرًا ، فراراً من حذف الفاعل ، ومن الاضمار قبل الذكر فتقول : أكرمني وأكرمت زبدًا هو . (٥) أي لأنه قبيح . (٦) أي إذا دل عليه دليل ، فإذا قلت : اجتهد فسرتني يسار ، وجعلت يساراً فاعلاً لسر ، كان فاعل (اجتهد) على رأي الكسائي محذوفاً لدلالة ما بعده عليه ، وعلى رأي سيديويه والجمهور ضميراً مستتراً يعود إليه ؛ لأن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمدة ، ولكل وجهة ، ولكلا المذهبين شواهد تراجع في شروح الألفية وحواشيها عند قول ابن مالك : وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعا والتزم ما التزما

ولم يجوز إعمال الثاني الفراء (١) .

المبتدأ والخبر

المبتدأ ذو الخبر : ما أسند اليه مؤخر ، او مقدم ، لا يعمل فيه ، عارياً عن النواسخ ، وهو هو ، نحو : زيد قائم ، وانسان عمرو ، وقائم أنت (٢) . وعامله الخبر عند الشيخين (٣) . العائد من الخبر عند الجمهور . ولا يجوز الابتداء بالنكرة ، ما لم تفد (٤) ، ويجب تقديمه اذا كانا متساويين نحو : هذا زيد ، وأفضل منك

(١) أي لأنه اذا أُعْمِلَ الثاني أدى ذلك الى الاضمحار قبل الذكر (الكتابة قبل التصريح) وهو ممنوع عندهم كما تقدم . (٢) هذه الأمثلة مرتبة على تعريف المبتدأ وعائدة اليه ، ففي المثال الأول اسند اليه مؤخر وهو « قائم » ، وفي الثاني مقدم وهو « انسان » وفي الثالث لفظ « أنت » يرتفع بالضمير العائد اليه من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله : « لا يعمل فيه » وقوله : عارياً عن النواسخ ، اي نواسخ المبتدأ ، وهي كان ، وإن ، وظن ، وأخواتها ، وما ، ولا ، وقوله « وهو هو » اي ان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، او هو وصف المبتدأ ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى انك اذا قلت « زيد عالم » كان « عالم » في المعنى وصفاً لزيد ، وهو « زيد » متصفاً بالعالم ؟ (٣) هما إما الكوفة الكسائي والفراء ، وقد تقدم ذكرهما ، وكما أن عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، اي فهما بترافعان ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في انصاف الأنباري وغيره . (٤) أي لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً ويسوغ ان حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف او مجرور ، نحو : « ولدنا مزيد » ، « وعلى أبصارهم غشاوة » فالذي سوغ الابتداء بغشاوة ومزيد في الآية قبله الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما لما يصلح للابتداء ، وقد قال ابن مالك رحمه الله : ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد غمرة ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ، —

أفضل مني (١) أو كان المبتدأ مما له الصدر نحو: من أبوك؟ (٢) أو كان خبره
 مما لو قدم لعمل فيه نحو: زيد قام (٣)، بخلاف: قاما الزيدان (٤)، أو كان
 خبره محصوراً نحو: ما زيد إلا قائم (٥)، وقد يحذف (٦) ويجب في نعت مقطوع:
 نحو الحمد لله الحميد، ومصدر ناب عن فعله، نحو: سمع وطاعة (٧) وكل خبر

— ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن
 مقلِّ محل، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدّد لأُمور متداخلة. قال الأشموني:
 والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر، وذلك خمسة عشر
 أمراً، وعدّها. (١) أي يجب تقديم المبتدأ إذا استوى مع الخبر تعريفاً وتنكيراً
 كما نرى في المثالين، فلو قدمت «زيداً» في الأول لكان مبتدأ، وأنت تريده
 خبراً، وكذا في المثال الثاني. (٢) فإن «من» الاستفهامية لها الصدارة،
 ومثلها «من» الشرطية و«ما» التعجبية، و«كم» الخبرية، وهي مبتدآت نحو
 «من يعدل يفلح» و«ما أحسن الفضيلة؟» و«كم شغف بحب الخير رأيت»
 أي كثيراً. (٣) فلا يجوز تقديم الفعل على أنه خبر. (٤) أي فإنه جائز،
 لأن (قاما) ليس عاملاً في (الزيدان) بل هو عامل في الضمير البارز.
 (٥) فقائم وهو الخبر محصور بالـ لا. وقد اقتصر المؤلف على هذه الوجوه من
 وجوب تقديم المبتدأ، ونحن قد راعينا هذا الإيجاز فلم نزد عليه.

وقال الإمام الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧) ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز
 تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة. أي خلافاً للبصريين، وأورد حجج كل
 من القولين على عادته، ورجح قول البصريين، ونحن لم نخرج عن غرض المؤلف
 من رسالته هذه، وهو حصرها في المذهب الكوفي من دون تطويل ولا ترجيح.
 (٦) أي المبتدأ إذا عرف: قال ابن مالك: وفي جواب كيف زيد قل دَنَفَ
 فزيد استغني عنه إذُ عرف. (٧) أصله مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً،
 من المصادر التي جيء بها بدلاً من أفعالها لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه
 وجعل خبراً عن مبتدأ محذوف وجوباً حملاً للرفع على النصب، أي امرئ سمع وطاعة.

لا بد فيه من عائد الى المبتدأ^(١) وقد يتعدد^(٢) ويكون جملة ، ويدخله الفاء^(٣) .
ويحذف ، ويجب في نحو : ضربني زيداً قائماً اي ما هو سد مسده الحال^(٤) ، ومثله :
لعمرك لأفعلن^(٥) ، وقد يترك مستغنى عنه ، اذا ظهر المراد ، نحو : كل رجل

(١) ذهب الكوفيون الى أن خبر المبتدأ يتضمن ضميراً يرجع الى المبتدأ ،
وان كان اسماً غير صفة (اي جامداً) لأنه في معنى ما هو صفة ، نحو : زيد
اخوك ، وعمرو غلامك ، فهو في معنى زيد قريبك وعمرو خادمك ، فلما كان خبر
المبتدأ هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب ان يكون فيه ضمير يعود الى المبتدأ ،
واجمعوا - بصريين وكوفيين - على انه يتضمن الضمير اذا كان صفة نحو :
زيد فاضل ، وعمرو حسن . (٢) قال ابن مالك في آخر بحث المبتدأ :

وأخبروا باثنين او باكثرًا عن واحد كهم سرّة شعراً

وفي التنزيل : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد » . (٣) نحو : الذي
يجتهد فله جائزة ، فالمبتدأ هنا : اسم موصول ، مشبه باسم الشرط في عمومته ، واستقبال
الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة ان تقول : « من يجتهد
فله جائزة » . ولهذا ادخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط .
(٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٩٤) : وذهب الكوفيون الى ان
نحو : قائماً ، حال من معمول المصدر لفظياً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو
مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوباً ، اي : ضربني زيداً قائماً - حاصل ،
ولا يصح وقوع هذه الحال خبراً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى كما مر ،
ولا يوصف الضرب بالقيام . وللنجم الرضي بيان وتعليل لفساد مذهبهم في هذه
المسألة (ص ٩٥) وليس من شأننا تسجيل المناقشات في هذه التعليقات .
(٥) اي لعمرك قسمي ، فان المبتدأ صريح في القسم ، وجواب القسم ساد
مسد القسم المحذوف .

وضيعة^(١) ، ولا يقدم على المبتدأ إذا كان مصدرًا بـ «إِنَّ» أو «أَنَّ» أو «كَأَنَّ»
أو «لَكِنَّ» أو «لَيْتَ» أو «لَعَلَّ» النواصب^(٢) وكثير حذفه بعد «لا» التبرئة ،
ويجب في لغة تميم^(٣) وقد يدخله البناء بعد «ما» و «لا» و «هل»^(٤) فينصب

(١) اي مع ضيعة ، والضيعة في اللغة العقار ، وهو ههنا كناية عن الصنعة
قال الكوفيون : وضيعته ، خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت :
كل رجل مع ضيعة ، فاذا صرحت بمع ، لم تحتاج الى تقدير الخبر ، فكذا مع
الواو التي بمعنى ، فلا يكون هذا المثال إذا ، مما نحن فيه ، اي مما حذف خبره .
(٢) اي لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل ، فأريد ان يكون
عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، فلما عملت العمل لفرعيها ، لم تتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الأول كما تصرف في معمولي الفعل ، لنقصانها عن درجة الفعل .
(٣) أي كثر حذف المسند الذي هو خبر «لا» التي لنفي الجنس ، أو (لا) التبرئة
(تسمى : لام التبرئة - لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر - والنافية للجنس)
بعد دخولها ، وفي شرح الكافية : ويحذف كثيراً ، وبنو تميم لا يثبتونه ، ثم قال
بعد بحث في الموضوع : فعلى هذا القول يجب اثباته (اي خبر لا) مع عدم القرينة
عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الخجاز ، ويجب عند
بني تميم ، وفي الشرح أيضاً : ووجه مشابهة لا التبرئة (لأن) أن (لا) للمبالغة في النفي
- اي اكونها لنفي الجنس - كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات ، وقيل حملت
عليها حمل النقيض على النقيض (ج ١ ص ١٠٠) طبعة الدار العلمية سنة ١٢٧٥
(٤) نحو : ما زيد مجاهر ، ولا رجل بأفضل منك ، وقيل بلا التبرئة أيضاً نحو :
لا خير بخير بعده النار ، والأولى أنها بمعنى (في) وهل زيد بقاءم .

ينزعه بعد ما كثيراً وبعد غيره شاذاً^(١) وقد يدخل اللام في الخبر بعد إن غالباً ،
 إذا كان مضارعاً اتفاقاً^(٢) أو ماضياً ، خلافاً للشيخ وهشام^(٣) وورد بعد لكن^(٤) .
المبتدأ الموافق ذو الفاعل : هو شبه فعل^(٥) اسند الى فاعله الظاهر ، ترافعا^(٦) ،
 وحكما حكم الفعل مع فاعله^(٧) ويدخل عليه إن وأخواتها ، تقول . إن قائماً

(١) ذهب الكوفيون الى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ،
 وهو منصوب يجذف حرف الخفض ، فاذا حذف حرف الخفض من قولك ما زيد
 بقائم ، وجب أن ينصب لفظ « قائم » ينزع الخفاض ، فنقول : « ما زيد قائماً »
 (٢) منه قوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » « إني ليحزنني
 أن تذهبوا به » . (٣) اما الشيخ فالكسائي واما هشام فهو ابو عبد الله بن معاوية
 الضرير ، النحوي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ وفي المغني لابن هشام : « الثالث :
 الماضي المنصرف المجرد من (قد) أجازة الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنعه
 الجمهور ، وقالوا : انما هذه لام القسم ، فتمى تقدم فعل القلب فتحت همزة إن :
 كعلمت ان زيدا لقام ، والصواب عندهما الكسر (ج ١ ص ١٧٥) فمن حق
 المؤلف أن يقول ٠٠٠ او ماضياً وفاقاً للشيخ وهشام . (٤) في المغني (٢٠٨ / ١) :
 ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين ، احتجوا بقوله : واكنتي من حبها
 لعميد « ولا يعرف له تمة ولا قائل ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام »
 (٥) المراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم
 التفضيل ، والمنسوب . (٦) قال ابن هشام في اوضح المسالك : وارتفاع الخبر
 بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنها ترافعا . (٧) قال الرضي
 في شرح الكافية : الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير
 اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو : قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار
 زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد .

زید ، وإن قائماً الزیدان ^(١) .

المنصوبات

المبتدأ المخالف : فهو محل ^(٢) ، أو جار مع المجرور ، أسند الى فاعل عامله
اختلف ، نحو : عندك زید ، وحكمه حكم الفعل مع فاعله ^(٣) .
الخبر المخالف : فهو محل ، أو جار مع المجرور ايضاً ، أسند الى المبتدأ ، نحو :
زید عندك ، وعامله اختلف ايضاً ^(٤) .

(١) وقال الرضي ايضاً : ويجوز عند الأخفش والفراء : إن قائماً الزیدان ،
وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في (ظن) ايضاً ، نحو : ظننت قائماً الزیدان .
وردّ الرضي هذا القول ببيان وتعليل ، ونحن ليس من غرضنا أن ننقض المذهب
الكوفي بغيره ، فنثبت ما قاله الرضي ، ولا أن نرجح قولاً على قول ، وإنما
القصد ايضاح ما تضمنته هذه الرسالة من المذهب الكوفي فحسب . (٢) المحل :
هو الظرف . (٣) اي في كونه : عاملاً في الاسم الذي بعده ، فيوجبون
ارتفاع زید ، في نحو «عندك زید» على الفاعلية للظرف (اي المحل) لتضمنه
معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زید ، وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ ، مفرداً كان او جملة ، وبقية البحث تأتي في التعليقة
التالية . (٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٨٣) : وانتصاب الظرف
خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في
نحو زید قائم ، او كأنه هو في نحو : وازواجه أمهاتهم ، ارتفع ارتفاعه .
ولما كان مخالفاً له - بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو زید
عندك : إن زیداً عنده (اي لأن الخبر هنا ، ليس هو المبتدأ في المعنى كما هو ظاهر -
خالفه في الاعراب ، فيكون العامل عندهم معنوباً ، وهو معنى المخالفة التي انصف
بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء ، بتعلق به الخبر . واما البصريون فقالوا :
لا بد للظرف من محذوف بتعلق به لفظي ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه .

النعته المخالف^(١) : فهو محل ، او جار مع المجرور يبين وصف نكرة ، نحو :
 رجل من الكرام عندنا ، ولا يتقدم على المنعوت .
المصدر^(٢) : اسم ما فعله الفاعل ، أكد به الفعل ، أو بين عدده ، او نوعه ،
 او علته^(٣) : ضربته ضرباً ، او ضربتين ، او ضربات^(٤) ، او تأديباً ، ويرد معرفاً
 باللام ، نحو : ضربته الضرب^(٥) ، وقوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توات زمر الأعداء^(٦)

(١) راجع ما أثرناه عن شرح الرضي في بحث « الخبر المخالف » . (٢) هو
 المصدر الفضلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه او عدده ، وهو مفعول الفاعل حقيقة ،
 وفي الاثتموني : والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ، نظراً الى أن ما يقوم مقامه
 مما يدل عليه خلف عنه في ذلك ، وأنه الأصل . (٣) لأن المصدر يشعر بالعلية ،
 كما في قوله : ضربته تأديباً ، وفي الرضي : أن ما يسميه النجاة مفعولاً له ،
 هو المفعول المطلق لبيان النوع ، عند الزجاج كما في : ضربته تأديباً ، فان مآله
 مماثل لضربه ضرباً . راجع تعليقه (١ / ١٧٥) . (٤) المصدر المؤكد لا يثنى
 ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربين ولا ضرباً ، لأنه مقصود به الجنس من
 حيث هو كماء وعسل ، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ،
 والمختوم بقاء الوحدة كضربة ، بعكسه باتفاق فيقال : ضربتين وضربات ،
 لأنه كتمررة وكلمة . (٥) في شرح الكافية للرضي : او معرفاً بلام العهد كما
 اذا أشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك ، فتقول : ضربته الضرب .
 (٦) الشاهد في ورود المصدر معرفاً باللام ، بقوله : لا أقعد « الجبن » عن الهيجاء ،
 والجبن هو الفزع وضعف القلب ، والهيجاء هي الحرب ، والشاعر يقول : مها
 تنابعت وتكاثرت زمر الأعداء ، فانا لا أكف ولا أجبن عند اللقاء . قلت :
 وهذا هو خلق العروبة في جاهليتها وفي اسلامها ، فهل سلبت هذه الأمة أفضل
 مزاياها ؟ وهل استجنذت أمام عدوها في أرض الميعاد ، والعرب لا تستجنذ ! . . . —

ولا يتقدم التوكيد على الفعل ، وقد يؤكد به مضمون جملة ، وعامله الفعل المدلول عليه بالجملة : له عليّ الف درهم اعترافاً^(١) . ويجب إفراد التوكيد والعلة^(٢) وقد ينوب عنه غيره ، كضربته سوطاً ، وعمل صالحاً ، وهنيئاً مربئاً^(٣) . وعامل المفاعيل ، الفعل أو شبهه عند الجمهور ، فاعل عند هشام ، الفعل مع

— أم. هي مجيبة بقول الآخر :

وما إن طبنّا جبن ولكن منايانا ودولة آخربنا

والطب ههنا بمعنى العلة والسبب ، والدولة بالفتح الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، ودالت الأيام تدول ، كدارت تدور ، وزناً ومعنى ، ولعل الأيام اذا دارت كرة اخرى ، تستعيد هذه الأمة سيرتها الأولى فيكون لها الفوز المبين ، وتحافظ على هذا التراث العظيم ان شاء الله . (١) يعني يكون المصدر مضموناً لجملة ، لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، «فاعترافاً» في «له عليّ الف درهم اعترافاً» يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً ، إلا أن المؤكد ههنا ، مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان ، وأما في مسألتنا ، (فالاعتراف) مضمون الجملة الاسمية بكاملها ، لا مضمون أحد جزئيهما ، أي فالمصدر بمنزلة إعادة الجملة . (انظر شرح الرضي ج ١ ص ١١١) . (٢) تقدم بيانه في أول بحث المصدر . (٣) عد الأشموني ما ينوب عن المصدر المبين للنوع ، فبلغ ثلاثة عشر شيئاً ، منها : آله وصفته ، كما هنا ، وقد تكون الصفة النائية عن المصدر دعاءً مكرراً كقول كثير عزة :

هنيئاً مربئاً غير داءٍ مخامر لعزة من أعراضنا ما استخملت

الفاعل عند الفراء^(١) وقد يحذف الفعل العامل^(٢) ، ويجب في نحو : حمداً له^(٣) وسبحانه ولييك وفي مثبت بعد نفي ، أو معناه ، داخل على ما لا يكون خبراً ، إلا مجازاً ، كـ : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، أو مكرر بعده ، كما أنت سيراً سيراً^(٤) .

(١) عبارة المحقق الرضي : وأما ناصب المفعول : فالفعل عند البصريين ، أو شبهه ، بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع ، أي الفاعلية ، والمعنى المقتضي للنصب ، أي المفعولية ، وقال الفراء : هو الفعل والفاعل ، وقال : هشام بن معاوية من الكوفيين : هو الفاعل ، وقد ذكرنا في حدّ العامل : أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية (١١٦/١) .

وقال في الإيضاف مقررًا حجة الكوفيين : ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ ، إنهما يعملان في الخبر ، لأنه لا يقع إلا بعدهما (٥٦/١ و ٥٨) . (٢) كقولك لمن قدم من سفر : قدومًا مباركًا ، فقدومًا مصدر محذوف العامل لدليل حالي وهو المشاهدة ، والأصل : قدمت قدومًا .

(٣) أي من المصادر المسموعة التي كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حمداً وشكراً لا كفرًا ، وسبحان الله ، ولييك ، والتقدير : أحمد الله حمداً ٠٠٠ الخ . (٤) هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين : (أحدهما) أن يكون ناصبه خبراً عن شيء ، لو جمعت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن إلا مجازاً ، لكونه صاحب ذلك المصدر . والثاني أن يكون المصدر مكرراً ، أو بعد « إلا » أو معناها ، نحو : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت سيراً سيراً . وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه إما فعلاً —

ومما أكد مضمون جملة نحو: أنت قائم حقاً ، أو فصل أثره نحو: «فشدوا الوثاق» ، فأما مناً بعد ، وإما فداء^(١) أو شبه به علاجاً بعد جملة تضمنت صاحبه ، وإسمائاً بمعناه كله^(٢) : صوت صوتك .

— وهو موضوع على التجدد ، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة في الدوام جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه ، قال :

عجب لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
قال سيبويه : سمعنا بعض من يوثق به ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟
قال : حمد لله وثناء عليه ، ومنه : سلام عليك . (١) يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافاً الى الفاعل أو المفعول ، فمضمون «فشدوا الوثاق» شد الوثاق ، ويعني باثر ذلك المضمون : فائدته ومقصوده ، وغرضه المطلوب منه ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ، ويعني بتفصيل ذلك الأثر ، بيان أنواعه المحتملة ، فقوله : «فشدوا الوثاق» جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق هو ما جاء في قوله : «فأما مناً بعد وإما فداء» فنناً وفداء ، ذكرنا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير : فأما أن تمنوا مناً ، وإما أن تفادوا فداءً ، ويشير بالنظم الى هذا بقوله :

وما لتفصيل «فأما مناً» عامله يحذف حيث عننا
أي حيث عرض ، (وانظر شرح الرضي أيضاً ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩) .
(٢) المثال التام الذي أوردوه لهذه المسألة : مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار ، وصراخ صراخ الشكلي » يعني أن قوله : صوت حمار : مصدر ، فائدته التشبيه ، اذ المعنى ، مثل صوت الحمار . فالمصدر هنا فعل علاجي ، أي يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو — [بخلاف : له ذكاء ذكاء الحكماء فهو معنوي لاعلاجي] — واقع بعد جملة وهي (له صوت) وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى —

المفعول به

المفعول به : ما وقع عليه الفعل المتعدي ، أو تعلق به ، وهو جارّ مع المجرور ، نحو ضربت زيدا ، وصررت بعمر ، وهو صريح وغير صريح . وقد يتقدم على عامله ، وقد يتخلف منوباً ومنسياً ، نحو يعطي ويمنع ^(١) ويتخلف عامله نحو : كلمته فاه الى في ، (أي جاعلاً) ويجب في نحو : أهلاً وسهلاً ، وفيما حذر بتقدير : اتق ، نحو اياك وزيداً ، أو من زيد ، والأسد الأسد ^(٢) أو اختص بتقدير : (أخص) نحو : نحن العرب « لفعله ، أو نعت قطع بتقدير : (امدح) نحو : الحمد لله الحميد ، أو اغرى به مكرراً نحو أخاك أخاك ^(٣) .

وقد يعمل الفعل في مكني ، أو مضاف اليه ومرجعه ، ولا يشتغل باحدهما عن الآخر ، نحو زيدا ضربته ^(٤) وعمرأ حبست غلامه ^(٥) .

المفعول فيه

المفعول فيه : - وهو المسمى حالاً وصفة - ما فيه الفعل من زمان أو مكان

- هذا المصدر المنصوب ، وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسائلنا « له صوت » . (١) المنوي كقوله تعالى : « يؤتي الحكمة من يشاء » أي يشاؤه . وغير المنوي ، أما لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » أي يعدلون ، وإما للمبالغة بترك التقييد نحو : يعطي ويمنع ، وكقوله : « والله يقبض ويبسط » . (٢) إنما يجب الحذف لثبوت السامع بسرعة ، ويتعد عن الهلاك . (٣) أو معطوفاً نحو : المروءة والنجدة . (٤ و ٥) وذلك لأن المكنتي في المثالين - الذي هو الهاء العائد - هو الأول في المعنى (أي زيدا وعمرأ) فينبغي أن يكون منصوباً به (أي بالفعل المذكور)

مبهم^(١) ، وينوب عنه ما دل عليه . نحو : جاء زيد وحده ، أي زمان انفراده ؛
وحكمه حكم المفعول به^(٢) ، ومنه : جئت وزيداً ، الواو : اسم بمعنى مع ،

(١) وشرط نصبه تقدير (في) وظروف الزمان كلها تقبل ذلك . وظرف
المكان ان كان مبهماً قيل ، والا فلا . وفسر « المبهم » أي غير المحصور من
المكان - بالجهات الست ، والمقادير كالليل والفرسخ والبريد ، وحمل عليه : عند
ولدى وبين وإزاء ، وما هو بمعناها . « وغير المبهم » من المكان - وهو المختص
(والمراد بالمختص هنا ماله صورة ، وحدود محصورة) نحو الدار ، والمسجد ، والبلد ،
فإنها أعلام باعتبار عين تلك الأماكن . ومثل : بلد ، وسوق ، ودار ، فإنها
أسماء لتلك المواضع ، بسبب أشياء داخلية فيها ، كالدار في البلد ، والدكاكين
في السوق ، والبيت في الدار .

« والمبهم من الزمان » هو الذي لا حد له يحصره كحين وزمان . (والموقت منه)
ماله نهاية تحصره كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة ، وشهر رمضان .
واعلم أنه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة - أعني
الأزمنة الثلاثة : مدلوله - فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان ،
فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه ، بل دلالاته عليه عقلية ، لا لفظية ،
- لأن كل فعل لا بد له من مكان ، - نصب من المكان ما شابه الزمان الذي
هو مدلول الفعل - أي الأزمنة الثلاثة - وهو غير المختص ، ومنه المقادير على رأي
الجمهور ، ووجه المشابهة : التغير والتبدل في نوعي المكان ، كما في الأمثلة الثلاثة .
(انظر بحث المفعول فيه ، للرضي على الكافية ، وشروح الألفية) .

(٢) في الكافية وشرحها : « وينتصب - أي المفعول فيه - بعامل مضمر ، وعلى
شريطة التفسير » اعلم أن انتصابه بعامل مضمر ، اما أن يكون بعامل جائز الاظهار
- أو بمحتنه كما في المفعول به ، اذ هو هو اه . وقد تقدم بحث المفعول به مع
عامله فراجع .

مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب ، وقيل هو منصوب بالخلاف^(١) .

الحال^(٢)

الحال : ما يبين هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو المجرور^(٣) نحو :

ما للجمال مشيها وثيدا أجندلاً يحملان أم حديدا؟^(٤)
ولا يكون إلا صفة^(٥) ، أو بمعناه^(٦) . ولا يكون مصدراً ، وفي نحو :

- (١) أي مخالفة ما بعد الواو لما قبله ، فالناصب على هذا معنوي ، وأشار هنا الى ضعفه .
- (٢) بذكر ويؤنث ، والأفصح في لفظه التذكير ، بأن يجرد من التاء ، وفي ضميره ووصفه التأنيث .
- (٣) أي ما يبين هيئة صاحب وصفته وقت وقوع الفعل نحو: رجع الجند ظافراً ، وأدب ولدك صغيراً ، ومررت بهند راكبة .
- (٤) تقدم ذكر هذا البيت شاهداً في بحث (المرفوعات) على كون « مشيها » فاعلاً مقدماً (لوئيدا) الواقع حالاً ، ووجه تمسكهم بالبيت أن « مشيها » ورد مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له ، فتعين أن يكون فاعلاً . وأورده هنا دليلاً على كون « وثيدا » حالاً من « الجمال » المجرور ، ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس الفاعل بالمبتدأ . وينسب هذا الشاهد الى الزباء بنت عمرو بن المضرب وقد تقدم ذكرها في بحث الفاعل فراجع .
- (٥) المراد بالصفة ما دل على معنى وذات متصفة ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل .
- (٦) أي بمعنى الوصف ، ولا شك أن الأغلب في الحال والوصف : الاشتقاق ، لكنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المقيمة لذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون مومي (بصر فها) أي لكل جبار قهار ، (ومنها) « الحال » في قول بعض أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام ، في بعض أيام صفين :
فما بالنا أمس أسدَ العربين وما بالنا اليوم شاءَ النجف
فيؤول المنصوب (أسدَ وشاء) بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أي ما بالنا أمس شجعاناً ، واليوم ضعافاً ؟

جاء في زيد ركضاً ، بقدر : يركض ^(١) . ولا جامداً ^(٢) ، ولا يكون معرفة ^(٣) إلا اذا كان صاحبه فاعل النواقص ^(٤) ، أو تضمنت معنى الشرط ، نحو :

(١) أي لأن « الركض » مصدر وزيد ذات ، والمصدر يبين الذات ، فركضاً منصوب على المصدرية ، والفاعل فيه محذوف تقديره : يركض ، والجملة في محل نصب حال من الممكن في جاء . (٢) شرط جمهور النحاة اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تسكفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، (قالوا) لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أوفي معنى المشتق ، فقالوا في نحو « هذا بُسراً ، أطيب منه رُطباً » : هذا مُبَسراً ، أطيب منه مرطباً ، أي كائناً بسراً ، وكائناً رُطباً . و « هذه ناقة الله لكم آية » أي دالة . وفي الكافية : وكل ما دلّ على هيئة صح أن يقع حالا ، وهذا الحدّ يعم الجامد والمشتق ، ووافقه فيه المحقق الرضي ، معطلاً بأن الحال هو المبين للهيئة ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق . قلت : والظاهر ما قالوه ، ولكني في هذه الرسالة ناقل للمذهب الكوفي ومبين له ، غير قائل فيه شيئاً لما بيناه من قبل .

(٣) لأن الغالب تعريف صاحبها ، فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها ، وحمل غيره عليه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني « لظننت » نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبها نصب المفعول ، لا على الحال .

ومما احتج به الكوفيون لمذهبهم أن « كان » فعل غير واقع ، أي غير متعدي ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً ، نصب الحال ، لا نصب المفعول ، فإنا ما وجدنا فعلاً بنصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد في حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً في « ظننت زيدا قائماً » : ظننت زيدا في حالة كذا ، فدلّ على أنه نصب على الحال . (قالوا) : ولا يجوز أن يقال : إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمرًا غلامك ، والحال لا تكون معرفة ، —

عبد الله المحسن أفضل منه المسيء^(١) .

ولا يتقدم على عامله محلاً ، إلا اذا كان صاحبه مستتراً ، وقبله مرجعه مكنياً ، نحو :
أنت قائماً عندي^(٢) ولا يتقدم على صاحبها المجرور ، إلا اذا كان صاحبها مكنياً ،
أو كان الحال فعلاً ، نحو : « مررت ضاحكة بهند » ومررت - تضحك - بها^(٣) .

— لا أنا نقول : إنما جاز ذلك لأن أخاك ، وعلامك ، وما أشبه ذلك قام مقام
الحال ، كقولك : ضربت زيدا سوطاً ، فإن « سوطاً » ينتصب على المصدر وان
كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه ، فكذلك هنا . على أنه قد جاءت
الحال معرفة في قولهم « أرسلها العراك » أي معاركة ، « والعراك » حال من الهاء
في (أرسلها) والضمير للإبل أو الأتن . و « طلبته جهداً وطاقتك » و « رجع
عوده على بدئه » أي عائداً . إلى غير ذلك ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه
(انظر الانصاف ٤٨٩/٢) . (١) فالمحسن والمسيء ، حالان ، وصح تعريفهما
لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله اذا أحسن ، أفضل منه اذا أساء ؛ فإن
لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح تعريفها ، فلا نقول : جاء عبد الله المحسن ،
إذ لا يصح : جاء عبد الله ان أحسن . (٢) ذلك لأن ذا الحال اذا كان
مظهراً وقدمت الحال عليه ، أدّى إلى الاضمار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميراً
يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما اذا كان ضميراً ، فالضميران يشتركان في عودهما
على مفسرهما . ففي لفظ « قائماً » وهو الحال مكني مستتر ، وفي المحل الذي هو
« عندي » مكني مثله وهو صاحب الحال ، وكلا المستترين عائد بلا شك على
مفسرهما ، متقدم عليهما . وهو « أنت » المبتدأ ؛ وإنما جاز ذلك ، لأنه لم يلزم
عليه الاضمار قبل الذكر . (٣) عبارة الأشموني : « فصل الكوفيون فقالوا :
ان كان المجرور ضميراً ، نحو مررت ضاحكة بها ، او كانت الحال فعلاً ، نحو :
تضحك - مررت - بهند » جاز ، والأمتنع اه فقد اورد صاحبها مكنياً في
المثال الأول ، وقدمها في الثاني على عاملها ، وصاحبها ، وأما « الموفي » فلم يورد الحال
مكنية في المثال الأول ، وقدم عاملها في الثاني عليها وعلى صاحبها ، فانظر وتأمل .

ويكون جملة بعائد^(١) أو، واو^(٢)، ويجب «قد» في الماضي بالواو^(٣).

(١) في سورة يوسف: «وجاءوا أباهم عشاءً يبكون» فجملة الحال هنا هي الفعل المضارع المثبت، وقد ارتبطت بصاحب الحال بالضمير، وخلت من الواو.
(٢) مثاله من التنزيل: «لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم؟»

فجملة الحال هي الفعل المضارع المثبت واقتربت بواو الحال.

(٣) اذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده، وجبت «قد» مع الماضي المثبت المتصرف نحو: جاء زيد، - وقد طلعت الشمس ومن شواهد قول امرئ القيس:

تقول - وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

فان جملة «وقد مال الغبيط بنا معا» حال من الضمير المستتر في تقول:
والرابط بينهما الواو وحدها. واذا كان الرابط هو الضمير وحده، او الضمير والواو معاً، جاز الوجهان، الاقتران «بقد» والخلو منها لفظاً وتقديراً، ففي التنزيل:
«أو جاء وكم حصرت صدورهم» فان جملة «حصرت صدورهم» حال من واو الجماعة في «جاء وكم» والرابط بينهما الضمير المجرور محلاً بالاضافة في «صدورهم».
وقال النابغة الذبياني:

وقفت بربيع الدار قد غير البلى معارفها، والسارياتُ هواطلُ

فان جملة: «قد غير البلى معارفها» حال من «ربيع الدار» والرابط بينهما الضمير المجرور محلاً بالاضافة في معارفها، وأنه مع عوده الى الربيع «لأن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه».

فأنت ترى أن الرابط في الآية الكريمة، وفي بيت النابغة هو الضمير وحده، وقد جاء بدون «قد» في الآية الكريمة، وبها في بيت النابغة.

التمييز ^(١) : ما يرفع الإيهام عن مفرد مقدار ^(٢) أو عما تضمنته الجملة ،
نحو : عندي عشرون درهماً ، وطاب زيد نفساً ^(٣) ، وهو منتقل ، إذ أصله :
طابت نفس زيد ^(٤) ، وعامله المبهم ^(٥) ، ولا ينقدم عليه خلافاً

(١) التمييز معناه لغة : تخليص شيء من شيء ، وهو في الأصل مصدر ،
ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، وفي الاصطلاح ما ذكره المؤلف .
(٢) أي دال على مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يعرف به قدره
وبين ، والمقادير : مقاييس مشهورة ، موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ،
وما يعرف به قدر المكييل كالأمداد ، وما يعرف به قدر الموزون كالأرطال ،
وما يعرف به قدر المسحوح والمذروع كالقصبات والأمتار ، فهذه المقادير -
إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي
عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زيتاً ، المراد (بعشرون) هو الدراهم لا مجرد العدد ،
وبذراع المذروع لا ما يذرع به ، وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها .
(٣) هذا مثال للنوع الثاني ، وهو رفع الإيهام عما تضمنته الجملة لأنه فسّر
جملة (طاب زيد) ، أي رفع إيهام ما تضمنته من النسبة ، بقوله « نفساً » .
(٤) أي محول عن الفاعل ، ومثله في التنزيل : « واشتعل الرأس شيباً »
إذ أصله : واشتعل شيب الرأس . ونحو : غرست الأرض شجراً ، « وفجرنا الأرض
عيوناً » والتمييز فيه منتقل عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجرنا
عيون الأرض .

(٥) أي كعشرين درهماً ، وإنما عمل مع جموده ، لشبهه اسم الفاعل
في الاسمية ، وطلب معموله في المعنى ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التنوين
والنون ، فعشرون درهماً شبيه بضاربين زبداً ، ورطل زيتاً بضارب زبداً .

للكسائي في المتنقلة (١) . ويكون معرفة (٢) نحو : سغه نفسه ،

(١) في منهج السالك للأشعري عند قول ابن مالك :

وعامل التمييز قدّم مطلقاً

أي ولو فعلاً منصرفاً ، وفاقاً لسبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين .
أما غير المتصرف فبالاجماع ، وأما قوله : « و نارنا لم يَرِ ناراً مثلها » فضرورة ،
وقيل : الرؤية قلبية ، و ناراً مفعول ثانٍ . وقول ابن مالك : « والفعل ذو التصريف
نزرأً سبقاً » هو مبني للمفعول ، ونزرأً : حال من الضمير المستتر فيه النائب
عن الفاعل ، أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبقاً بالتمييز نزرأً ،
أي قليل . من ذلك قوله :

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهاراً

وجه الدليل أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه « تطيب »
وهو فعل متصرف ، فدل على الجواز وانظر ص ٤٩٣ من الإيضاح للأنباري .
(٢) أصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أن المقصود رفع الإيهام ،
وهو يحصل بالنكرة ، وهي أصل ، فلو عُرِفَ ، وقع التعريف ضائعاً ، وأجاز
الكوفيون كونه معرفة نحو : سغه نفسه ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وألم بطنه
ووفق أمره ، ورشد أمره ، وزيد الحسن الوجه .

وفي هامش الرضي قوله « نحو سغه نفسه » قال في الصحاح : قولهم سغه نفسه
وأخواته : كان الأصل فيها : سَغِهَتْ نفس زيد ، ورشد أمره ، فلما حول الفعل
إلى الرجل انتصب ما بعده ، بوقوع الفعل عليه ، لأنه صار في معنى : سَغِهَ نفسه
(بالتشديد) . هذا قول البصريين ، وقال الفراء : لما حول الفعل من النفس —

الاثنتا عشرة ^(١) ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وطبت النفس ، والتأويل
تعسف ^(٢) .

— الى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ، ليدل على ان السفه فيه ، وكان حكمه ان
يقول : سفه زيد نفساً ، لأن المفسر لا يكون الا نكرة ، ولكنه ترك على
إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ، ولا يجوز عنده تقديمه ، لان المفسر
لا يتقدم (الرضي : ١ - ٢٠٥) .

(١) في مميز ألفاظ العدد من شرح الرضي : « ولا يجوز دخولها (أي لام
التعريف) على التمييز لوجوب تنكيره ، ولا على ثاني جزئي المركب لأنه
يكون كأنه داخل في وسط كلمة ، وقد يدخل على الجزئين بضعف
نحو : الأحد عشر درهماً ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس ، وقد يدخل
على الجزئين والتمييز بقبح نحو : الأحد العشر الدرهم ، وهو قياس عند بعض
الكوفيين (٢ - ١٤٦) .

(٢) أي - إن تأويل هذه الأمثلة وجعلها بمعنى النكرات - كما
فعل بعض النحاة - تعسف ، وقوله هذا مشعر باجتهاده ، وترجيحه لمذهب
من جنح من الكوفيين لجوازه ، بل ظاهر كلامه الأخذ بما أورده من
الشواهد بلا تعليل ولا تأويل ، وقد أذكرنا بما أنشد الإمام ابن حزم لنفسه :

ألم تر أني ظاهري وأنني على ما بدا حتى يقوم دليل
ولم نر له مثل هذا الترجيح من قبل . ثم إن المؤلف رحمه الله يقتصر من
أبواب النحو الكثيرة ، وفصوله الطويلة ، على ما ألف هذه الرسالة من أجله ،
وهو ما انفرد به النحوي الكوفي عن غيره . أما ما كان موضع وفاق بين النحويين
فهو لا يتعرض له ولا يشير إليه . ونحن قد سرنا معه في رأيه كما صرحنا به
مراراً ، لأن القصد إيجاد رسالة مستقلة بين الأيدي ، مقتصرة على هذا النحو الكوفي .

منصوب إنَّ وأخواتها ^(١) : ما كان مبتدأ ، ونُسج بدخول إن أو أخواتها ؛
وقد بلحقها « ما » زائدة نحو : إنما زيداً قائمٌ ^(٢) وقد يكون شأننا :
إنما زيد قائم ^(٣) .

(١) لم يتعرَّض لخبر إنَّ المرفوع لأنَّه باقٍ على الأصل قبل دخول (إنَّ)
وأخواتها (قال الزمخشري في المفصل « وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان
مرتفعاً به في قولك : « زيد أخوك » ولا عمل للحرف فيه « ١ - ٨٤ » وفي
شرح الرضي : وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في
حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة « ٢ - ٣٢٢ » .

(٢) وتتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف ، كما ترى في مثال المؤلف ،
ومثالها في عدم الكفِّ عن العمل : الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إنَّ
ما عندك حسن ، وإِنَّ ما عند الله خير لكم ، إنَّ ما فعلت جميل ،
ولكنها تكتب مفعولة عن « إنَّ » كما في هذه الأمثلة .

(٣) في « المغنى وشرح الأمير » ما ملخصه : وقد يرتفع بعدها المبتدأ
فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كما قال :

انَّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وطلباءا
على أنَّ اسم « إنَّ » ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنما لم يجعل
« مَنْ » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته ،
فلا يعمل فيه ما قبله . (والجاذر) جمع جُوذُر ، ولد البقرة الوحشية
(والطلباء) الغزلان ، جمع ظبية . والبيت للأخطل التغلبي ، واسمه غياث ،
وكنيته أبو مالك ، قال البغدادي : في الخزانة : قد فنشت ديوان الأخطل
من رواية السكري (وهي المطبوعة عن نسخة بطرسبرغ) فلم أظفر به فيه ، -

وقد ينصب « ليت » الجزءين عند الفراء ^(١) ومثلها أخواتها عند بعض ^(٢) ويجوز رفع تابع منصوب إنَّ وأنَّ ولكنَّ مؤخراً عن الخبر اتفاقاً ، أو مقدماً عند الكسائي ^(٣) ، خلافاً للفراء ، فيما ظهر

— ولعله ثابت في رواية أخرى ، ونسبه السيوطي في شواهد المغني الى الأخطل ، وقال : بعده :

مالت النفسُ بعدها إذ رأتها فهي ريح وصار جسمي هباءً
(١) في شرح الرضي : ويجوز عند الفراء نصب الجزءين (بليت) نحو :
ليت زيدا قائماً ، لأنه بمعنى : (تمنيت) ومفعوله : مضمون الخبر ، مضافاً الى
الاسم ، أي تمنيت قيام زيد ، فنصب الجزءين كما ذكرنا في علة نصب أفعال
القلوب لها سواء ، ومن ثم جاز : ليت أن زيدا قائم ، كما جاء : علمت أن
زيداً قائم ، فهو عنده كأفعال القلوب في العمل سواء ، واستشهد الفراء بقوله :
« ياليت أيام الصبا راجعا » ، (٢ - ٣٢٢) وبني على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحراً طيراً فقلت لها طوباك ياليتني إياك طوباك
(٢) وعبارة الرضي : ويجوز عند بعض أصحاب الفراء ، نصب الجزئين
بالخمس الباقية .

(٣) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ،
واختلفوا بعد ذلك ، فذهب ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي الى أنه يجوز ذلك
على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر تمسكاً بظاهر
قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » وجه الدليل
أنه عطف « الصابئون » على موضع إنَّ قبل تمام الخبر ، وهو قوله : « مَنْ
آمن بالله واليوم الآخر » وبقول ضابي البرجمي : —

إعرابه ^(١) ، دون ليت و كأن ولعل خلافاً له ^(٢) .

— فمن بك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقيارٌ بها لغريب
رحله : المراد به هنا منزله . قيار : اسم فرس الشاعر ، أو جملة ، أو هو اسم
رجل . والمعنى : من بك منزله بالمدينة فليمس بها ، أما أنا فلا ، لأنني غريب
عازم على الارتحال . وبقوله :

خليلي هل طب فاني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
الطب : علاج الجسم والنفس ، دنفان : مريضان ، والمعنى : يا خليلي : هل من
علاج يرجي للشفاء فاني مريض ، وأنتما كذلك ، وإن لم تظهرأ ما بكما من هوى
والم . والشاهد في ذلك كله عطف الاسم المرفوع على اسم ان المنصوب قبل
مجيء خبرها ، وتمسك الفرء به ، وخرج ذلك من لم يجوزه على وجوه تراها
في الانصاف في مسائل الخلاف في المسألة (٢٣) وفي كلام شراح الألفية
وكتب الشواهد .

✦ (١) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا
فيما لم يظهر فيه عمل (إن) بأن يكون مبنياً أو مقصوراً ، أو مضافاً للباء ،
ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو : إن محمدأ ويحيى مسافران ،
وعلمه الاحتراز من تنافر اللفظ .

(٢) أي لا يجوز في المعطوف مع ليت ، و كأن ، ولعل ، إلا النصب ،
تقدم المعطوف أو تأخر ، لزوال معنى الابتداء معها ، فإن الكلام قبلها للإخبار ،
وبعدها للتمني ، أو التشبيه ، أو الترجي ، وأيضاً فهي تغير معنى الجملة بنقلها
من الخبر إلى الانشاء . وأجاز الفرء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً ،
بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب . انظر الانصاف (١ — ١١٩) وشرح ألفية
ابن مالك عند قوله :

وألحقت بإن أكن وأن من دون ليت ولعل و كأن

منصوب (لا) التبرئة ^(١) : تنصب نكرة أريد نفي جنسه ^(٢) ، وهو مقدم على الخبر نحو : لا أبالك ^(٣) ولا غلام رجل حاضر . وكثير ترك تنوين منصوبه مفرداً ، نحو لا رجل ^(٤) في الدار ، ويجوز رفع نعتها ^(٥) وورد نصبه معرفة

(١) باضافة « لا » الى التبرئة من اضافة الدال الى المدلول ، أي (لا) التي تدل على التبرئة ، وسميت بها لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس ، وتنزيهه عن الانصاف بالخبر ، كما تقدم ؛ وتسمى لام الجنس . (٢) أريد بها نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس نصاً ، أي على سبيل الاستغراق ، وذلك يكون بتضمن (لا) معنى (من) الاستغراقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها ، نحو لا رجل في الدار ، ولا أبالك ؛ وذهب البصريون الى أنه مبني على الفتح . أما الكوفيون فحجبتهم أن التقدير في قولك : « لا رجل في الدار » : لا أجد رجلاً ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة . ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها تقيضة (إن) لأن (لا) للنفي ، و (إن) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن (لا) لما كانت فرعاً على (إن) في العمل ، وإن تنصب مع التنوين ، نصبت (لا) من غير تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول . وبقيّة البحث مع أجوبة البصريين في الانصاف (المسألة - ٥٣) . (٤) تقدم أن (إن) تنصب مع التنوين ، وأن (لا) تنصب من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل . (٥) يجوز في نعت اسم (لا) وجهان النصب والرفع ، فالنصب على أنه نعت لاسم (لا) المنصوب ، ومذهب الكوفيين أن (رجل) في قولك (لا رجل) معرب ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء ، فنعته مثله ، ورفعته على أنه نعت لحل اسمها المرفوع على أنه مبتدأ ، نحو لا طالب كسولاً ، أو كسول عندنا .

نحو : « لا إياه هنا » ذكره الفراء ^(١) :

المجرورات ^(٢) : ما دخله الجار ^(٣) ، أو وقع مضافاً إليه ^(٤) ، فالمضاف إليه

(١) قال المحقق الرضي (١ - ٢٣٩) :

وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير ، واسم
الاشارة أيضاً ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيد غير مسموع .
وقوله بأحد التأويلين : (أولها) أن بقدر مضاف هو « مثل » فلا يعرف
بالإضافة لتوغله في الإيهام ، (والثاني) أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة ،
كأنه اسم جنس موضوع للإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى : قضية ولا أيا حسن لها ،
لا فيصل لها ، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الخصومات ، وكما قالوا :
« لكل فرعون موسى » أي لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون موسى لتكبرهما
بالمعنى المذكور . (٢) لم يذكر المؤلف حروف الجر ومعانيها . ولا ما يختص
منها بالظاهر ، وما يجز الظاهر والمضمر ولا ما يجز ملفوظاً ومحدوفاً ، إما لوضوحه
عنده ، أو لأن رسالته (رحمه الله) ليست موضوعة لاستيفاء المباحث النحوية
على المذهب الكوفي ، وإن سميت (بالموفي) فما فات ذكره هذه العجالة - التي
كتبت مسائلها بالحكم الوجيز ، وشرحها الذي سائرنا فيه الأصل ، ولم نزد على
حل جملة ومقاصده إلا قليلاً - عاد المطالع فيه إلى الكتب المطولة ليستوفي منها بحثه .
(٣) سمي الجار بذلك لأنه يعمل الجر ، أو لأن حروف الجر تجر معاني
الأفعال إلى الأسماء ، أي تضيفها وتوصلها إليها ، ولهذا سماها الكوفيون
حروف الإضافة ، وهذه هي حروف الجر في قول ابن مالك رحمه الله :
هاك حروف الجر وهي : من ، إلى ، حتى ، خلا ، حاشاء ، عدا ، في ، عن ، على
مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، واو ، وبا ، والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى
(٤) الإضافة لغة مطلق الإسناد ، واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين شيئين ،
توجب جر ثانيهما لفظاً أو محلاً .

ما ذكر بعد كلمة لبيان انها له ، او منه او فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لامية وبيانية ومحلية ^(١) وهو قليل ، ويسقط من المضاف التنوين ونونا التثنية والجمع ^(٢) وهو عامله ^(٣) وتفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ^(٤) إلا في نحو مثل ، وغير ^(٥) وتخصيصه اذا كان نكرة ^(٦) ويجب تنكير مضافها إلا اذا كان له عدداً ،

(١) اللامية ما كانت على تقدير اللام ، وتفيد الملك او الاختصاص نحو : هذا حصاص علي ، وأخذت بلجام الفرس . و (البيانية) ما كانت على تقدير « من » نحو هذا باب خشب ، وذاك سوار ذهب ، وهذه اثواب صوف ، وضابطها ان يكون المضاف اليه جنساً للمضاف كما ترى في هذه الأمثلة ، ويصح فيها الإخبار بالمضاف اليه عن المضاف فتقول : هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب ، وهذه الأثواب صوف . و (المحلية) - وهي الظرفية - ما كانت على تقدير (في) وضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو : سهر الليل مضى ، وعود الدار مخمل ، اي السهر في الليل والعود في الدار .

(٢) أي اذا أريد إضافة اسم الى آخر حذف من المضاف التنوين ونون التثنية ، ونون الجمع ، وكذا ما ألحق بهما ، وجرّ المضاف اليه ، فنقول « هذا صديق زيد ، وهذان غلاماه ، وهؤلاء بنوه » . (٣) أي ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف ، لا حرف الجر المقدر - وهو اللام ، او (من) او (في) على الصحيح (٤) نحو : هذا كتاب عاصم ، فكتاب : اسم نكرة ، فلما أضيف الى معرفة تعرف . (٥) فهما متوغلان في الإيهام والتنكير ، فلا تفيدهما إضافتهما الى المعرفة تعريفاً ، ومثلها شبه ونظير نحو : جاء رجل مثل سليم ، او غير خليل ، او نظير سعيد : فقد وقعت في هذه الأمثلة صفة لرجل ، وهي نكرة ، ولو عرفت بالاضافة لما جاز ان توصف بها النكرة .

(٦) المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرة ، نحو : « هذا كتاب رجل » فلما أضيف « كتاب » وهو نكرة ، الى « رجل » قلّ إيهامه وشيوعه ، فانحصر فيه ، وانتفى ان يكون لامرأة او غلام مثلاً وهذا هو المراد بالتخصيص .

نحو : الواهب المائة الهجان وعبدها ^(١) والأحد عشر درهماً ، والثلاثة الأثواب ^(٢)

(١) تتمته : عوداً تزجي خلفها أطفالها .

وهذا البيت للأعشى ميمون بن قيس وكنيته أبو بصير ، ويعرف بأعشى قيس ، وكان من فحول شعراء الجاهلية ، سلك في شعره كل مسلك ، وكانوا يسمونه صناجة العرب لجودة شعره ، وهو أحد أصحاب المعلقة ، وقد أدرك الإسلام في آخر عمره ولم يسلم . ومعنى البيت ان هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، ويهب راعيها أيضاً ، وهو المراد من العبد ، وخص الهجان لأنه أكرمها ، والهجان البيض ، قال الجوهري : هو من الإبل الأبيض ، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، (اي والواحد) وعوداً : حال من الهجان وهو جمع عائد . قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت ، وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها . قال الأعمى : سميت عائداً لأن ولدها يعوذ بها لصغره . وتزجي اي تسوق والتزجية السوق ومثله الإزجاء ، يعني اذا تحلفت أولادها وقفت وحنت حتى يلبق أولادها بها فتغذيها وتدفعها ، وكذلك التزجية (من الخزانة ملخصاً من شرح الشاهد ٢٩٤) . (٢) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو : الثلاثة الأثواب الى العشرة ، والمائة درهم ، والألف الرجل ، وهو ضعيف استعمالاً وقياساً ، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً ، وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره . ذكر هذا النجم الرضي في شرح الكافية (١ - ٢٥٤) وأورد جواب الكوفيين وضعفه ، ونحن ليس من قصدنا التصحيح أو الترجيح ، وإنما الغرض توضيح هذه الرسالة الموضوعية في النحو الكوفي فحسب .

هذا اذا كانت الإضافة معنوية ^(١) .

وقد يضاف الى الصفة والموصوف نحو جَرَد قطيفة ، وجانب الغربي ، تخفيفاً ^(٢) وكذلك اضافة الصفة الى معمولها ، لفظية للتخفيف ، فيوصف به النكرة نحو

(١) إضافة الاسم للاسم على ضربين : معنوية ولفظية .

فالمعنوية : ما أفادت تعريف المضاف أو تخصيصه كدار سعيد ، و غلام رجل ، وقد تقدم هذا ، واللفظية ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بجذف التنوين أو نون التثنية والجمع ، وضابطها ان تكون الصفة مضافة الى مفعولها كما في قولك (هو ضارب زيد) و (راكب فرس) بمعنى ضارب زيدا ، وراكب فرساً ، او الى فاعلها كقولك : « زيد حسن الوجه » و « هند جائلة الشاح » بمعنى : حسن وجهه ، وجائل وشاحها ، وهذه الصفة كما رأيت ثلاثة أنواع : اسم فاعل (ومنه أمثلة المبالغة) واسم المفعول والصفة المشبهة ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، والمعنى كما هو قبل الإضافة ، ولاستواء الحالين وُصفت النكرة بهذه الصفة مضافة ، كما وصف بها مفعولة في قولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « برجل ضارب أخيه » . (٢) في الإيصال :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بمثل قوله تعالى : « إن هذا لهُو حقّ اليقين » واليقين في المعنى نعت للحق ، لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت الى النعت ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : « وما كنت بجانب الغربي » والجانب في المعنى هو الغربي اه ملخصاً (١ - ٢٥٢) .

قلت : ومثله في الجواز إضافة الصفة الى الموصوف نحو قولهم : « جَرَد قطيفة » و « سَحَق عمامة » (جَرَدُ : بمعنى مجرودة ، وسَحَق : بمعنى بالية) وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغربية خبر .

الضارب الرجل والضارباً زيد ، بخلاف الضارب زيد ، خلافاً للفراء ^(١) :
ويضاف الى المساوي نحو : سعيد كُرُز ^(٢) . وقد يحذف المضاف ويعرب المضاف اليه
باعرابه وهو كثير ^(٣) . وقلَّ إبقاؤه على ما كان ^(٤) . وقد يحذف المضاف اليه ^(٥) .
ويجوز فصلهما اذا كان المضاف مصدرًا ، والمضاف اليه فاعله ، والفاصل إما
مفعوله نحو « قتلُ اولادهم شرَّ كائهم ^(٦) » وإما محله ^(٧) كقولهم : تركُ يومنا

(١) جوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها ، حملاً لها
على المعرف بأل كالضارب زيد والضارب هذا ، بخلاف الضارب رجل ،
فلا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة . (٢) فسعيد كُرُز مترادفان ،
مسماهما واحد ، والكُرُز في الأصل : خرج الراعي ، ويطلق على اللئيم والحاذق .
(٣) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ، والغالب أن يخلفه في إعرابه
المضاف اليه ، وفي التنزيل : « واسأل القرية التي كنا فيها ، والعرير التي أقبلنا فيها »
والتقدير : واسأل اهل القرية واصحاب العير ، فلما حذف المضاف وهو (اهل)
أعرب المضاف اليه وهو (القرية) باعرابه . (٤) في شرح الرضي : وقد
يترك عند سيبويه على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفاً على مثله ، مضافاً الى
شيء كما يقال في المثل : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، أي ولا كل
بيضاء . ومثله قولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه بقولان ذلك ، أي ولا مثل
أخيه بدليل قولهم : بقولان بالثنية ، فأخيه مجرور باضافة (مثل) محذوفة اليه ،
معطوفة على (مثل) المذكور . (٥) نحو : « وكلاً ضربنا له الأمثال »
ونحو « أياماً تدعو » . (٦) برفع (قتل) على أنه نائب فاعل (زُين)
وجرَّ (شرَّ كائ) على اضافة (قتل) اليه من اضافة المصدر لفاعله ، باعتبار أمرهم به ،
(وأولادهم) مفعوله ، فصل به بين المتضايين . (٧) أي وإما أن يكون
الفاصل بين المتضايين هو ظرف المصدر كما في المثال .

نفسك وهواها ، سعى لها في رداها ^(١) » او كان المضاف اسم فاعل ، والمضاف اليه
مفعوله الأول ، والفاصل : إما مفعوله الثاني نحو : وسواك مانع فضله المحتاج ^(٢)
أو محله كقوله : **رسول الله** : « هل أنتم تار كولي صاحبي ^(٣) » ويجوز الفصل بالقسم
نحو هذا غلامُ والله زبيد ^(٤) . وجاء بمعمول غير المضاف ، وليس قسماً ^(٥)

(١) ترك مبتدأ ، وهو مصدر ويوما ظرف له - (محل له) - فصله من فاعله
- وهو (نفسك) المضاف اليه ، ومفعوله محذوف ، وهواها مفعول معه ، أي ترك
نفسك شأنها مع هواها يوماً ، وسعى خبر ، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله ،
والفاعل محذوف ، أي تركك نفسك مع هواها يوماً ، سعى لها في رداها .
(٢) صدره : « ما زال يوقن من يؤمك بالغنى » يؤمك : يقصدك . وجملة
(يوقن) خبر زال (ويؤمك) صلة (من) الواقعة اسماً لزال ، (بالغنى) متعلق
بوقن (وسواك) مبتدأ (ومانع) خبر ، وهو اسم فاعل ، مضاف الى (المحتاج)
مفعوله الأول (وفضله) مفعوله الثاني ، وقد فصل به بينهما ، وهو الشاهد ، والأصل :
وسواك مانع المحتاج فضله ، والمعنى أنك تغني من يقصدك ، وغيرك يمنع المحتاجين
مع وفرة ماله « منار السالك » . (٣) هذا بعض حديث قاله عليه السلام ،
وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وبين أبي بكر ، فغضب الرسول وقال ما معناه :
جئتمكم بالهدى ، فقلتم : كذبت ، وقال : أبو بكر صدقت ، فهل أنتم تار كولي
صاحبي ؟ وتاركو ؟ اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي ، بدليل حذف
النون منه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف وهو الشاهد .
(٤) بجر زبيد باضافة غلام اليه ، وقد فصل بينهما بالقسم .

(٥) مثاله قول الأعشى يمدح به سلامة ذا فائش :

أنجب أيامَ والداه به إذ نجلاه فنعم ما نَجَلَا
أنجب الرجل ولد ولدًا نَجِييًّا . نجلاه : ولداه . أعني أنجب والداه به أيام —

وبنعت المضاف ^(١) وبالنداء ^(٢) وفاعل المصدر ^(٣) وبان شاء الله ، نحو :

نجوت - وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب ^(١)

— إذ نجلاه ، ومن هذه القصيدة قوله :

قلدك الشعر يا سلامة ذا التـ فضال والشيء حيث ما جعلنا

وأنجب فعل ماض ، والداه : فاعل ، وبه : متعلق بأنجب ، وأيام ظرف متعلق بأنجب ايضاً ، وهو مضاف إلى إذ ، وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف وهو والداه ، وفيه الشاهد .

(١) قال معاوية ، والمعنى : تخلصت من القتل ، وقد اطخ ابن ملجم سيفه بدم علي بن ابي طالب : شيخ مكة ، والقصة مشهورة . والأباطح جمع أبطح - وهو مسيل الماء ، والمراد مكة ، لأن أبا طالب كان عظيماً فيها ، وشيخ الأباطح صفة (لأبي) المضاف ، وقد فصل بينه وبين المضاف اليه « وهو طالب » بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح ، وكان من حق البيت ان يقدم ، لأنه شاهد لقوله :
وبنعت المضاف . (٢) كقوله :

كأنّ برذون أبا عصام زبدٍ حمارٌ دقّ باللجام

البرذون : التركي من الخيل - دق - من الدقة ضد غلظ مبني للفاعل او المفعول بمعنى : زبن وجمل ، وبرذون : اسم كأنّ ، وابعصام منادى ومضاف اليه ، وبرذون مضاف ، وزبدٍ مضاف اليه ، وقد فصل بينهما بالمنادى ، وهو محلّ الشاهد . وحمار خبر كأنّ ، وجملّة دق باللجام صفة لحمار . والمعنى : ان برذون زيد مثل حمار هذيل ، وانه لولا اللجام لكان حماراً لصغره في عين الناظر وضعفه .
(٣) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طبّ ولا عدمنّا قهرَ وجدّ صبّ

عدمنّا : فقدنا ، قهر : غلبة . وجد : شدة الشوق . صبّ : عاشق متيم . —

(التوابع) ما يتبع سابقه في الاعراب ^(١) .
النعته الموافقة ^(٢) : ما لم يكن محلاً ولا جاراً ^(٣) ، وأفاد معنى في مشبوعه
غير الشمول ^(٤) ويجوز نعت النكرة بالأعم والأخص والمساوي .
ولا بنعت المعرفة بالأخص خلافاً للفراء ^(٥) ، وهو مشتق أو في

— و (ما) نافية ، وان زائدة ، وطب . منقول ، على زيادة (من) وقهر : مصدر ،
مفعول عدمننا — وهو مضاف الى صب ، وقد فصل بينهما بوجود المرفوع فاعلاً
بالمصدر ، وهو محل الشاهد .

والمعنى أن شدة الشوق تغلب العاشق على امره ، وتقوده الى حتفه ، وليس لذلك
من دواء . انظر منار السالك لهذا الشاهد والذي قبله (٢ — ١٠٣ و ١٠٤) .
(١) عرفه في الكافية بقوله : كل ثاب باعراب سابقه من جهة واحدة ،
أي اعراب الثاني لأجل إعراب الاول ، وهو المراد بقوله : من جهة واحدة .
(٢) يراد بالنعته الموافقة ما كان في المعنى عين المنعوت فإذا قلت زيد العالم
كان العالم في المعنى نفس زيد متصفاً بالعلم . (٣) أي لأن المحل — أي الظرف
أو الجار هو نعت مخالف لا موافق ، إذ ليس هو نفس المنعوت في المعنى ،
ولا يطلق اسم المحل أو الجار على المنعوت ، وقد تقدم مثل هذا في بحث الخبر
المخالف فارجع اليه . (٤) لأن الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال
الذات ، نحو : عاقل وشريف ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع
شمولاً وإحاطة ، فالتابع تأكيد لا صفة نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم ،
وإن لم يكن فهو صفة نحو « نفخة واحدة » . (٥) في تنبيهات الاشموني
من شرحه للألفية في باب النعت : الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص ،
(أي الأقل شيوعاً) نحو : رجل فصيح وغلام يافع ، وأما في المعارف فلا
يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : —

حكمه ^(١) ويقع جملة بعائد ^(٢) ولا يقع المصدر نعتاً ^(٣) كما لا يقع حالاً ^(٤) .

— بنعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين :
يوصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة .
والشلو بين هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، من كبار العلماء
بالنحو واللغة ، مولده ووفاته بأشبيلية ، من كتبه (القوانين) في علم العربية ،
ومختصر له سماه « التوطئة » والشلو بين هو الأبيض الأشقر في لغة أهل الأندلس
(توفي ٦٤٥ هـ) « الأعلام » . (١) المشتق ما دل على حدث وصاحبه
كاسم الفاعل ويشمل امثلة المبالغة ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ،
وأفعل التفضيل ، وما في حكمه : هو ما أقيم مقام المشتق من الجوامد كاسماء الاشارة ،
وذي بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها ، والمنسوب ، تقول : مررت بزيد هذا
وذي المال وذوقام والقريشي ، فمعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ،
والمنسوب الى قريش . (٢) يربطها بالموصوف إما ملفوظ به نحو : « واثقوا
يوماً ترجعون فيه الى الله » أو مقدر نحو « واثقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس
شيئاً » أي لا تجزي فيه . وقال جرير بن عطية من قصيدة له :

كتبت اليهم كتباً مراراً فلم يرجع إليّ لها جواب

وما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا

وأصل الكلام : أم مال أصابوه ، والمحذوف مفهوم من الكلام .

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على أصله
تنبيهاً على ان حقه ألا بنعت به ، وفي الألفية :

ونعتوا بمصدر ككثيرا والتزموا الأفراد والتذكيرا

وهو مع كثرته مقصور على السماع كوقوعه (حالاً) . وقال ابن هشام في أوضح
المسالك : قالوا هذا رجل عدل ورضا وزور وفطر ، وذلك عند الكوفيين على
التأويل بالمشتق ، أي عادل ومرضي وزائر ومفطر . وعند البصريين على تأويل
مضاف : أي ذو كذا .

وهو إما سببي ^(١) فيمتبعه في التعريف والتذكير ، أو غير سببي ^(٢) فيمتبعه فيهما ،
والأفراد والثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . وقد يحذف المنعوت نحو :
جاء الفارس ^(٣) وقد يحذف النعت نحو :

ورب أسيلة الخدين بكر مهففة لها فرع وجيد ^(٤)
التأكيد ^(٥) : تابع يقرر المتبوع ^(٦) ، وبالتكرير لفظي ^(٧) ويؤكد

(١) السببي ما يبين صفة من صفات ماله تعلق بمتبوعه وارتباط به نحو : قدم
سعد الوافر علمه ، فالوافر بين صفة العلم الذي له تعلق بمتبوعه (سعد) إذ هو صاحبه .
(٢) وهو الحقيقي الذي يبين صفة من صفات منعوته نحو : جاء فيصل الأديب ،
فتقول في السببي : قدم الرجل الوافر علمه ورجل وافر علمه ، والمرأة الوافر علمها
واصراًة وافر علمها ، والرجال والنساء الوافر علمهم وعلمهن ، فالنعت فيهما يتبع
ما قبله في التعريف والتذكير والإعراب ، وغير السببي يتبعه أيضاً في الأفراد
والتذكير وفروعها . (٣) ونحو : « أن اعمل سابغات » اي دروعاً سابغات .
(٤) ونحو : « يأخذ كل سفينة غصباً » أي سفينة صالحة . والبيت الذي
أورده المصنف هو للمرقش الأكبر عوف بن سعد من بني بكر بن وائل (توفي
نحو : ٧٥ ق هـ) أسيلة الخدين : ناغمتهما مع طول . مهففة : ضامرة البطن
دقيقة الخصر . فرع : شعر تام . جيد : عنق . وصفة فرع وجيد محذوفة ، اي
فرع فاحم وجيد طويل مثلاً وهو الشاهد . وفي الألفية :

وما من المنعوت والنعت عُقل يجوز حذفه وفي النعت بقل

ويجوز حذفها معاً نحو : « لا يموت فيها ولا يحيا » اي حياة طيبة .

(٥) هو في الأصل مصدر ، ويسمى به التابع المخصوص ، ويقال : أكد تأكيداً
وؤكد تأكيداً ، وهو بالواو أكثر ، لأنها الأصل والمهمزة بدل .

(٦) اي أمر المتبوع ، في النسبة او الشمول ، اي يجعله مستقراً متحققاً بحيث
لا يظن به غيره ، قرب لفظ دال وضعاً على معنى ، حقيقة فيه ، ظن المتكلم بالسامع —

المنصوب المتصل بالرفوع ، والمنصوب المنفصل نحو : ضربتك إياك (١)
وبنفس وعين وكل وأجمع وأكتع وأبتع وأبضع (٢) وكلا وكلتا

— أنه لم يحمله على مدلوله إما لغفلته ، أو لظنه بالمتكلم الغلط ، أو لظنه به التجوز ،
فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ،
والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاماً

لأجزائه شاملاً . (٧) قوله : وبالتكرير لفظي وبنفس عين
معنوي ، معناه أن اللفظ إذا كرر كان التوكيد لفظياً ، وإذا لم يكرر لفظه
بل أكد بنفس وكل وأجمع وغيرها كان التوكيد معنوياً ، فيجب إذاً في باب
التوكيد : أما تكرير لفظ المنسوب إليه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين
ومتصرفاتها ليس غير ، والثالث أن يظن السامع به تجوزاً لا في أصل النسبة
بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ،
لأن العمومات المتخصصة كثيرة ، فيدفع هذا الوهم بذكر : كل ، وأجمع ، وإخوانه ،
وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد .
(انظر الرضي ١ : ٣٠٤) .

(١) إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو « رأيتك إياك » ومثال
المؤلف ، فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد .
(٢) قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لعراقتها ، وكونها أنص في الاحاطة ،
ووليها اجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ، ووليها اكتع لانحطاطه
عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ، ففيه معنى الجمع ،
ووليها ابضع لأنه من تبضع العرق إذا سال ، وهو لا يسيل حتى يجتمع ، وآخر
ابتع ، لأنه أبعد من ابضع ، لأنه طويل العنق ، أو شديد المفاصل ، لكن
لا يخلو من دلالة على اجتماع « اه ببعض تلخيص (حاشية الصبان على الأشموني —
٢٨٧/٢) لكن (الموفي) قدم ابتع على ابضع كما ترى ، وتبع فيه الزمخشري
والكافية ، وقال الرضي في شرحه : ولا أدري ما صحته .

معنوي (١) تقول : نفسه ، نفسها ، نفسهما ، انفسهما (٢) انفسها ، انفسهم ، انفسهن ، وكذا : عينه ، وكله ، كلها ، كلن ، كلهم ، كلها ، اجمع ، اجمعان ، اجمعون ، جمعاء ، جمعاوان (٣) ، جمع . وكذا : اكتب ، اكتب ، اكتب . وكثير اتباعن لا اجمع ، ويردن وحدهن نحو قول الشاعر :

باليثني كنت صبيًا مرضعًا تحملي الذلفاء حولاً اكتباً (٤)

ويجوز تو كيد النكرة بالمعنوي (٥) ويجوز فيه التردد نحو : مرّ بالقوم

(١) اي والتأكيّد « بنفس » وما بعده (معنوي) ، وارجع الى ما كتب عن قوله : وبالتكرير (لفظي) .

(٢) في اوضح المسالك : واما في التثنية فالأصح جمعها على افعّل ، ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم (اي ابن مالك) وغيره يعكس ذلك « قلت : وانت ترى في (الموفي) هذه الصور الثلاث . (٣) اي فيجوز ان يقال :

جاء الجيشان اجمعان والقبيلتان جمعاوان . وفي الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً ، معترفين بعدم السماع ، وفي الصبان : وهل يجري خلافهم في توابع اجمع وجمعاء وهو اكتب وكتعاء الخ ؟ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا ١٠ هـ . (٤) الذلفاء : امم امرأة ، اصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف ، وهو صغر الأنف واستواء الارنبه ، « حولاً » عاماً ، « اكتباً » تاماً كاملاً ، وقد قالوا : « اتى عليه حول اكتب »

اي تام والشاهد فيه ورود (اكتب) وحدها ، من غير ان تتبع « اجمع » وفي المفصل : وسُمِعَ : أجمعُ أبصعُ ، وجُمِعُ كُتِعُ ، وجُمِعُ بُتِعُ .

(٥) ذهب الكوفيون الى جواز تو كيد النكرة اذا كانت محدودة ، اي موضوعة لمدة لها ابتداء ولها انتهاء كيوم وشهر وحول ، كما في المثال السابق « حولاً اكتباً » . وصحح ابن هشام « في اوضحه » جواز تو كيد النكرة المحدودة لورود السماع بذلك ، وحصول الفائدة فوافق الكوفيين .

إما أجمعين ^(١) وإما بعضهم ، قاله القراء .

الترجمة ^(٢) : التابع المقصود بالحكم دون متبوعه ^(٣) ، ويكون مساوياً لمتبوعه ،
وبعضه ، وما يشمل عليه ، ومباينه ^(٤) . وهو غلط ، إلا أن يكون لنكتة ، وإذا

(١) محط التمثيل قوله : إما أجمعين ، لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكّد بإيما .

(٢) هو البديل ولعله سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه أي يشير إليه وبديل
عليه . وبعد كتابة ما تقدم رأيت في شرح الأشموني للألفية وحاشيته ما نصه :

وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة وبالتبيين أي الترجمة عن المراد
بالمبدل منه ، والتبيين له . (٣) نحو : « واضع النحو الامام علي » فعلي تابع

للإمام في اعرابه ، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه ، والإمام إنما ذكر
توطئة وتمهيداً له ، فالإمام غير مقصود بالذات ، لأنك لو حذفته وقلت : « واضع

النحو علي » لكان كلاماً تاماً مستقلاً . قال الزمخشري في المفصل « وقولهم إنه
في حكم تسمية الأول إبدان منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة في

كونهما تمتين لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأول وإطراحه ، ألا تراك تقول :
زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك .

والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء
ذلك صريحاً في قوله عز وجل : « للذين استضعفوا من آمن منهم » (٧ - ٧٥)

(٤) وقد مثل ابن مالك في بيت واحد لأنواع البديل كلها وهو :

« كزُرْهُ خالداً وقبْلَهُ اليدا واعرفه حقّه وخذ نَبْلاً : مُدَى

فخالداً بديل مطابق من هاء : ذُرْهُ وهو المساوي ، و (اليدا) بديل بعض من الهاء

في (قبْلَهُ) والرابط محذوف أي منه ، أو نابت أل عن الضمير ، و (حقّه) بديل
اشتغال من الهاء في (اعرفه) و (مُدَى) بديل مباين من (نبل) والنبل اسم

جمع للسهم ، والمُدَى جمع مُدبة وهي السكين . ثم إن المباين ثلاثة أنواع :
بديل الغلط وبديل النسيان وبديل الإضراب ، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر -

ترجم المعرفة بالنكرة فالنعت واجب (١) ويجوز ترجمة كل مكفي (٢) .
عطف البيان : تابع كالنعت بوضح المتبوع (٣) نحو : أنا ابن التارك
البكري بشر (٤) .

— بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب
عنه الى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول في حكم المتروك (فبدل إضراب
وبداء) اي ظهور ، لأن المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الأول قصداً .

(١) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب نحو
قوله تعالى : « لنسفعا بالناصبه ، ناصية كاذبة خاطئة » (٩٦ - ١٥ و ١٦) وهذه
(ترجمة) عبارة المؤلف (رحمه الله) . (٢) أي يجوز بدل كل ضمير .

راجع شرح النجم الرضي عند قول الكافية : ويكونان (اي البديل والمبدل منه)
ظاهرين ومضميرين ومختلفين الخ (٣١٥ / ١) . (٣) اي مشبه للنعت في توضيح
متبوعه ، إلا أن العطف بوضح المتبوع بنفسه ، والنعت بوضحة بيان معنى فيه
أو في سببه . (٤) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعاً ، وهو للمرار الأسدي :

وأنا مبتدأ وابن التارك خبر ومضاف اليه والبكري مضاف اليه من إضافة
الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكري وهو الشاهد . والمعنى : أنا الذي
ترك بشراً البكري مثقناً بالجراح في حال بأس ، تنتظر الطير موته لتقع عليه
وتأكل منه . ومثله القول الذي اشتهر : « أقسم بالله ابو حفص عمر » فعمر
عطف بيان ، لأنه موضح لأبي حفص . هذا ويجوز البدلية في « بشر » عند
الفراء ، اذ يصح ان يكون التقدير : « أنا ابن التارك بشر » ولا يشترط عنده
في النعت إذ كان باللام ألا يضاف إلا إلى ما فيه اللام ، لا جازته : الضارب
زيد » ثم إن أكثر الفخويين ذهبوا الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،
وأثبتته الكوفيون وجماعة ومنهم ابن مالك ، قال : —

عطف النسق^(١) : تابع بحرف من حروف العطف^(٢) وقد يعطف على المعنى نحو :

— فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى : « تو قد من شجرة مباركة زيتونة » (النور ، ٣٥)
وجوزوا ان يكون منه : « أو كفارة طعام مساكين » (المائدة ، ٩٦) ونحو :
« ويسقى من ماء صديد » (إبراهيم ، ١٦) ، والباقون يوجبون في ذلك البدلية
- أي بدل كل من كل - ويخصون عطف البيان بالمعارف وحجتهم في ذلك
أن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول ، وردّ بأن
بعض النكرات أخص من بعض ، والأخص يبين الأعم .

(١) النسق : اسم مصدر بمعنى المنسوق من نسقت الكلام إذا عطفت بعضه
على بعض . (٢) خرج بتوسط الحرف بقية التوابع ، وبالتقييد (بحروف
العطف) ما بعد (أي) التفسيرية فانه عطف بيان . ولم يذكر المؤلف حروف
العطف ولا معانيها ، ولا الفروق بينها جرياً على عادته في الاختصار ، أو الاقتصار
على بعض المطالب ، ونحن نذكر هنا المذهب الكوفي في بعض هذه الحروف :
فالواو عندهم للترتيب لا لمطلق الجمع كما هي عند البصريين ، فاذا قلت : اقرأ
المعاني والبيان مثلاً ، كان المراد تقديم الأول على الثاني . و (أو) للاضراب
عند الكوفيين وإبي علي ، حكى الفراء : اذهب الى زيد أودع ذلك فلا تبرح
اليوم (فأو) في المثال للاضراب بمعنى : بل ، وبمعنى (الواو) عند الكوفيين
أيضاً ، وذلك عند أمن اللبس كقوله :

قوم إذا سمعوا الصرير رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
وهو لحميد بن ثور . الصرير : صوت المستصرخ . ملجم : جاعل اللجام
في محله من الفرس . سافع : آخذ بناصية فرسه . و (أو) عاطفة بمعنى الواو ،
لأن البنية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وهو الشاهد .

« صافات ويقبضن » (١) (الملك ، ١٩) ويجسّن العطف على مكثني متصل
في السعة (٢) ، وبعطف على المكثني المجرور بلا إعادة الجار (٣) قال الفراء :

— والمعنى ان هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا صوت المستغيث أسرعوا
لإجابه ، فبعضهم يلجم الأُمّهار ، والآخر يأخذ بنواصيها . وأما (حتى)
فالعطف بها قليل والكوفيون ينكرونه ، ويجعلونها ابتدائية في مثل جاء القوم
حتى محمد ، وما بعدها على اضممار عامل .

(١) وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، لأنه بمعنى (قابضات) .
(٢) كقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا
« زهر » جمع زهراء وهي المرأة الحسنة البيضاء . تهادي : اصله تتهادي
(بتاءين) ومعناه تتأيل وتتبختر . الشاهد في قوله : وزهر ، حيث إعطف
على الضمير المستتر المرفوع في أقبلت من غير توكيد ولا فصل ، ولا ضرورة
فيه لأنه كان يمكنه ان يقول : وزهراً بالنصب على أنه مفعول معه ، وقد ورد
ذلك في النثر قليلاً ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم ،
برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوّل بمشتق اي :
مستوى هو والعدم ، وليس بينهما فصل .

(٣) بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : « واتقوا الله الذي تساءلون به
والأرحام » بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، بدون إعادة الجار ،
قال ابن هشام : وليس بلازم - اي إعادة الجار - وفقاً ليونس والأخفش
والكوفيين ، ووافقهم ابن مالك فقال :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً
ومن النظم ما أثبتته سيبويه :

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتمناً فاذهب وما بك والأيام من عجب
بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

ويجوز العطف على معمولي عاملين مطلقاً (٤) .

النداء والمنادي: يرفع وينصب بلا عامل ، ولا ينادى النكرة نكرة ، فهو إذا كان مفرداً يرفع ويترك تنوينه ، وإذا كان مضافاً أو شبهه ينصب (١) .

(٤) نحو : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، فان سوداء معمول (كل) وتمرة معمول (ما) وبيضاء معطوف على سوداء ، وشحمة على تمرة ، فقد عطف على معمولي عاملين مختلفين .

X (١) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المنادي المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ؛ وقالوا : انما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق ؛ فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

ونقل الرضي عن الكسائي قوله : المنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء ، حتى يبني ، فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إنا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، (أي لاشتبه المنادي المعرفة بالمنادي المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو (يا أحمراً ، لغير معين) فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول . وحجج الفريقين مبسوطة في المسألة (٤٥) من إصناف الأنباري .

ويجوز في المنعوت وشبهه الوجهان ^(١) ، المضارعة بالمضاف ^(٢) في الاستطالة ^(٣) ،
ومثله النعت المحذوف المنعوت ^(٤) ، ويجوز رفع المنادى المضاف ، الجائز دخول

(١) أي الرفع على لفظه والنصب على محله ، نحو يا زيد العاقل .
(٢) ينعنون بالمضارع للمضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول
للاول نحو : يا طالعا جبلاً وباحسناً وجهه وباخيراً من زيد ، وإما معطوف عليه
عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو :
يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة
عشر إلا أنه لم يركب لفظه ، وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك :
يا حليماً لا يعجل ، وباجواداً لا يبخل . (٣) إطالة الصوت مع نعت المذكور
أو المقدّر ، كالمضاف والمضارع للمضاف الذي بيناه قبل هذا .
(٤) قال الرضي : (١ - ١٢٣) : وصرح الكسائي والفراء ، بتجوز نحو :
بارجلاً راكباً لمعين ، لجعله من قبيل المضارع للمضاف ، حتى انهما أجازا
يا راكباً لمعين على حذف الموصوف ، وفي كلام سيديويه أيضاً ما يشعر بجوازه ،
فالفراء والكسائي لا يميزان النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة نحو : بارجلاً
ظريفاً . ونحو قوله :

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداً من نجران أن لا تلاقيا
إنما جاز عندهما ، إما لكون « راكباً » وصفاً لموصوف مقدّر ، أي بارجلاً
راكباً ، أو لكونه معرفة . ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة
غير موصوفة ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، اذ لا مانع من ذلك اه باختصار .
ونجرات (بفتح النون وسكون الجيم) ، قال ابو عبيد البكري في معجم
ما استعجم « مدينة بالحجاز من شق اليمن ، سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن
يعرب ، وهو أول من نزلها ، وأطيب البلاد نجران من الحجاز ، وصنعاء من
اليمن ، ودمشق من الشام ، والرّي من خراسان » .

لام عليه عند ثعلب^(١) ، ولا يجوز دخول (يا) على المنادى المعروف باللام ،
سوى (الله)^(٢) خلافاً للبعض^(٣) ، إلا بتوسط (أيها) أو (هذا)

— وهذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو من قصيدة عدتها عشرون بيتاً ، لعبد يغوث
الحارثي اليميني (المتوفى في نحو ٤٠ ق ٥٠) أوردتها البغدادي في خزانته وشرحها
(ج ٢ - ١٦٨) ومطلعها : « ألا لا تلوماني كفى اللوم ما ييا »

(١) وقال الرضي أيضاً . وأجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له
إذا جاز دخول اللام عليهما نحو : يا ناصر الرجل ، ويا ناصرأ رجلاً .
(٢) أي لا بنادى ما فيه الألف واللام ، إلا الله وحده لأنها لا تفارقانه ،
كما لا تفارقان النجم (المفصل) .

(٣) أي لبعض الكوفيين الذي يجوز دخول (يا) على ذي اللام مطلقاً في السعة
نحو يا الرجل ويا الغلام واحتجوا بقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرأيا كما أن تكسبانا شرا
وروي : « يا كما أن تعقبانا شرا » وهذا البيت شائع في كتب النحو ،
ولم يعرف له قائل ولا ضميمة ، والشاهد منه ظاهر . وقول الآخر :

من اجلك بالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني
وروي بالود ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ٣١٠) ولم ينسبه
ولا نسبته الأعم الشنتمري في شرح شواهد ، وقال البغدادي في الخزانة : وهذا
من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة (٢ - ٢٥٥) .

هذا ولم يتعرض المؤلف لحروف النداء ، ولا لجواز الحذف في مثل الآية
الكريمة : « بوسف أعرض عن هذا » وقالوا يلزم (أي حرف النداء ولا يجوز
حذفه) في سبعة مواضع : المندوب والمستغاث والمتعجب منه ، والمنادى البعيد —

— والمضمر ولفظ الجلالة ، وامم الجنس غير المعين ، وأما اسم الإشارة واسم الجنس المعين ، فكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، واحتجوا بقوله :

إذ أهملت عيني لما قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

وهو لذي الرمة (١١٧ هـ) و «هذا» منادى على حذف حرف النداء ، وفيه الشاهد . والمعنى أنت صاحبه ينكر على مثله الوجد والهيام بالمحبة وقوله : «أطرق كرا ، إن النعام في القرى» مثل لمن يتكلم ويحضرته من هو أولى منه بذلك ، كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام ، والمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين ، أغبر ، له صوت حسن ، وهو أكبر من الحمامة . وأورد هذا المثل في الخزانة بيتاً من الرجز ، وهو :

أطرق كرا ، أطرق كرا إن النعام في القرى

على أن (الكرا) ذكر الكروان ، وليس مرخماً منه ، وقال : وقد اختلف في قدره ، وفي معنى الكرى والكروان وفي معنى البيت ، وأورد أقوال أئمة اللغة والأدب في ذلك كله (ج ٢ : ٣٢٧ - ٣٣٠) . و «افتد مخنوق» (مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ، وهو ينجل بافتداء نفسه بماله) و «أصبح ليل» (مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء ، أي أنت بالصبح بالليل) . والشاهد في الأمثلة جواز حذف حرف النداء ، مع أن المنادى اسم إشارة في الأول ، وامم جنس في الباقي ، وبذلك ومثله احتج الكوفيون .

(١) لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة ، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم ، لشدة احتياجه إلى تخصيصه الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميزاً بالماهية ، وإن لم يكن معلوم الذات .

وُقد يحذف المنادى ^(١) ، ويجوز دخول أيها وأيتها على نحو « الحرث » عند
الفرء خلافاً للجهمور . وتابع المرفوع ^(٢) يرفع وينصب عند الفرء ، ولم يجوز
الرفع في التوكيد المعنوي غيره .

وبدخل المنادى لام الاستغاثة ^(٣) ، وهي بقية من (آل ^(٤)) كما أن الميم
من (اللهم) بقية من (أمنا) ^(٥) . وهو المندوب كالمندى ^(٦) ، إلا أن

(١) في التنزيل : يا ليتني كنب معهم فأفوز فوزاً عظيماً « أي يا قوم ،
ولذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (١١٧ هـ) :

ألا يا أسلمى بآدارمي على اليل
أي بآدارمي ، والجراء : الرملة الطيبة ، وأراد منزلها الذي تنزل فيه حيث
هذه الرملة . (٢) أي (من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف
المتنوع دخول با عليه ،) ترفع على لفظه ، وتنصب على محله . نحو باتم أجمعون
وأجمعين وبازيد العاقل والعاقل وبإغلام بيشر وببشراً ، وبأعمرو والحرث
بالوجهين إلا البدل فإن حكمه حكم المنادى بعينه .

(٣) الاستغاثة : نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة نحو : « باللاتقوياء
للضعفاء !! » (٤) أي فهي اسم مضاف إلى ما بعده عندهم ، فحذفت الهمزة
للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين . (٥) قال الفرء : أصله :
يا الله أمنا بالخير ، فحُفّف بحذف الهمزة وقد تقدم هذا البحث في أول الرسالة .
(٦) الندبة : هي نداء المتفجع عليه ، أو المتوجع منه ، نحو : واسيداه ،
واكبداه ، وإنما كان المستغاث والمندوب كالمندى لأنها في الأصل منادى
لحقه معنى الاستغاثة والندبة ، ولا تندب النكرة ولا المبهم عند البصريين ،
لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب ، فيجب أن يكون معروفاً
وأما الكوفيون فقالوا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وعللوا ذلك بأن —

المندوب قد يلحقه ألف الندبة^(١) ، او بأؤه ، او واؤه^(٢) ، واذا كان آخرُ

— الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالاشارة ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكي عنهم من قولهم « وامن حفر بئر زمزماه » والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن أسماء الأعلام معارف .

(١) وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو بازبد ووازبد
(٢) قال الرضي في شرحه : آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا ، والمُعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، وبقدر الإعراب نحو : واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل ، وكذا واضربت الرجل ، وواغلام الرجل ، قال : والفراء يجوز اتباع المدة للحركات (قياساً على مدة الإنكار) نحو واضرب الرجل وواعبد المملوك ، ومحافظةً على الحركات الإعرابية ما أمكن اهـ وكتب في هامش الشرح : مدة الإنكار ، تتبع حركة الآخر فيقال في هذا عمر : أعمره ؟ ! وفي رأيت عثمان : أعثناه ؟ ! وفي مرتت بخدام : اخدايمه ؟ وان كان الآخر ساكناً حرك بالكسر وتبعته المدة كقولك في جاءني زيد (ن) : أزيدنيه ؟ ! ومعناها : انكار أن الأمر على ما زعم المخاطب ، أو إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما زعمه (١ - ١٤٢) .

ثم إن المؤلف رحمه الله لم يتعرض لبحث الترخيم الجائز عند الكوفيين في المنادى مطلقاً كترخيم المضاف بجذف آخر المضاف اليه ، نحو « يا آل عام » في « يا آل عامر » و « يا آل مال » في « يا آل مالك » و كترخيم الاسم الثلاثي نحو « باعن » و « باحج » و « باكت » في عنق ، وحجر ، وكتف ، و كترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن بجذفه وحذف الحرف الذي بعده نحو قولك في قِطِر « باقيم » وأما البصريون فشرط الترخيم عندهم أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وتراجع هذه المسائل بشواهدا وفروعها في « الإيصال » للأنباري تحت أرقامها (٤٨ و ٤٩ و ٥٠ - مسألة)

اللفظ ألفاً ، جاز قلبه باء مع الحذف أيضاً ، والمنون يجوز ابقاء تنوينه وفتحه
أو كسره ، وجوز الفراء الكسر مع الحذف أيضاً ، تقول : وازيداه ، وازيدناه ،
ووازيدنيه ، ووازيدبيه ، وواقام الرجاله ، وواقام الرجلوه ، وواعبد الملكاه ،
وواعبد الملكيه ، وواموساه ، وواموسياه ، ووازيدانيه ، ووازيدوناه ، ووامن حفر
بئر زمزماه ، ولا يجوز إثبات هذا الواو الا في الوقف خلافاً للفراء ، مستندلاً بقوله
ألا يا عمرو عمرواه وعمرو بن الزبيراه

المستثنى ^(١) — إما أن يتفرغ له العامل ، بأن يقع فاعلاً أو مفعولاً ،
وغير ذلك ، نحو : ما جاءني إلا زيد ، فهو يعرب بحسب العوامل ^(٢) ، وإما أن

(١) هو اسم يذكر بعد إلا ، أو إحدى أخواتها ، مخالفاً في الحكم لما قبلها
نفيًا وإثباتاً . وعرفه في « التسهيل » بقوله : هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا ، من
مذكور أو متروك ، بالا أو ما في معناها ، فالمخرج : جنس يشمل ما يخرج
بالاستثناء وبالبدل وبالصفة وغيرها ، وقوله : تحقيقاً أو تقديرًا ، إشارة الى قسمي
المتصل والمنقطع ، ومن المذكور أو متروك ، للتام ، والمفرغ ، وبالا أو ما في
معناها ، يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم .

(٢) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل
قبل « إلا » لأنه لم يشغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى ، ويعرب بحسب
العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير الموجب ، كما ترى
ذلك واضحاً في كلام المؤلف ومثاله . وفي الرضي : ويجوز التفرغ في موجب
مؤول بالنفي كما في قوله تعالى : « فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا » حمل « أَبَى »
على لا يريد لأنها بمعنى ، وهو النفي (فإذا تقرر هذا ، قلنا إن المستثنى منه
لما حذف لقيام القرينة ، — والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى
وآلة الاستثناء ، وكان المستثنى منه — كما تقدم — أولى بأن يعرب بما يقتضيه —

لا يتفرغ له ، فهو إما أن يكون في كلام موجب فينصب ^(١) ، وإما في كلام منفي ، فإما أن يكون مقدماً على المستثنى منه فينصب أيضاً ^(٢) ، وإما أن يكون مؤخراً فينصب أيضاً إذا كان منقطعاً ، وهو أن لا يدخل في المتعدد ^(٣) ، وبذكر بعد إلا في الحجاز ^(٤) ، وإلا فيجوز جعل (إلا)

— العامل لكونه جزءاً أول — صار المستثنى متعيناً لقبول ما اقتضاه العامل من

الاعراب ، اذ لم يبق من أجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره .
والفراء يحيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً الى المقدّر واستدلالاً بقوله :

يطالبني عمي ثمانين ناقة ومالي باعفراء إلا ثمانيا

فان المستثنى منه محذوف تقديره : ومالي نوق إلا ثمانيا ، وردّه الرضي في شرحه على الكافية (٢١٧ ج ١) والبيت لعروة بن حزام العذري (٣٠ هـ) من قصيدة طويلة في ابنة عمه عفراء بنت مالك (انظر عروة بن حزام ٣ - ١٩٤) و (٣٤٣ من خزائن الأدب) .

(١) نحو « فشربوا منه إلا قليلاً منهم » فقليلاً منصوب على الاستثناء ، لأن الكلام موجب ، والمستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شربوا » والكلام الموجب هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهة وهو النهي والاستفهام .

(٢) نحو « ما جاء الا خالداً أحد » .

(٣) قال الكوفيون : « إلا » بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ، نحو : « ما جاء المسافرين إلا سيّارتهم » وفي التنزيل « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » « وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى » فاتباع الظن غير العلم ، وابتغاء وجه الله غير النعمة ، فأحدهما في كلتا الآيتين لبس من جنس الآخر ، لذلك كان الاستثناء منقطعاً .

(٤) في الأوضح لابن هشام وشرحه : « فالحجازيون يوجبون النصب ، لأن المستثنى لبس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل وعليه قراءة السبعة « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » وقد سبق ذكر الآية .

عاطفة^(١) ، وانصبه خلافاً للفرء إذا كان المتعدد نكرة نحو ما جاءني أحد
إلا زيد .

وان لم يعلم دخوله وعدمه تعذر الاستثناء فيجعل صفة كغير نحو « لو كان
فيها آلهة إلا الله لفسدتا »^(٢) .

ويجوز تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله نحو : « إلا زيدا ما جاءني
أحد »^(٣) واختلف في عامله^(٤) . ثم للاستثناء أدوات أخرى : غير ،
يخفى بها ، ومثله سوى وسواء وسوى^(٥) ، ولم يكن

(١) أي عطف نسي عند الكوفيين ، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض
المستثنى منه ، ويحكم على أحدهما بنقيض ما يحكم به على الآخر ، كما ترى في
مثال المؤلف . (٢) فالأ بمعنى غير ، وهي وما بعدها صفة لآلهة ، لأن
المراد من الآية نفي الآلهة المتعددة ، وإثبات الإله الواحد ، الفرد .
(٣) ونحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » نص عليه الكسائي ، واليه
ذهب أبو اسحق الزجاج في بعض المواضع .

(٤) اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب ، نحو « قام القوم
إلا زيدا » فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » واليه ذهب أبو العباس
محمد بن يزيد المبرّد وأبو اسحق الزجاج من البصريين ، وذهب الفرء ومن تابعه
من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبيهم - إلى أن « إلا » مركبة من إن
ولا ، ثم خفت إن وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن ،
وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب
المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه
قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . (الانصاف ١ - ١٦٧ وانظر فيه
جميع الفريقين) . (٥) في « الأوضح » والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير في
وجوب الخفض ، ثم قال الزجاج وابن مالك سوى كغير معنى وإعراباً ويؤيدهما
حكاية الفرء « أناني سواك » فقد وقعت فاعلاً .

لازم المحلية^(١) كقوله :
أترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة ، إني إذا لصبور
وقولهم أتاني سواك ، حكاه الفراء^(٢) «وليس» ينصب بها^(٣) ، ومثله «لا يكون»^(٤)

(١) وفي «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن «سوى» (ومثلها سواء) تكون اسماً وتكون ظرفاً ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على انها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية ، أي (المحلية) انهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
فأدخل عليها حرف الخفض ، والبيت للمرار بن سلامة العجلي ، (شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام) وقال الآخر :

أكرُّ على الكتيبة لأبالي أفيها كان حثفي أو سواها
فسواها في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «فيها» والتقدير :
أم في سواها والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال :
«أتاني سواؤك ، فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا اليه (أي من كونه غير لازم المحلية ، أي الظرفية) «أه ملخصاً من الانصاف ١ - ١٨٦» .

وهذا البيت لأبي دهب الجهمي وهب بن زمة بن أسد من بني جمح
ابن لؤي بن غالب (٦٣ هـ) . (٢) وقد تقدم شرحه .

(٣) في الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ليس السن والظفر »
الأنهار : الإسالة ، والسن خبر (ليس) منصوب على الاستثناء من فاعل أنهر
المستتر فيه ، وما بينهما معترض ، والحديث وارد في الذبائح . (٤) تقول : أتوني
لا يكون زبداً ، واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الكلام
السابق ، أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير : قاموا ليس زبداً : ليس
القائم أو ليس بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير : « فان كن نساءً » بعد تقدم
ذكر الأولاد الشامل للذكور والاناث ، والنون في « كن » عائدة على البعض
المفهوم وهو الاناث ، وهي اسم كان و « نساء » خبرها (من أوضح المسالك وشرحه ٢ - ١٣) .

وخلا وعدا^(١) ، وقد يجرّ بها^(٢) ، وقد تصدران بما فلا يجران خلافاً للشيخ^(٣) ،
ومن أدواته « حاشا » يجرّ بها ، وقد ينصب^(٤) ، فهو إذاً فعل لا فاعل له

(١) في قولك خلا زيدا وعدا زيدا فهما فعلان ، وما بعدهما منصوب بهما ،
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مفسره : البحث السابق في ليس ولا يكون ،
فلا حاجة الى تكراره . (٢) أي وهو قليل نحو خلا زيدا وعدا زيدا ،
فخلا وعدا حرّفاً جرّ ، وقد حكاه الأخفش ، بل نقله سيبويه في كتابه
(٣٧٧/١) فقال : وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر)
فجعلوا خلا بمنزلة حاشا اه ومن ذلك قوله :

خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أعدّ عيالي شعبة من عيالك

ولم يعين قائل هذا البيت ، وفيه شاهدان الأول استعمال الشاعر « خلا »
حرف جرّ ، والثاني : جعله الاستثناء أول الكلام أي قبل المستثنى منه ،
وقبل العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين كما تقدم .

(٣) أي إن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما فتقول : قام القوم
ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، فما مصدرية ، و « خلا وعدا » صلتها ، وفاعلهما :
مستتر كما تقدم تقريره ، هذا هو المشهور ، وأجاز الكسائي « الشيخ » الجرّ بها
بعد « ما » على جعل « ما » زائدة ، وجعل « خلا وعدا » حرفي جرّ ، فتقول :
« قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا » وقال ابن مالك في خلا وعدا :

وحيث جرّأفها حرفان كما هما إن نصّباً فعلان

قال الشراح : وهذا مما لا خلاف فيه .

(٤) الجرّ بجاشا كثير ، والنصب بها قليل ، والنصب بخلا وعدا كثير ،
والجرّ بها قليل ، وقد أشار الى ذلك المصنف بقوله : وقد يجرّ وقد ينصب الخ .

عند الفراء^(١) ، وفاعله مستتر راجع الى البعض المدلول بالكل فتقدير : قاموا حاشا زيدا ، أي خلا بعضهم زيدا ، وقيل الى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل ، فتقديره : حاشا القائم زيدا ، وقيل الى الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فالتقدير : حاشا فعلهم فعل زيد ، ويجري هذا الخلاف في « خلا » و « عدا » و « ما عدا » و « ما خلا » ومنه بَيِّنْدَ يُجَرُّ بها كالغير^(٢) .

(١) في شرح الأشموني (٥٠٣/٢) الذي ذهب اليه الفراء ، أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على « إلا » ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك اه وقال الصبان في حاشيته عليه ، قوله : لكن لا فاعل له ؛ أي ولا مفعول كما قاله بعضهم ، وقوله : بالحل على (إلا) أي فيكون منصوباً على الاستثناء ، ومقتضى حمله على (إلا) أنه العامل للنصب فيما بعده اه وعلق عليه الأستاذ الغلاييني رحمه الله في جامع الدروس العربية (١٤٠/٣) بقوله : والحق الذي تروح اليه النفس أن تجعل هذه الأدوات : « خلا وعدا وحاشا » في حالة نصبها ما بعدها - إما أفعالاً ، لا فاعل لها ولا مفعول ، لأنها واقعة موقع الحرف ، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية ، لتضمنها معنى حرف الاستثناء ، كما جعلوها - وهي جارة - أحرف جر ، وأصلها الأفعال .

(٢) قال الفراء : يجوز أن يبنى « غير » في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني (إلا) ، ومنعه البصريون لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، ويجوز أن يكون مبنيًا لكونه استثناءً منقطعاً ، وقولهم : « بيد » مثل « غير » ولا تجيء إلا في المنقطع مضافة إلى أن وصلتها ، قال النبي (ﷺ) : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » ويجوز أن يقال بينائها لإضافتها إلى أن ، وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع اه ملخصاً .

المعارف - اعرف المعارف العلم^(١) ، ثم كناية المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم أسماء الإشارة ، ثم كناية الغائب ، ثم الموصولات وأولات اللام ، والمنادي ، والمضاف الى أحدها . ثم العلم : - إن صدر بأب أو أم ، أو ابن أو بنت - فكنية ؛ وإلاّ فإن قصد به مدح أو ذم ، فلقب ؛ وكثيراً ما يضاف الاسم الى اللقب ، ويجوز الإتيان^(٢) ، ويجب اللام اذا ثني ، أو جمع ، أو كان جزءاً منه ، ولو جعل مبنيّ علماً لنفسه فالحكاية ، وقد يُعرب ، ولو لغيره

(ملحوظة) امتدّ نفس القول في إيضاح غوامض هذه العجالة - على شدة إيجازها وكونها رؤوس مسائل من نحو الكوفيين ، وليست كتاباً مستوعباً لمذهبيهم ، ولا هي باسطة لمسائل الخلاف مع غيرهم . وقد جعلت هذه مكان أطروحة كان ينبغي أن ترفع الى المجمع الموقر أيام تفضله بانتخابي عضواً فيه ، ولكن لم يكن ذلك شرطاً للمنتخب ، وقد أشار علي أستاذنا الرئيس باختصار تعليقاتي عليها لأن مواد مجلة المجمع متنوعة وموفرة ، فرأيت الحق فيما قال حفظه الله ، وسأوجز شرحي لما بقي منها بقدر الامكان ، وبالله المستعان .

(١) في الإيصال للأنباري (١٠١ - مسألة) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المبهم نحو «هذا وذاك» اعرف من الاسم العلم ، نحو «زيد وعمرو» وذهب البصريون الى أن الاسم العلم ، اعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ، وذكر ما ذهب اليه سيديويه (١٧٧) ، وابو بكر ابن السراج البغدادي (٣١٦ هـ) وابو سعيد السيرافي ، ثم إنّ الأنباري قدم المبهم أيضاً ، وذهب اليه واحتج له ، والخطب سهل والله أعلم .

(٢) نحو هذا سعيد كرز ، وأوجب البصريون فيه الإضافة .

فالأعراب^(١) ، وكذا علم الجنس في هذه الأحكام كأسماء .

[الأسماء العاملة]

المصدر — لا يعمل إلا مضافاً^(٢) ، وأما نحو قوله : « بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم » تنصب بفعلٍ مقدر^(٣) . ويعمل هو وكتابه^(٤) نحو : مروري بزيد أحسن منه بعمر .

(١) في شرح الرضي مانصه : وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الأعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ — سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً — فالأكثر الحكاية ، كقولك : من الاستفهامية حالها كذا ، وضرب فعل ماض ، وليت حرف تمن . وقد يجيء معرباً نحو قولك : ليت ينصب ويرفع قال :

ليت شعري واين مني ليت إن لوّا وإن ليتنا عناء

(٢) نحو : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض » فدفع مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو لفظ الجلالة ، والناس مفعوله .

(٣) نثمة البيت : « أزلنا هامهنَّ عن المقيّل » وهو للمرّار بن منقذ التميمي . و (الهام) جمع هامة وهي الرأس ، والمقيّل أراد به الأعناق وهي مقيّل الرأس . وقوله : رؤوس قوم : كلام اضافي منصوب بفعل مقدر على مذهب الكوفيين ، و « بضرب » على مذهب البصريين ، وهو مصدر منكّر منون .

(٤) أي مضمرة كما ترى في مثال المؤلف أي مروري بزيد أحسن من مروري بعمر ، فالحاء في « منه » نابت عنه (أي عن المصدر) ولم يجوزه البصريون .

ولا يعمل مصغراً ^(١) ، وذائناً ^(٢) ، ومنعوتاً قبل العمل ^(٣) ، وجمعاً أو مشئى ؛
ولا يعمل في النائب على الفاعل ، فلا يقال : أُنْتَظِرَ يوم الجمعة عمرو ، بمعنى
انتظار يوم الجمعة زيد عمرواً . ويجوز الاتباع على محمل مجرور المصدر ^(٤) ،
تقول : مرورنا وعمرواً بي قبل العصر .

اسم المصدر - يعمل منه غير العَامِّ كيفما كان عندهم ، ونعمهم

(١) نحو : يعجبني ضربُ بك اللص .

(٢) المصدر قد يراد به الاسم (اي الذات) لا حدوث الفعل ، نحو :
« العلم نور » فلا يعمل .

(٣) فلا يجوز : « سرني إكرامك العظيم خالداً » بل يجب تأخير النعت كما قال :

إن وجدي بك الشديد أراني عاذراً من عهدتُ فيك عذولا
أي : أراني من عهدته بعذلي وبلومني فيك عاذراً لي .

(٤) في الرضي : ويحمل التوابع على محل المجرور أيضاً خلافاً للجرمي في الصفة ،
قال : لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، والعامل فيها واحد . ومن اتباعه
المحل قول لبيد بن ربيعة بن عامر العامري :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّ الْمَظْلُومِ
يصف حمراً وأتانه ، فيقول : إن هذا المِسْحَل - وهو حمار الوحش (لوروده
قبله) - قد عجل رواحه الى الماء قبل اشتداد الهاجرة ، وهاج الأتان وطلبها
الى الماء ، مثل طلب الغريم الممطول بدبته ، فهو بلح في طلبه المرة بعد المرة ،
والشاهد فيه قوله : طلب المعقب . . المظلوم حيث أضاف المصدر - وهو « طلب »
الى فاعله - وهو المعقب ، ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو « المظلوم » وجاء بهذا
التابع مرفوعاً نظراً للمحل .

البغداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم^(١) .

اسم الفاعل — يعمل كفعله اذا كان ذا اللام مطلقاً اتفاقاً^(٢) ، وكذلك

(١) في أوضح المسالك وشرحه : اسم المصدر ، ان كان علماً لم يعمل اتفاقاً ، لأن الأعلام لا تعمل . وإن كان ميمياً فكل مصدر (اي يعمل) اتفاقاً ، كقوله : **أَظْلَمُ** : إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظلم وهو للحارث بن خالد المخزومي (نحو ٨٠ هـ) ظلوم اسم محبوبته ، والهمزة للنداء ، وظلوم منادى ، ومصابكم اسم إن ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، ورجلاً مفعوله ، وجملة : « أهدى السلام » صفة لرجل ، وتحية : مفعول مطلق لأهدى ، أو حال من الفاعل ، وظلم : خبر إن . (والمعنى) : إن ابذاءكم لرجل يحبكم ويتقرب إليكم غير لائق . (والشاهد) : عمل المصدر الميمي - وهو مصاب - عمل الفعل . وان كان غيرهما - أي غير العلم والميمي ، لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَابَا

وهو للقطامي من قصيدته التي مطلعها :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاغَا وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنَكَ الْوَدَاعَا

يخاطب زفر بن الحارث السكلابي . وقد أطلقه من الأسر ، وردَّ إليه ماله ، واعطاه مائة من الإبل ، التي ترعى كيف شاءت . (والمعنى) : لا ينبغي أن أجد نعمتك عليّ بعد أن خلصتني من الأسر ، وأعطيتني مائة من الإبل الرائعة (والشاهد) : عمل اسم المصدر ، وهو عطاء عمل الفعل ، وهو قليل (١١٣/٢) باختصار .

(٢) أي ماضياً كان أو غيره ، معتمداً أو غير معتمد ، مصغراً أو موصوفاً ، لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول : « جاء المعطي المساكين أمس أو الآن أو غداً » .

إذا لم يكن عند الكسائي خلافاً لغيره - إذا كان للماضي ^(١) ، او موصوفاً ،
او مصغراً ^(٢) ، وقال الفراء ، لا يعمل إلا إذا لم يكن للماضي ، واعتمد على النفي ^(٣)
او الاستفهام ^(٤) ، او المنعوت ^(٥) ، او المبتدأ ^(٦) ، او الموصوف ^(٧) ، او ذي الحال ^(٨) ،

(١) اجاز الكسائي إعماله إذا كان بمعنى الماضي كما اذا كان بمعنى الحائـ
او الاستقبال ، وجعل منه آية « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد » فـ « ذراعيه »
منصوب بـ « باسط » وهو ماض ، وقال ابن هشام : لا حجة له ، لأنه حكاية الحال
الماضية ، قال الأندلسي : معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود في
ذلك الزمان ، او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن
اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به ، بل المقصود بحكاية الحال
حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ ، قال جار الله : ونعم ما قال ، معنى
حكاية الحال ، ان يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم اهـ ثم ان
الخلافاً الذي بين الجمهور والكسائي هو في نصب اسم الفاعل المفعول به : أما الفاعل ،
فان كان ضميراً رفعه اتفاقاً بلا شرط ، او ظاهراً فكذلك ، لكن بشرط الاعتماد
على شيء مما يأتي . (٢) قال الأشموني (١٨٢/٢) الثاني (اي من التنبيهات) :
من شروط إعمال اسم الفاعل الجرد أيضاً ان لا يكون مصغراً ، ولا موصوفاً ،
خلافاً للكسائي فيهما ، لأنها يختصان بالاسم ، فيبعدان الوصف عن الفعلية .
قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل
الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها (نحو : هذا ناصرٌ زيداً عاقلٌ) ونقل
غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي
الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً اهـ . (٣) نحو : « ما طالب صدقك رفع الخلاف »
(٤) نحو : « هل عارف أخوك قدر الانصاف » . (٥) نحو : « هذا رجل
مجتهد أبناؤه » . (٦) نحو : « خالد مسافر أبواه » . (٧) كذا - وهو مكرر
مع قوله : او المنعوت وقد تقدم . (٨) نحو : « يخطب عليٌ رافعاً صوته » .

وتلو الفاعل يُجَرُّ وَيُنْصَبُ إِذَا كَانَ ظَاهِراً ، وَأَمَّا الْمَكْنِيُّ فَمَجْرُورٌ إِلَّا
عِنْدَ هِشَامٍ (١) .

اسم المفعول — كاسم الفاعل تفصيلاً (٢) .

الصفة المشبهة (٣) — والمنسوب (٤) ، والفاعل والمفعول اللذان يعمل

كفعلها (٥) ، وهي مع اللام أو مجردة ، ومعموها مع اللام ، أو مجردة ، أو مضاف ،

(١) تلو الفاعل : أي ما يتلوه بلا فاصل ، وما ذكره من جواز الوجهين فيه

إذا كان اسماً ظاهراً فمتفق عليه . أما المكني فمجرور إلا عند الأخفش
وهشام ، فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً ، وحذف النون والنون
في نحو : « هذا مكرمك » ليس عندهما بالإضافة ، بل للتضاد بينهما وبين
الضمير المتصل . (٢) يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول ، فيرفع نائب
الفاعل ، نحو عزَّ مَنْ كَانَ مُكْرَماً جَارُهُ ، محموداً جوارُّه .

وتحول صيغة « فاعل » للمبالغة والتكثير ، فتعمل عمله بشروطه ، وتثنية اسم
الفاعل وجمعه ، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كقردهن في العمل والشروط .
(٣) أي المشبهة باسم الفاعل ، والكلام هنا في عملها لا في إيرادها في نفسها ،
ومثلها المنسوب ، والفاعل والمفعول اللذان كما ذكر المؤلف .

(٤) هو ما لحقته باء مشددة آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرّد منها ،

كقولك دمشق ، وقرشي نسبة إلى المدينة والقبيلة ، ومعاملته معاملة الصفة المشبهة .

(٥) أي هذه الأربعة تعمل عمل فعلها فترفع الظاهر والمضمر باطراد .

وبعني بالمفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد فقط ، فتقول
في اسم الفاعل اللازم : زيد خارج الغلام ، وشامخ النسب ، وفي اسم المفعول
اللازم : مضروب الغلام ، ومؤدّب الخدام ، فإذا جاز في معموها الرفع جاز
النصب والجر أيضاً لأنها فرعاه ، والصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللذان
لا مفعول لها حتى يشبهه المنسوب والمجرور به .

مرفوعاً على الفاعلية ^(١) ، مجروراً بالاضافة ^(٢) ، منصوباً على التمييز ^(٣) إلا أنه لا يضاف ذو اللام الى الخالي منها ^(٤) . ومن الاضافة لتاليها أو لكتابة تاليها خلافاً للفرءاء ، إذا كان المضاف اليه معرفة . ويقبح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل ، المجرد من الكتابة أو خلافاً وهو اللام ، فيقبح : الحسنُ وجهٌ : والحسنُ وجهٌ أبٌ ، حسنٌ وجهٌ ، حسنٌ وجهٌ أبٌ ، بخلاف الحسن الوجهُ ، والحسن وجهُ الأب ، وحسن الوجهُ ، وحسن وجهُ الأب ^(٥) ، ويضعف نصب النكرة المعارف مطلقاً ^(٦) .

(١) نحو : « علي حسنٌ خُلِقَ » ، أو حسنٌ الخلقُ ، أو الحسنُ خُلِقَ ، أو الحسنُ خُلِقَ .

(٢) نحو : علي حسنٌ الخلقُ الى آخر ما تقدم لكن هنا بالجر على الاضافة ، لا بالرفع على الفاعلية .

(٣) نحو : « علي الحسنُ خُلِقَ » ، أو حسنٌ خُلِقَ .

(٤) فلا يقال : علي الحسنُ خُلِقَ ، وكذا إذا كان المفعول مضافاً الى المضاف الى الضمير نحو : الحسنُ وجهٌ غلامٍ ، والحسنُ وجهٌ غلامٍ أخيه ، وذلك لأنه لم تغد الاضافة فيه خفة ، والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك ، ومن الممتنع اتفاقاً أن تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير نحو : علي الحسنُ وجهٌ أو وجهٌ غلامٍ .

(٥) قال الكوفيون : اللام بدلٌ من الضمير ، « فالوجه » باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصل ، وابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيصح عند البصريين وان كان جائزاً .

(٦) في الرضي : والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع (نحو : حسنٌ الخلقُ ، وحسنٌ خُلِقَ) .

اسم التفضيل — يُستعمل باللام أو بين أو بالياء إضافة ، وقد يحذف (من) مع مدخولها ، نحو : « الله أكبر » أي من كل شيء ، فباللام مطابق لموصوفه ^(١) ، و (بمن) مفرد مذكر دائماً ^(٢) ، و (بالياء إضافة) للزيادة على ما أضيف إليه لدخوله فيه ، نحو : « زيد أفضل الناس » فيجوز المطابقة والافراد ^(٣) ، وجاء لمطلق الزيادة ، نحو : « يوسف أحسن إخوته » . ولا يعمل إلا في الحال ، والمحل ^(٤) ، والمفعول الغير الصريح ؛ ولا يعمل في المفعول الصريح إلا بالام التقوية ^(٥) ،

(١) أي أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثناً ، نحو : هو الأفضل وهي الفضلى ، وهما الأفضلان ، والفاطمتان الفضليتان ، وهم الأفضلون ، وهن الفضليات .

(٢) أي في جميع أحواله ، نقول : يسار أعلم من عاصم ، وفاطمة أفضل من سعاد ، والمجاهدون أفضل من القاعدين ، والمتعلمات أفضل من الجاهلات ، وقد تكون من مقدرة كقوله تعالى : « وللآخرة خير لك من الأولى » أي خير من الحياة الدنيا وأبقى منها .

(٣) وقد ورد الأمران في القرآن الكريم ، فمن المطابقة : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » ومن الأفراد : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » ونقول : « فاطمة أفضل النساء ، وفضلى النساء ، وهاتان أفضل النساء وفضلتيا النساء ، وهن أفضل النساء وفضليتاهن .

(٤) أي الظرف ، نحو زيد أحسن منك اليوم راكباً ، وإنما نصب (المحل) لاكتفائه برائحة الفعل ، و (الحال) لمشايبته له .

(٥) نحو : « انصر منك لزيد » وذلك لضعف مشابته للفعل واسم الفاعل .

إِلَّا فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِلضَّرُورَةِ ، نَحْوُ : «أَنَا أُكْسِي مِنْكَ لَزِيدَ الثِّيَابِ» (١) .
وَلَا يَعْمَلُ فِي الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ تَفْضِيلُ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَادَّةٍ عَلَيْهِ
فِيمَا سِوَاهَا ، بِجَعْلِ اسْمِ التَّفْضِيلِ نَعْتًا لِمَا سِوَاهَا وَنَفِيهِ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتَ رَجُلًا
أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلَ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ (٢) .

(خاتمة في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر)

قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ
مِنْ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ ، دَالٌّ عَلَى حُبِّ أَوْ بَغْضِ عَدِيٍّ (بِالْإِلَامِ) إِلَى مَا هُوَ مَفْعُولٌ فِي
الْمَعْنَى (٣) ، وَ (بِالْيَ) إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ لِلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ ،
وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِ عَدِيٍّ
(بِالْبَاءِ) نَحْوُ : زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي ، وَأَنَا أَدْرِي بِهِ . وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ

(١) فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ : «وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِي بَابِ (كَسَوْتُ وَعَلِمْتُ)
بِالْإِلَامِ ، وَيَبْقَى الثَّانِي مِنَ الْبَابَيْنِ مَنْصُوبًا نَحْوُ : «أَنَا أُكْسِي مِنْكَ لَعَمْرُو الثِّيَابَ» ،
وَأَعْلَمُ مِنْكَ لَزِيدَ مَنْطِقًا» وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي أَيْضًا بِالْإِلَامِ ،
إِلَّا أَنْ الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى بِجَرِّهِ جَرِّ مِثَالَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى إِلَى شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ .
(٢) (مَا) نَافِيَةٌ ، (رَجُلًا) مَفْعُولُ رَأَيْتَ ، وَ (أَحْسَنُ) صِفَةُ لِرَجُلٍ
إِنْ كَانَتْ (رَأَى) بَصَرِيَّةً ، وَمَفْعُولُ ثَانٍ إِنْ كَانَتْ عِلْمِيَّةً وَ (فِي عَيْنِهِ)
حَالٌ مِنَ الْكَحْلِ ، أَوْ مَحَلٌّ لِمَا مَتَعَلَّقٌ (بِأَحْسَنَ) (كَمَنْه) وَ (الْكَحْلُ) فَاعِلٌ
(أَحْسَنَ) وَ (فِي عَيْنِ زَيْدٍ) حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (مِنْهُ) وَمُضَافٌ إِلَيْهِ . وَالْمَعْنَى
أَنَّ الْكَحْلَ فِي عَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ نَفْسِهِ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ ، فَالْمُفَضَّلُ
وَالْمُفَضَّلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، لَكِنْ فَضْلٌ بِاعْتِبَارِ مَكَانٍ ، عَلَى نَفْسِهِ فِي مَكَانٍ
آخَرَ . وَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ كَوْنَ (أَفْعَلَ) صِفَةً لِاسْمِ جِنْسٍ ، لِيَعْتَمِدَ عَلَيْهِ وَيَقْوَى
عَلَى رَفْعِ الظَّاهِرِ . «أَوْضَحَ» ابْنُ هِشَامٍ مَعَ شَرْحِهِ (١٦٧/٣) .

غير ما تقدم عدّي (باللام) نحو : هو أطلب للثأر ، وأنفع للجار ، وإن كان من متعد (بحرف جر) عدّي به لا بغيره ، نحو : هو أزهد في الدنيا ، وأسرع الى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجدر بالحلم ، وأحيد عن الخنا (٢٦٦/٢ من الأشموني بحاشية الصبيان) .

اسم التعجب - ما أفعله ؛ « ما » استفهامية ^(١) ، « أفعل » اسم ، لتصغيره ، نحو : (ياما أميلح غزلان) خلافاً للشيخ ^(٢) ونصبه على المخالفة ^(٣) ،

(١) وقد أجمعوا على اسميتها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ، ويجب تقديمه لجريانه بحرى المثل ، فلا بغير . (٢) ذهب الكوفيون الى أن (أفعل) في التعجب اسم ، نحو : « ما أحسن زبداً » وذهب البصريون الى أنه فعل ماضٍ ، واليه ذهب « الشيخ » ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ، وقال بقية الكوفيين ، اسم لمجيئه مصغراً في قوله :

ياما أميلح غزلاناً شدنّ لنا من هؤلأيا تكن الضال والسمر وهذا البيت لعبد الله العرجي (المتوفى نحو سنة ١٢٠) وقوله أميلح : تصغير أمليح من ملح الشيء ملاحه ، والملاحه البهجة ، وحسن المنظر . و « شدنّ » جمع مؤنث من شدنّ الظبي : إذا قوي وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . وهؤلأيا : تصغير هؤلأ . الضال (بتخفيف اللام) - هو السدر البري ، واحدها ضالة (بالتخفيف أيضاً) والسمر : شجر الطليح ، واحده سمرة ، والشاهد في قوله : ما أميلح ، فإن الكوفيين استدلوا به أن صيغة (ما أفعله) في التعجب اسم ، لأنه صغر ههنا ، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء . (٣) أي نصب الخبر ، فعامل النصب عندهم في الخبر ، مخالفتهم للمبتدأ ، فإذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا فإنه يرتفع ارتفاعه ، وقد سبق لنا بيان هذا المعنى .

وقيل مبني لتضمنه معنى التعجب ، وما بعده مشبّه بالمفعول به ^(١) ، ومعنى :
 ما أحسن زيداً : ما فائق في الحسن زيداً ^(٢) ، ويجوز فصلهما بالحلّ والجار ،
 نحو : ما أحسن يومَ الندى زيداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً ، قال هشام :
 وبالحال ^(٣) ، نحو ، ما اظرف مجردةً هنداً ! ونصب « صديقاً » في قولنا : ما أظن
 عمراً لبشر صديقاً : بنفس اسم التعجب ^(٤) ، وهو كاسم التفضيل في هذا الحكم .
أسماء المدح والذم - نعم وبئس ^(٥) ، وكلها أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ ^(٦) ،

(١) أي لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة . (٢) هذا بيان للمخالفة
 هنا ، وهي أن الخبر في « ما أحسن زيداً » ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى ،
 وفيه إشارة الى أن معنى « أحسن » عندهم : فائق في الحسن ، لا صير زيداً
 حسناً ، إذ التصيير صفة لضمير « ما » لا « لزيد » والمراد هو وصف زيد ،
 لا ضمير « ما » كما نرى في مثال المؤلف ومعناه ، وزيداً مشبّه بالمفعول به
 فنصب مثله . (٣) واجازه الجرمي من البصريين (٢٢٥ هـ) .
 (٤) في الاثمنوني : وانتصاب الآخر (اي صديقاً) بمدلول عليه بأفعل ،
 لابه ، خلافاً للكوفيين .

فائدة : نقلنا في (خاتمة) بحث اسم التفضيل السابق أمثلة من تعديته
 بحروف الجر ، وهذه تتمتها : ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل
 نحو : ما أحب المؤمن لله ، وما أحبه الى الله ، وما اعرفه بنفسه ، واقطعه للعوائق ،
 واغضه لطرفه ، وازهده في الدنيا ، واسرعه الى الخير ، واحرصه عليه ، وأجدره به .
 (٥) وحبّ وحبذا وساء ولا حبذا . (٦) في الانصاف : ذهب الكوفيون
 الى أن « نعم وبئس » اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون الى أنها فعلان ماضيان
 لا يتصرفان ، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين وحجج الفريقين
 وشواهدهما مبسوطه فيه (٦٦/١ - ٨٠) .

وبناؤها لتضمنها معنى الإنشاء^(١) ، فنعم مبنياً^(٢) يلزمه فاعل ذو لام^(٣) ،
او مضاف الى ذي اللام ، نحو : « فنعم ابن اخت القوم غير مكذب^(٤) »
وقال الفراء يجوز ان يكون مضافاً الى نكرة نحو :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم^(٥) . وصاحب الركب عثمان بن عفان
ولا يكون صاحبه مستتراً اتفاقاً ، ولا مكنياً بارزاً خلافاً للشيخ حيث
ذهب الى فعليته ، ورؤي : مررتُ بقوم نعموا قوماً^(٦) . وكثير فصل فاعله
عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفراء حال عند الكسائي نحو : نعم رجلاً
زيد . ويذكر بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ، وجاز تركه إذا علم^(٧) ،
ونحو : نعماً هي^(٨) ، فما معرفة تامة فاعل نعم و « هي » المخصوص ، فالتقدير :

-
- (١) وذلك أنك اذا قلت : نعم الرجل زيد ، فانما تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللفظ .
(٢) أي بمعنى الممدوح . (٣) نحو : نعم العبد . (٤) تمامه :
زهير حسام مفرد من حمائل : وهو لأبي طالب عم النبي (ﷺ) من لاميته
المشهوره ، « الحسام » : السيف القاطع . « حمائل » : جمع حِمالة وهي علاقة
السيف ، و « ابن » : فاعل نعم . و « اخت » مضاف اليه ، و « القوم » :
مضاف اليه ، وفيه الشاهد . (٥) وهو ضرورة عند الجمهور .
(٦) في الرضي : ودليل فعليتهما أيضاً ما حكاه الكسائي نحو : نعم رجلين
ونعموا رجلاً ، والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الأفعال .
(٧) نحو : « إنا وجدناه صابراً نعم العبد » أي « هو » (أيوب عليه السلام) -
فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه . (٨) الآية الكريمة « إن تبدوا
الصدقاتِ فسنَعِمَّا هي » قال المحقق الرضي : يختلف في « ما » هذه ، فقبل هي
كافة هيئات « نعم وبئس » للدخول على الجمل كما قيل في قسداً وظالماً ،
(الى أن قال) وقال الفراء ، وابو علي هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم
وبئس ، والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى : « بئسما اشترى به أنفسهم أن يكفروا » -

نعم التي هي ، هو قول الشيخين الكسائي والفراء ، وقيل (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها ، و « هي » هو الفاعل ؛ قال به قوم ، وأجازه الفراء وفيه نظر ، ونحو : « نعم يقول زيد » (ما) تمييز زكرة محضة ، والجملة صلة لموصوله محذوفة ، وهي المخصوص ، تقديره : نعمًا ما يقوله زيد ، ونقل عن الشيخ ، وقيل : معرفة محضة ^(١) ، والجملة ^(٢) نعت محذوف مخصوص تقديره : نعم الشيء شيء يقوله زيد ، ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفراء أنه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص ، والتقدير : نعم شيئًا ما يقوله زيد ، ولم يصح عنه ، وفيه الكتابة قبل الإظهار لفظاً ورتبة ، ولم يجوز غير الطوال . « وحبذا » مثل : « نعم » وفاعله (ذا) ولا يتغير ^(٣) .

الاسم التام — تمامه بالتنوين أو النون أو الإضافة بنصب التمييز ، ومنه :

أسماء العدد — أصول : واحد إلى عشرة ، ومائة والـ ^(٤) . تقول :

— « ما » فاعل ، وإن يكفروا مخصوص . وفي قوله تعالى : « نعمًا بعظكم به » المخصوص محذوف (ثم قال) : وقال سيبويه والكسائي « ما » معرفة تامة بمعنى (الشيء) بمعنى « فنعما هي » : نعم الشيء هي ، فد (ما) هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و (هي) مخصوص . وبقيت البحث تجدها فيه (٢٩٤ / ٢) .

(١) أي معرفة تامة . (٢) أي إذا وقع بعدها جملة ؛ وتكون الجملة نعتًا للمخصوص محذوف ، فالتقدير في « نعمًا بعظكم به » نعم الشيء شيء بعظكم به ، ومثله مثال المؤلف . (٣) يعني لا يثنى « ذا » ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون وحبذا هند ، وله شواهد شعرية تركناها قصداً للاختصار .

(٤) يعني إن الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، وهي « واحد » الخ وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عداها فمتفرع عنها .

واحد ، اثنان ، ثلاثة الى عشرة للمذكر ، واحدة اثنتان ثلاث الى عشرة للمؤنث ^(١) . أحد عشر ، اثنا عشر ، ثلاثة عشر ، تسعة عشر له . وروى الكسائي واحد عشر . والمؤنث : إحدى عشرة ، اثنتا عشرة ، ثلاث عشرة ، تسع عشرة ^(٢) ، أحد وعشرون الى تسعة وتسعين له ، إحدى وعشرون ، الى تسع وتسعين لها . عشرون ، وبابه ومائة والف لها ^(٣) . وبعطف الأكثر على الأقل في الأقل من مائة ، بخلافه في الأكثر منه ، تقول : مائة واحد وثلاثون ^(٤)

(١) يعني أن (واحد واثنان) للمذكر وواحدة واثنان للمؤنث ، جرى على القياس . [والواحد : اسم فاعل من وحد يحد ووحداً ووحدة ، أي انفرد ، ورجل واحد ، وقوم واحدون ، والتكسير : وحدان وأحدان كشاب وشبان ، والهمزة بدل من الواو ، وإذا استعمل في الأعداد المنبثقة اختاروا لفظ أحد واحد على واحد وواحدة تخفيفاً فقالوا أحد عشر وإحدى عشرة] وقوله : ثلاثة الى عشرة للمذكر ، وثلاث الى عشرة للمؤنث ، يعني خولف القياس بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة ، فأنت للمذكر ، وذكر للمؤنث . وعُمل ذلك بوجوه تراجع ويرى أقربها عند المحقق الرضي رحمه الله (١٣٧/٢ - ١٤٠) .

(٢) ان أحد عشر اثنا عشر للمذكر ، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ، ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ، ثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث ، وقوله : وروى الكسائي واحد عشر ، أي باضافة النيف الى العشر .

(٣) قوله : أحد وعشرون الخ واحد وعشرون الى قوله : (لها) أي يكون المعطوف الذي هو العقد ، والمعطوف عليه أي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث ، ويراجع تفصيل ذلك وترتيبه في كتب النحاة ، لا سيما شرح الرضي (١٤٠/٢ - ١٤٢) . (٤) في الرضي : عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً ، (أي مع جواز العكس : في الأقل من مائة والأكثر) .

ومميز ثلاثة الى عشرة مجرور مجموع ^(١) ، إلا في ثلاثمائة الى تسعمائة ^(٢) ، ومميز أحد عشر الى تسعة وتسعين مفرد منصوب ^(٣) وجوز الفراء جمعها ، ومميز ألف مجرور مفرد ، ومثله المائة ، وقد يرد مجموعاً ^(٤) ومثلها تثنيتها وجمع الألف ، قال ابن كيسان : يجوز نصب مميزهما مفرداً ، ومنه قوله : « اذا عاش الفقى مائتين عاماً » ^(٥) . ويجوز إضافة صدر المركب الى عجزه ، ويحسن اذا أضيف ^(٦) .

(١) الحد هنا داخل في الحدود أي إن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً مجرور مجموع .
(٢) استثناء من قوله : مجموع ، لأن المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة . (٣) نحو « اني رأيت أحد عشر كوكباً » « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » . (٤) قال ابن مالك :
ومائةً والألف للفرد أضف ومائةً بالجمع نزرأ قدر دِفْ
كقراءة حمزة والكسائي : « ولبشوا في كهفهم ثلاثمائة سنين » باضافة مائة الى سنين . (٥) عجزه : « فقد ذهب المسرة والفتاء » وهو للربيع بن ضُبُع الفزاري أحد المعمرين . المسرة : ما يُسَرُّ به الانسان ، وجمعها مسار ، والفتاء : الشباب ، والمعنى : إذا بلغ الانسان هذه السن فقد ذهبت ملاذه ، وولى شبابه . والشاهد : نصب « عاماً » على التمييز لمائتين .
(٦) أي كما في عبدالله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجزئ الثاني بالاضافة ، نحو ما فعلت خمسة عشر ، وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة ، تقول : هذه خمسة عشر ، بجر عشر ، واعراب « خمسة » بحسب العوامل واستدلوا بقوله :

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَتِهِ بنتَ ثَماني عشرة من حِجَّتِهِ
والمعنى : كُلِّفَ (بتشديد اللام) من التكليف ، وبتخفيفها من الكلِّف ، لأجل تبعه وشقائه مشاق حب بنت سنها ثماني عشرة في عامه هذا . وقد استشهد به الكوفيون على جواز اضافة صدر المركب العددي الى عجزه وإن لم يضاف المجموع الى شيء آخر ، فقد أضيفت ثماني الى عشرة ، مع عدم إضافتها هي الى غيرها .

روى الفرءاء عن ابي فقعس الأسدي ، وابي الهيثم العقبلي ، « ما فعلت خمسة عشر ك »
ويجوز في ثنائي فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون أو فتحها أو إعرابها
كقوله : ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنين وأربعاً
وقوله : لها ثانياً أربع حساب وأربع فتغرها ثمان
ويشتق من العدد بمعنى البعض ^(١) ، يستعمل بالاضافة ، نحو : ثالث ثلاثة ،
قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : ويجوز نصبها له نحو : ثان اثنين ، وثالث
ثلاثة ، وهو منقول عن الشيخ ^(٢) ، ويستغنى في مثل خامس عشر خمسة عشر ،
فيقال : خامس عشر ^(٣) ، فيذكر كلاهما أو يؤنث . ويعرب الأول ويبنى الثاني ،
حكاة الكسائي وابن السكيت وابن كيسان « او يعربان معاً ، ولا يشتق
بمعنى الجاعل ^(٤) .

(١) فتقول : خامس خمسة ، اي بعض جماعة منحصرة في خمسة .
(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك : وزعم الأخفش وقطرب والكسائي
وثعلب ، أنه يجوز إضافة الأول الى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في ضارب زيد .
(٣) أي يحذف العقد من الأول ، والنيف من الثاني ، وتذكر اللفظين
مع المذكور ، وتؤنثهما مع المؤنث ، قال في الأوضح وشرحه : ولك في هذا الوجه
وجهان (أحدهما) ان تعربها لزوال مقتضى البناء فيهما وهو التركيب ، فتجري
الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرّ الثاني بالاضافة ، تقول : جاء في « ثالث
عشر » بجر عشر دائماً ، واعراب « ثالث » بحسب العوامل ، (والوجه الثاني)
ان تعرب الأول وتبنى الثاني ، حكاة الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ،
ووجهه أنه قدّر ما حذف من الثاني ، فبقي البناء بحاله ، وأعرّب الأول لزوال
التركيب (٣٣٣/٢) . (٤) نحو ثالث اثنين ، اي واحد من ثلاثة ، بسبب
انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين
ثلاثة بنفسه ، ولعلّ علة منع الكوفي له لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلاً —

المبنيات - البناء أصل في الحروف ^(١) ، والأفعال غير المضارع ^(٢) ،
والأمر ^(٣) ووزن الفعل ، عارض للمناسبة بالأصل في بعض الأسماء ^(٤) . والأصل
فيها أن يبنى لفظه ويعرب محله ، إلا ما كان انتقل إعرابه إلى ما بعده ،
كالضارب ^(٥) ، وجئت وزيداً ^(٦) فمنها :

المكنيات - وهو ^(٧) ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب سبق لفظاً أو معنى
نحو : « اعدلوا هو أقرب التقوى » ^(٨) فان استقل فنفصل مرفوع كأننا (إلى) هن ،
ومنصوب كإيتاي (إلى) إياهن ، وقد ينوب المنصوب عن المرفوع نحو :

- وان انضم إليها واحد ، أي إن لفظ (ثالث) لا يجعل الاثنين ثلاثة ،
بل يكون المنضم والمنضم إليه معاً ثلاثة .

- (١) لأنها لا تتصرف ولا يتوارد عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب .
- (٢) قال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة ، وذلك
لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ،
فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين الفعل المضارع تبعاً
لتعيينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب ، رفعه دليل على كون (لا) للنفي ،
وجزمه دليل على كونها للنهي . (٣) ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم
بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع . (٤) راجع البحث
السابق في اسم التعجب . (٥) الأعراب إنما هو لـ (ال) فهي في محل رفع
أو نصب أو جر ، وقد انتقل إعرابها إلى صلتها وهي اسم الفاعل .
- (٦) الواو اسم بمعنى (مع) مفعول فيه ، انتقل إعرابه إلى ما بعده كالضارب .
- (٧) أي المكني الذي هو مفرد المكنيات (وهي الضمائر) .
- (٨) أي العدل أقرب ، لأن المصدر يدل على الفعل والزمأن .

« كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسةً من الزنبور فاذا هو اياها » (١) وقيل هو منصوب على المفعولية حيث إنَّ « إذا » فيه معنى (وجدتُ) واعترض عليه الزجاجي أخذاً بظاهره قائلاً إنَّ كان « إذا » محلاً عاملاً فبم ينصب اياها ، واذا كان متضمناً معنى وجدتُ فيلزمه منصوبان ، فأجابه البعض عازياً لأبي العباس ثعلب بأن « هو » هنا حرف عماد ، والمفعول الأول محذوف ، يعني مع الفعل ، يعني أنه متضمن معنى وجدت على ما قدمناه ، و « هو » حرف عماد وان لم يستقل فمتصل مرفوع كضربت - الى ضربين . يستتر في الصفة (٢) والأمر لواحد ،

(١) وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ان يقال : « فاذا هو اياها » ويجب ان يقال : « فاذا هو هي » (هو : راجع الى الزنبور لأنه مذكر ، وهي - راجع الى العقرب لأنه مؤنث) . واحتج الكوفيون بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينهما وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد ، وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، وناظره قبل حضور الكسائي خلف الأحمر والفراء ، ثم حضر الكسائي فتناظرا في عدة مسائل ومنها مسألتنا هذه ، وأمر يحيى باحضار العرب لسماع المناظرة وللحكم ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله . واحتجوا أيضاً بالقياس فقالوا : انما قلنا ذلك ، لأنَّ « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت ، وقد قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : إنَّ هو في قولهم « فاذا هو اياها » عماد ، ونصب « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه . (العماد) عند الكوفيين هو الذي يسميه البصريون (الفصل) وإنما سمي « عماداً » لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط . (٢) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والمحل والجار والمجرور .

والماضي للغائب والغائبة ، والمضارع لهما ، وللمتكلم والمخاطب ، هذا على الأوضح ،
وأما على لغة من يقول : أكلوني البراغيث فمستتر في كل أفعال جمعها ومثنائها
ومفردا ^(١) . ومنصوب كذلك ، كضربني الى ضربهن ، ومجورور كـ « لي » الى
« لهن » . والأصل الاتصال ^(٢) إلا لعارض ، كما لو قُدِّم ^(٣) ، او فصل بالآ
او معناها ^(٤) ، او أُسند اليه صفة جرت على غير صاحبها نحو : زيد ، عمرو ،
ضاربه هو ، (ويجب) الإتيان به عند اللبس لا دائماً ، فيجوز يد هند ضاربها ،
أو كان عامله محذوفاً ^(٥) . و (يجب) فصل بياء المتكلم عن نون العاد في الماضي ،
والمضارع المجرد عن نون الاعراب ^(٦) ، و (يجوز) في غير المجرد ،
وفي لدن وإن وأن وكان ولكن وما أحسن ^(٧) . (ويختار) في لبس

(١) وتبقى هذه الاخرف دالة على تشية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت
هند على تأنيث الفاعل . (٢) لأن المكني وضع للاختصار والمتصل أخصر .
(٣) اي المكني على عامله نحو « إياك نعبد » . (٤) نحو « أمران
لا تعبدوا إلا إياه » وقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما بدافع عن أحسابهم أنا او مثلي

والمعنى أنا الذي امنع عن قومي واحمي حماهم وليس لهذا إلا أنا او من يماثلني
في الصفات . والشاهد في (أنا) حيث فصل لأنه واقع بعد « إلا » في المعنى ،
اذا المعنى ما بدافع عن أحسابهم إلا أنا . (٥) نحو : « إياك والشر » .
(٦) نحو : اكرمني وبكرمني ، (ونون العاد هنا هو نون الوقاية) .

(٧) في الرضي : « وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو :
ما أقربي منك وما أحسن وما أجمل ، قال السيرافي : لست ادري : عن العرب
حكوا هذا ام قاصوه على مذهبهم في ما أفعل زبدًا ، لأنه اسم عندهم في الأصل
(اي وهو انما يدخل على الافعال ليقهيا الكسر) .

وليت ^(١) ومن وعن وعسى ولعل ، (وشذ) في الاسم المعرب كقوله عليه السلام لليهود : « فهل أنتم صادقوني » ^(٢) وقول الشاعر :

وليس بمعيني وفي الناس ممتع صديق اذا أعيا علي صديق
وقوله : وليس الموافيني ليرقد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً
وقد يعوض اللام عن الكناية نحو :

زوجي ، المسُّ مسُّ أرنب وريحه ريح زرنب ^(٣)

وقد يقع بعد « رُبَّ » مبهماً مفسراً ، بمفرد نحو : ربّه رجلاً رأيت ،
ويقع مفسراً بجملة وهو الشأن ^(٤) ، ويختار تأنيثه لو تضمنت مؤنثاً عمدة ^(٥) ،

(١) مذهب الفراء أن الجحيم بالنون مع « ليت » ليس بلازم ، وإن كان
ذكر النون أكثر من تركها . (٢) جاء في الأشموني أن أثبات النون في
الحديث والبيتين المذكورين بعده « للتنبيه على اصل متروك » ، وذلك لأن
الأصل ان تصحب نون الوقاية (العباد) الأسماء المعربة المضافة الى باء المتكلم
لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منعوها ذلك نهوا عليه في بعض الأسماء المعربة
المشابهة للفعل « وليس النون مخصوصاً بالفعل كما وهم الجوهري ، وإنما يزداد
وقاية لحركة او سكون في فعل او حرف (راجع تفصيله في بحث المضمر
من كتب النحو) . (٣) في حديث أم زرع ، اي مسّه الخ وهو كناية
عن نعومته ، وحسن خلقه ، ولين جانبه ، والزرنب : نوع من انواع الطيب .
(٤) يتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمى (ضمير الشأن) يفسر بالجملة بعده ،
ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً وبارزاً ، على حسب العوامل نحو : هو زيد
قائمٌ ، وكان زيد قائمٌ ، وانه زيد قائمٌ ، وهذا الضمير يسميه الكوفيون
(ضمير المجهول) لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً الى ان يفسر .

(٥) اي لرجوعه الى المؤنث اي القصة ، اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث ،
لقصد المطابقة ، كقوله تعالى « فانها لا تعمي الأبصار » والشرط ان لا يكون -

ويستتر ، وينفصل بحسب العامل ، و « ما » ، « شأن » بعد إن وأخواتها . ويقع منفصلاً مطابقاً بين المبتدأ والخبر ، ويُسمَّى فصلاً ^(١) ، والخبر معرفة ، أو « أفعل من » وهو حرف في الأكثر ^(٢) .

أسماء الإشارة - ما وضع ^(٣) لمشاهد محسوس ^(٤) ، فذا للمذكر ^(٥) ،

— المؤنث في الجملة فضلة ، فلا يختار : إنها بنيت غرفة ، وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات .

(١) بتوسط بين المبتدأ والخبر - قبل العوامل وبعدها - صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً ، ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً ، وشرطه ان يكون الخبر معرفة ، أو أفعل من كذا ، نحو كان زيد هو افضل من عمرو ، (قبل العوامل) نحو : زيد هو المنطلق ، وبعدها وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم ، وباب (إن) نحو : إنه هو الغفور الرحيم ، وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم ، وباب كان نحو « كنت انت الرقيب » . (٢) اختلف فيه هل هو ضمير او لا ، ورجح المؤلف كونه حرفاً في الأكثر . (٣) اي اسم الإشارة ، قال الكوفيون : الاسم في « ذا والذي » الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تشية (ذان) بجذفها . (٤) قال الرضي : اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار اليه اشارة حسية ، فاستعمله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز ، وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينهما من المناسبة .

(٥) لم يذكر المؤلف من الفاظ الاشارة الى المفرد المذكور الا « ذا » وكأنه تبع الألفية بذلك « هذا لمفرد مذكر أشرف » وذكر عشرة للمفردة المؤنثة ، وقد ذكر الشراح والناظم في كتابه « التسهيل » اربعة الفاظ أخرى للمذكر وهي : (ذاء ، وذائه ، وذاؤه ، وآلك) . فكان للأنثى هنا مثل حظ الذكركين !

وذا ن رفعاً ، وذين نصباً وكسراً لمثناه (١) ، وتا وتي وته وتبي وذو وذو وذهي
وفي وذي ولات للمؤنث ، وتان وتين لمثناها ، واولاء لجمعها ممدوداً في الحجاز (٢) ،
مقصوراً في تميم ، وجاء مثناها بالألف دائماً (٣) . وبلحقها كاف الخطاب فيتصرف
غالباً (٤) ، فيصير خمسة وعشرين (٥) ، وهي مجردة للقريب ، ومع الكاف أوها ،
التثنية للمتوسط ، ومع اللام ، او تشديد النون للبعيد (٦) ، وهنا للمكان القريب ،
وهناك للمتوسط ، وهناك وثم للبعيد .

الموصلات - ما لا يتم (٧) إلا بجملة خبرية بعائد . وكثر حذف العائد مفعولاً (٨)

- (١) الكوفيون يذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما ، فالرفع كالضم ، والنصب كالفتح ، والجر كالكسر .
- (٢) وبه جاء التنزيل نحو : « ها أنتم اولاء تحبونهم » .
- (٣) على لغة من يلزم المثنى الألف نحو : « إن هذان لساحران » .
- (٤) ليتبين بها حال المخاطب من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فتقول : ذاك وذاك ، ذاكما وذاكمن ، وذاكن » وهذه الكاف حرفية باتفاق وهي تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ، ومن غير الغالب : « ذلك خير لكم » و « ذا اسم اشارة مبتدأ ، والمشار اليه تقديم الصدقة في قوله تعالى : « فقدموا بين يدي نجواكم صدقة » واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب للمؤمنين مبني على الفتح لا محل له ، وفيه الشاهد ، و « خير » خبر .
- (٥) تجد جد ولها واضحاً في (ص ١٨٥ ج ١ من الاثموني) .
- (٦) نحو : « تلك وذاك وتاك » (مشددتين) للبعيد .
- (٧) اي الموصل الخ . (٨) في التنزيل : « ذرني ومن خلقت وحيداً » « اهذا الذي بعث الله رسولا » التقدير : خلقتة ، وبعثه .

ومبتدأ^(١) فيها . الذي للمذكر ، والذان لثنائه . الذين والأولى لجمعه . وورد
الذون . التي للمؤنث . اللتان اللتين لثنائها . اللاء واللائي واللائي واللائي
واللوات لجمعها . ومنها الألف واللام . وصفته في صورة^(٢) الفاعل
او المفعول . وجاز وقوعه مضارعاً وفيه خلاف ، نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(٣)
وورد : من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد^(٤)

(١) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ،
أي سواء أكان الموصول «أياً» غيره ، وسواء ، أطالت الصلة أم لم تطل ،
نحو جاء الذي قائم ، أي هو قائم ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر (١٢٩ هـ)
«تماماً على الذي أحسن» وقراءة مالك بن دينار (١٣٩ هـ) «مثلاً ما بعوضة» بالرفع .

(٢) الصفة الصريحة مع (ال) اسم لفظاً ، فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف
الفعل عليها نحو «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً» وإنما لم
يؤتَ بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم .
(٣) البيت للفرزدق يهجو به رجلاً من بني عذرة ، والشاهد فيه قوله :

«الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع كما يوصل به «الذي» و «التي»
وغيرهما ، فدل ذلك على أن (ال) اسم . وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ،
ومذهب ابن مالك جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين ، قال :

وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرّب الأفعال قل

(٤) البيت لا يعرف قائله ، ومعدّ هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش ،
وبنو هاشم قوم النبي (ﷺ) منهم . والشاهد فيه قوله : «الرسول الله منهم»

حيث جاء بصلة (ال) جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ او الخبر .

و : مَنْ لَا يَزَالُ شَاكَرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ (١) ،
ومنها « مَنْ » لأولي العلم ، و « ما » لغيرهم غالباً (٢) ، ومنها كل اسم إشارة (٣) ،
ومنها أي وأية ، خلافاً لثعلب حيث قال : لَا يَكُونُ إِلَّا شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا (٤) ،
ومن العرب مَنْ يَثْنِيهَا وَيَجْمَعُهَا (٥) ، حكاه ابن كيسان ، وهما تعربان ما لم تضافا
وانحذف صدر وصلحها (٦) .

(١) وهذا البيت لم ينسب لفائل و « المَعَةِ » : يريد الذي معه . ومعناه :
مَنْ كَانَ دَائِمَ الشُّكْرِ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ مِنْ جَدِيرٍ بِالْمَزِيدِ مِنَ النِّعَمِ « لَنْ
شَكَرْتُمْ لَا زَيْدُنْكُمْ » والشاهد فيه « المعه » حيث جاء بصلة (ال) ظرفاً .
(٢) الأصل في استعمال « مَنْ » للعالم و « ما » لغيره غالباً ، وقد يستعمل
« مَنْ » مكان « ما » وبالعكس ، لعوارض وأسباب ، تراجع مع شواهدا
مبسوطة في بحث « الموصول » من شروح الألفية عند قوله :
وَمَنْ ، وما ، وأل - تساوي ما ذكر ، وهكذا « ذو » عند طَيِّ شَهْرٍ
أشار بقوله : تساوي ما ذكر ، إلى أن مَنْ ، وما ، والالف واللام ، تكون
بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، والمثنى ، والمجموع . (٣) في شرح الرضي :
أما الكوفيون فيجوزون كون « ذا » وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما »
الاستفهامية كانت أولا ، استدلالاً بقوله تعالى : « ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ » أي
أنتم الذين « وما تلك بيمينك » أي ما التي بيمينك . (٤) وذهب إلى هذا
الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه . وذهب جماعة
الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها مخرجة في جميع الأحوال ، أضيفت
أو لم تضاف ، حذف صدر صلحها أو ذكر . (٥) أي في الاستفهام وغيره
نحو : أَيَّاهُمْ أَخَوَاكَ ، وأبوهم إخوانك ، ومجوزهما (أي وأية) نصرفهما في باب
الإعراب . (٦) قال ابن عقيل عند قوله :
أَيُّ كـ « ما » وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلحها ضمير انحذف -

ويجوز حذف الموصول ^(١) نحو «ووالد وما ولد» • ويجوز العطف على العائد

— وأعربت أي^٢ (ومثلها أية) إذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة وهي : ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ، وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها لا تعرب حينئذ وفي الانصاف : والذي يدل على صحة هذه الافة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان (بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين : من بني مرة بن عياذ) وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أبهم أقرب
برفع «أبهم» فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لإنكارها (٤٢٣/٢)
يقول الضعيف أبو اليسار محمد بهجة : إن هذا البيت يصلح شاهداً لما أورده «الموفي» من بناء «أي» في هذه الحال ، لأنها أضيفت وحذف صدر صلتها ولكن المعروف من مذهب الكوفيين أن «أياً» إذا كانت موصولة كانت معربة في جميع الأحوال كما تقدم بيانه ، وجاء في «الانصاف» ذهب الكوفيون إلى أن «أبهم» إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة ، معرب ، نحو قولهم : «لا ضربن أبهم افضل» وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، ولعله سها قلم «الموفي» فجعل المذهب البصري في هذه الحالة كوفياً !

(١) في شرح الرضي : واجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين ، قالوا : قوله تعالى : «وما منا إلا له مقام معلوم» أي الـ «من» له مقام ، وقول حسان بن ثابت شاعر الرسول (ﷺ) :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟ !
اصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ، ومن يمدحه وينصره سواء ؟ ؟
فحذف الموصول وأبقى صلته •

المنصوب المحذوف ، تو كيده (١) ويجيء له الحال مؤخرة اتفاقاً ، ومتقدمة عند ثعلب
خلافاً لهشام (٢) ، ولا تكون الصلة إلاّ خبرية ، خلافاً للكسائي (٣) ، و « ذو »
في طيء كـ « ما » الموصولة (٤) ، وعند بعضهم كالذي ، ومؤنثه ذات ، وجمعها
ذوات . روى الفراء (٥) .

(١) عبارة الأشموني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي تو كيده
والعطف عليه خلاف (نحو جاء الذي ضربت نفسه و : جاء الذي ضربت وعمراً) .
أجازه الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة ، وعلق الصبان
على قوله : أجازه الأخفش بقوله : تبع في العزو للأخفش الشيخ المرادي ،
والذي أغيره : المنع عنه كما في المغني ، والأخفشة ثلاثة ، لكن المراد عند الإطلاق
أبو الحسن الأخفش ، شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى اهـ (٢١٥ / ١) .
(٢) عبارة الأشموني أيضاً : فإن كانت الحال متقدمة نحو : هذه التي مجردة
عانت ، فأجازها ثعلب ومنعها هشام . (٣) ذهب الكسائي الى أنه يجوز أن
تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، فمن ذلك قول جميل بن معمر العُدري (٥٨٢)
المعروف بجميل بثينة :

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى أن يقولوا إني لك عاشق
« ما » اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها
صلة الموصول ، والتقدير : « وأي شيء الذي عسى الواشون انخ » واجاب المانعون
بأن (ماذا) كلها اسم استفهام ، وليست « ذا » موصولة . (٤) وتكون للعاقل
وغيره ، واشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً ،
تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما انخ . ومنهم من يقول في المؤنث المفرد
جاءني ذات قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذوات قمن .

(٥) في الأشموني : بعض طيء الحق (بذو) تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ،
حكى الفراء : « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات اكرمكم الله بها »
ولم يذكر المؤلف رحمه الله ما رواه الفراء فأثبتناه في هذه التعليقة .

الكنائيات (١) — كيت وذبت للقصة (٢) ، وكم (٣) ورب وكأين للعدد ،

وكذا « كم » استفهامية ومميزها مفرد أو مجموع منصوباً (٤) ، وجوز جرّ الفراء بمن مقدرة (٥) ، ووافقه الخليل وسيبويه من البصريين ، وخبرية ومميزها مفرد أو مجموع ، مجروراً بمن مقدرة (٦) فيجوز فصلها بمحلّ أو جارٍ أو غيرهما ، نحو :

(١) المراد بالكنايات : الفاظ مبهمّة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسّراً ، إما لإيهامه على المخاطب ، أو لنسيان أو لغير ذلك . (٢) بكنى عن الحديث والقصة بكيت وذبت ، وهما مبنيتان لنيابتها عن الجمل ، تقول : كان من الأمر كيت وكيت وذبت وذبت ، (وكان شانية خبرها « كيت وكيت » و « من الأمر » بيان متعلق بأعني) وبنائهما على الفتح أكثر ، لثقل الياء كأين وكيف أو لكونها في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل . (٣) ذهب الكوفيون الى أن « كم » مركبة لأن الأصل عندهم في « كم » : « ما » زبدت عليها كاف التشبيه مثل « كائين وكذا » لأن « ما » في الموصولات للمجهول ماهيته ، فهي في إيهام « أي » ، وذا » حذفت ألفها وسكن الميم . (٤) قال الرضي : ولا يكون مميز « كم » الاستفهامية مجموعاً — كمميز المرتبة الوسطى — خلافاً للكوفيين اي فإنهم يميزون جمع التمييز نحو : كم شهوداً لك ؟ (٥) الجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرة . والجوز قصد تطابق « كم » ومميزه جرّاً ، وعند النحاة هو مجرور « بمن » مقدرة ، وهو مذهب الفراء كما قال « الموفي » نحو : بكم اشتريت هذا ؟ أي بكم من درهم . (٦) الجر في مميز الخبرة بإضافتها اليه خلافاً للفراء ، فإنه عنده بمن مقدرة نحو : بكم درهم اشتريت هذا ؟ اي بكم من درهم . وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدّر ها هنا — وإن كان في غير هذا الموضع نادراً — لكثرة دخول من على مميز الخبرة نحو : « وكم من ملك » « وكم من قرية » والشئ إذا عرف في موضع ، جاز تركه لقوة الدلالة عليه .

كم دون مية ^(١) موماقيرها لها إذا تيممها الخربيت ذو الجلد
 و : كم يحد مقرف ^(٢) نال العلا وكرم بخله قد وضعه
 و : كم في بني بكر بن سعد سيد ^(٣) ضخم الدسيعة ماجد نفّاع
 و : كم نالني منهم فضلاً ^(٤) على عدم
 و : تؤم سناناً وكم دونه من الأرض محدودبا ^(٥) غارها
 والأكثر الاتيان (بين) لو فصل بمتعد ^(٦) . وكأين للتكثير ^(٧) ، ومميزها

(١) إن فصل بين الخبرة ومميزها جاز جرؤه عند الفراء لأنه يجزه « بين »
 المقدرة ، لا بالاضافة ، - وغيره بوجب نصبه حملاً على الاستفهامية ، اذ لا يمكن
 الاضافة مع الفصل - فحذف في البيت الأول « موما » مع الفصل بالمحل .
 (٢) المقرف : الذي داني الهجين من الفرس ، وغيره الذي أمه عربية وابوه
 ليس كذلك لأن الاقواف من قبيل الفحل ، والهجنة من قبل الأم ، والشاهد
 في خفض « مقرف » مع الفصل بالجار . (٣) خفض « سيد » مع الفصل
 بالجار والمضاف . (٤) الجر مع الفصل بالجملة كما في هذا الشطر لا يميزه
 إلا الفراء بناء على مذهبه المتقدم ، وتمة البيت : « اذ لا اكاد من الاقتار اجتمل »
 (جملت اللحم واجملته اذا أذنته) . (٥) فصل بالمحل وبالجار ، وقال الرضي
 الذي لخصنا عنه كثيراً مما تقدم : وبعض العرب بنصب مميز « كم » الخبرة
 (كما رأيت في البيتين الأخيرين اللذين اوردهما « لموفي ») مفرداً كان أو جمعاً
 بلا فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال ،
 فيجوز على هذا أن تكون « كم عمة » بالنصب خبرية . وانما انجز مميز الخبرة المفرد
 - وهو أكثر من الجمع - لأن كم للتكثير ، فصار مميزه كمميز العدد الكثير ،
 وهو المائة والألف وما يتضاعف منهما ، فاستغنى بذلك . (٦) لئلا يلبس المميز
 بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : « كم تركوا من جنات وعيون - وكم أهلكتنا
 من قرية » . (٧) فهي مثل كم في التركيب ، وفي إفادة التكثير ولزوم النصدير .

منصوب مفرد (١) ، او مجرور (بِن) مذكوراً (٢) ، وفيه خمس لغات : كَأَيِّنْ وهي الأفصح ، وكَأَيِّنْ على وزن كاعن ، وكَأَيِّنْ مثل كَعَيْنِ وكَيَّيْنِ مثل كيعن ، وكَأَنَّ مثل كعن . و « كذا » إذا كانت للعدّد فتميز كتمييز العدّد المكفي عنها (٣) . وليس له الصدارة ، و (رب) مثلها (٤) ، ومميزها مجرور . وبقع مكفي مفسّر (٥) بمفرد ، فيجوز الافراد ، والمطابقة (٦) .

(١) كقوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأَيِّنْ أَلَمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْر
فكأَيِّنْ مبتدأ و (أَلَمَّا) تميز لها ، وجملته حُمَّ يُسْرُهُ خبر المبتدأ ، والمعنى لا تيأس ، وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من ألم - صاحب ألم حسي - او معنوي - قدّر الله يسره بعد عُسره ، كغناه بعد فقره ، وكظفره بعد غلبه وقهره « ولينصرن الله من ينصره » ، إن الله لقوي عزيز .

(٢) نحو : « وكأَيِّنْ من قرية » . (٣) وتوافق كأَيِّنْ في التركيب من كاف التشبيه وذا الاشارية ، وفي البناء ، والابهام ، والافتقار الى التمييز . وفي الرضي : وكنى بعضهم (بكذا) المميز يجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها ، وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه ، وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أن « رُبَّ » اسم ، حملاً على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رُبَّ » للعدد والتقليل فكما أن « كم » اسم فكذلك « رُبَّ » . (٥) كذا في الأصل .

(٦) تدخل « رب » في الكلام على مكني غيبة ملازم للافراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى . والكوفيون يميزون مطابقة الضمير لفظاً تقول رُبَّها امرأة ورُبَّها رجلين وهكذا .

الأصوات : ما حي به صوت مهمل كغاق ^(١) وطق ^(٢) أو صوّت به طبعاً كوى ^(٣) أو لمعنى كنعخ ^(٤) .

المركبات : ما ركب بلا نسبة ^(٥) فان تضمن حرفاً بنياً كبين بين ، وبيت بيت ^(٦) وأحد عشر وواحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ، والحادي عشر ، والحادية عشر ، إلى التاسع عشر ، والتاسعة عشر وأعرّبوا الجزء الأول من اثني عشر واثني عشر ، وإلا فتح أولها كسيبويه وبعليبك إلا نحو قالبقللا ومعدى كرب ^(٧) .

(١) لحكاية صوت الغراب .

(٢) لصوت وقع الحجارة .

(٣) للمتعجب ، وآه للمتوجع أو المتعجب فالصوت دالٌّ على المعنى طبعاً لا وضعاً .

(٤) للبعير المراد إناخته .

(٥) أي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني فشابه الحرف ، وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف ، وبنياً على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لها في الأعراب أصلاً ، وعلى الفتح ليخف به بعض النقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة .

(٦) قولهم : الأمر بين بين ، وهو جاري بيت بيت ، وأصله : بيتاً لبيت أي ملاصقاً . وآتيك صباح مساء ، وتفرق العدو شذراً مذكراً - هو من المركب تركب المزج المبني على فتح الجزءين . ومنه المركب العددي من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وقد مرّ تركيبه في بحث «أسماء العدد» السابق .

(٧) فتسكن ياءه ، و (قالى قتلًا) اسم مكان . ثم إن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية ، فمضى فقدت تعيّنت الإضافة ، ووجب الرجوع إلى الأعراب -

المحلّات المبنيّة ^(١) : منها ما أضيف إلى منوي من الجهات الست وتسمى « غايات » ^(٢) كقبل وبعد ، وأمام وقُدّام ، وخلف ووراء ، وأول وأسفل . وحمل عليه لا غير وحسب ^(٣) . ومنه حيث ويضاف إلى الجملة ^(٤) دون المفرد خلافاً للكسائي مستدلاً بقوله : « حيث ليّ العمام » ^(٥) .

— فتقول : هذا أمرٌ بينَ بينٍ مثلاً . قال ابن هشام : ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد نحو : « إني رأيت أحد عشر كوكباً » ، « فاتفجرت منه اثنتا عشرة عينا » .

(١) إنما بنيت هذه المحلّات (الظروف) عند قطعها عن المضاف إليه لمشايتها

الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف (المنوي) .

(٢) سميت هذه الظروف (أي المحلّات) المقطوعة عن الإضافة « غايات »

لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي — المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه (الرضي ٢ / ٩٦) .

(٣) شبه « غير » بالظروف — المحلّات — والغايات لشدة الإيهام الذي فيها

كما في الغايات ، لكونها جهات غير محصورة ، ولا إيهام « غير » لا تعرف بالإضافة ،

فلما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم لمشايتها للغايات بالإيهام . وأما

« حسب » فجاز حذف ما أضيف إليه الكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً « بغير »

إذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مرّ في باب الإضافة (انظر هذا الشرح ص ٤٩) .

(٤) نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس .

(٥) قال الفرزدق :

ونطعنهم تحت الحُبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليّ العمام —

وَإِذْ ، وَإِذَا ، وَلَمَّا ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَأَنْتَى ، وَمُنْذُ ، وَمِنْذُ ، وَلَدَى ،
 وَلَدُنْ ، وَقَطُّ ، وَعَوْضُ ، وَالْآنَ ، وَأَمْسٍ . وقد يضاف المعرب إلى جملة ،
 أو إِذْ ، فيجوز فتحه ^(١) . وشبهه به « مثل » و « غير » مضافين إلى « ما » أو أنْ ،
 أو أنْ ^(٢) .

— الحُبَّاءُ جمع حَبِوة ؛ وأريد بها أوساطهم ، بيض المواضي : السيوف القواطع ،
 لَسِيَّ العِصَمِ : شدّها على الرؤوس « نخي » ظرف مكان وليَّ العِصَمِ : مضاف إليه ،
 والمعنى : نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم بالسيوف على رؤوسهم . وفي « الأوضح » :
 ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي .

(١) إن كان ما يليه فعل مبني فالبناء أرجح للتناسب كقوله :
 على حينَ عاتبت المشيب على الصِّبا . وقلت : أَلَمَّا أَصَحُّ والشيب وازع
 وهو للناطقة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان و (على) الأولى بمعنى (في)
 والثانية للتعليل (على حين) متعلق (بأسبل) في البيت قبله . وجملة « عاتبت
 المشيب » في محل جرّ باضافة « حين » إليها . روي بخفض حين على الإعراب ،
 وفتح على البناء وهو محل الشاهد . والمعنى : أسبلت العبرة وقت معاتبتني للشيب
 حيث حلّ وارتحل الصبا ، وقلت لنفسى موجهاً : كيف لا أفيق من غفاتي والشيب
 أكبر زاجر وواعظ ؟ وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح
 عند الكوفيين وواجب عند البصريين قاله ابن هشام في أوضحه .

(٢) قال الرضي : وأما « غير » المضاف إلى ما صدره أنْ وأنْ و « مثل »
 المضاف إلى ما صدره « ما » فيجوز بالاتفاق منهم إعرابهما أو بناؤهما قال تعالى :
 « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » ففتح « مثل » مع كونه صفة لحق أو خبراً
 بعد خبر لا يَنْ . ويجوز أن يكون منصوباً لكونه مصدرًا ، بمعنى إنه لحق تحققاً
 مثل حقيقة نطقكم . —

وزنُ فَعَالٍ^(١) : مبني في الحجاز سواء كان مصدرًا معرفة كـفجّار ،
أو علمًا لمؤنث كحذام ، أو صفة لها منادي كـيافَسَاق .

— وقال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
ففتح « غير » مع كونه فاعلاً ، لينفع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (إلا)
والأوقال جمع وقُل ، وهو ثمر الدّوم . يريد ، لم يمنعها أن تشرب إلا أن
صوّتت حمامة فنفرت (أي الوجناء ، وهي الناقة الشديدة) وهذا البيت من
قصيدة لابن الأَسَلَت أبي قيس صيفي بن عامر الأوسي . وعلة بنائهما (أي مثل
وغير) مشابهتهما لـإذ وإذا وحيث ، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما ،
ولأن فيهما الإيهام مثلها . والمبني^٢ - وهو ما ، وأنْ وأنَّ - واقع موقع ما أضيفا إليه ،
ولو ثبت ما نقل الكوفيون - من إضافة الظروف إلى ما صدره أن المشددة ، أو المخففة -
لجاز إعرابها وبنائها نحو (مثل وغير) وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على
« إذ » في نحو « حينئذ » وإعرابها . قرئ قوله تعالى : « من خزي يومئذ » بفتح
يوم وجره وقوله : مثل وغير مضافين إلى ما أو أنْ أو أن (أي مثل مع ما ،
وغير مع أن مشددة ومخففة) . انظر الرضي (١٠٠ / ٢) .

(١) ما كان على فَعَالٍ وهو علم على مؤنث مثل حذام وسجّاح - اسم
للكذابة التي ادعت النبوة - وسكّاب اسم لفرس للعرب ، فيها ثلاث لغات :
(إحداها) لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً ، وعليه البيت الشهير :

إذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

وحذام اسم امرأة الشاعر الجيم بن صعب والد حنيفة وعجل . (والثانية) لبعض
بني تميم ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً (والثالثة) لجمهورهم وهي
التفصيل بين أن يكون مخثوماً بالراء فيبني على الكسر : أو غير مخثوم بها -

اسماء الشرط : مَنْ ومَنْ (١) لا ولي العلم ، وما لغيرهم ، وأي عام ، ومتى وأَيَّان للزمان ، ولَمَّا للماضي (٢) ، وإذا وإذا ما وإذا ما ومهما للمستقبل ، وأين وأنسى وحيثما للمكان . وكيف وكيفما للحال . وزاد الفراء حيث وإذا للمكان (٣) .
فالمحلات : مفعول به دائماً للفعل الذي بعده (٤) إلا كيف وكيفما (٥)
فانهما حالان قبل كل فعل ، غير باب علم فمفعول ثانٍ ، وأما غيرها فمبتدأ أو فاعل

— فيمنع الصرف ، ومثال المختوم بها « سَفَارِ » اسم لماء ، و « حَضَارِ » اسم لكوكب و « وَبَارِ » اسم لقبيلة . و « ظَفَارِ » اسم لبلدة . وقال الأعرابي (ميمون بن قيس) :
ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهارُ
وكرَّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ
فبنى « وبارِ » الأول على الكسر ، وأعرب « وبار » الثاني .

(١) قال الزجاج (— ٣١١ هـ) هي مركبة من « ما » بمعنى كُف ، و « ما » الشرطية . ويقوي قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب : « مَن » بمعنى « مَنْ » في أدوات الشرط كما في قوله :

أماوي مهن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوي بندم
الماوية : المرأة ، كأنها منسوبة إلى الماء ، وماوية أيضاً : امم امرأة . اه من الرضي
ومعنى البيت ظاهر . (٢) في المغني : « الثاني من أوجه (لَمَّا) أن تختص بالماضي
فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو لما جاءني أكرمته ،
ويقال فيها حرف وجود لوجود (٢٠٢ / ١) . (٣) واجاز الفراء الجزم بها
بدون (ما) . (٤) أي إن الظروف الزمانية - متى وأَيَّان ، والمكانية - أين
وأنسى وحيثما ، تكون مفعولاً به دائماً للفعل الذي بعدها . وقد تقدم معنا
قول المؤلف في بحث المفعول فيه : وحكمه حكم المفعول به ، وفي الكافية وشرحها :
« إذ هو هو » . (٥) كيفما : هي اسم مبهم تضمن معنى الشرط ، فتقتضي
شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواء ألحقتهما « ما » نحو : « كيفما تكن
بكن قربنك » أم لا ، نحو : « كيف تجلس اجلس » .

او مفعول به لما بعده ، إلا (أي) فينوب عما يضاف اليه ^(١) . وقد يجرد إذا عن الشرط ، فيضاف الى فعل بعده ، وعامله فعل آخر ^(٢) ، وقد تكون للمفاجأة ، فهي إذا اسم محل مفعول فيه للجملة التي بعدها ، او مبتدأ بعده فاعله نحو : « كنت اظن أن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي » وهو اشهر من « اياها » بالاتفاق من الكسائي وغيره ^(٣) . وأخطأ من لم يفهم حيث قال : إن الكسائي انكر جواز رفعه ^(٤) . ومثل « اذا » « اذ » بعد « بينما » و « بينما » وهي غالباً محل ما هو منصوب فيه لما بعده . وتجرد عن المحلية فيكون مفعولاً به او مضافاً اليه ^(٥) .

(١) فهي عامّة في اهل العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه ، فتنبوب عن المحلّات (اي الظروف) الزمانية والمكانية وتكون « محلاً » وتنبوب عن غيرهما فتكون غير ظرف ، فهي في قولك : « أيّهم بقم اقم معه » من باب مَنْ ، وفي قولك : « أيّ الدواب تركب اركب » من باب « ما » .

(٢) نحو : « إذا جاء زيد فأنا اكرمه » فعامل « إذا » جوابها ، اي ما في جوابها من فعل او شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و « اذا » وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في : « يوم تسافر أنا اسافر » ولم تعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض - وهو تضمينه معنى الشرط الذي له الصدر - جوّز ذلك اه (انظر الصبان على الاثموني ج ٣ / ٥٢) .

(٣) تكلمنا على هذه الجملة في باب (المكنيات) فارجع اليه إن شئت .

(٤) قال الكسائي : العرب ترفع ذلك كله وتنصبه (الانصاف - ٤١٢)

من مناظرة الكسائي لسبويه في هذه المسألة وغيرها .

(٥) في المغني ما نصه : (والرابع) أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه

وهي الواقعة بعد بينما أو بينما كقوله :

استقدر الله خيراً وارضى به فبينما العسر إذ دارت مياسير -

أسماء الاستفهام : « مَنْ » لأولي العلم أيضاً ، وما غيرهم . فانت دخلها

— وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجأة ، او حرف توكيد زائد ؟ (أقوال) وعلى القول بالظرفية ، فقال ابن جني : عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة اليه ، وعامل بيننا وبيننا محذوف بفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين « إذ » مضافة الى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بيننا وبيننا » لأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف بدل عليه الكلام و « إذ » بدل منها .

وبيت الشاهد هو من أبيات لبعض بني عذرة ، وبعده :

وبيننا المرء في الأحياء مقتبط إذ صار في الرمس تعفوه الأعاصير
و « تعفوه » تصيره عافياً فانياً ، و « الأعصار » : ريح معلوم اهـ (من المغني وشرحه للأثير ١/٧١) .

هذا وإني الخص من « انصاف الأنباري » ما لم يتعرض « الموفي » لذكره مما يتعلق بفعل الشرط وجوابه ، وأدعُ التفصيل والتعليل ، والترجيح بالدليل بين المذهبين الكوفي والبصري له ولشرح الرضي لتراجع فيهما ، وإنما اقتصر على ما ذكرت اتماماً للبحث :

١ — ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط بجوار لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، ولما كان منه بهذه المنزلة من الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير قال زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بَعدي سوافي المور والقطر
نخفض القطر على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف
« على سوافي » ولا يكون معطوفاً على « المور » وهو الغبار ، لأنه ليس للقطر سواف كالمر حتى يحمله عليه . (يسمى ما تسفيهه الريح من الغبار سوافي) —

الجار فجزوران^(١) ، وإلا فمفعول به إن كان بعده ما ينصبه ، وإلا فمبتدأ ،

— واختلف البصريون : فذهب الأكترون الى أن العامل فيهما أداة الشرط .

٢ — ذهب الكوفيون الى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك : « إن زيد أتاني آت » فانه يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون الى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر .

٣ — ذهب الكوفيون الى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فانه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع نحو : « إن تأتني زيد يكرمك » واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو « إن تأتني زيداً أكرم » فأباه أبو زكرياء ، يحيى بن زياد الفراء ، واجازه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي . ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون الى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

٤ — ذهب الكوفيون الى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : « زيداً إن تضرب أضرب » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء .

٥ — ذهب الكوفيون الى أن « ان » الشرطية تقع بمعنى « إذ » وذهب البصريون الى أنها لا تقع بمعنى « إذ » واحتج الكوفيون بأنها قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأوردوا الشواهد عليها ، وأجاب البصريون عنها ، وهذه المسائل الخمس التي أوردناها مبسوطه في كتاب (الانصاف) (٣٥٢-٣٧٠) .

(١) في المغني : ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرّت وإبقاء الفتحة

دليلاً عليها نحو : فيم وإلام وعلام وبم وقال : —

وأى عام يعرب بحسب ما أضيف إليه . ومنى وأيان للزمان ، وأين للمكان ،
 إن كان بعدها ما ينصبها فمفعول فيه ، وإلا فمبتدأ ذو الفاعل ، وكيف وكما
 وأنسى للحال ، أحوال قبل كل فعل ، سوى باب علم فمفعول ثانٍ ، واسم للاستفهام
 عن العدد يعرب كإعرابه .

الأفعال : يعمل المتعدي مطلقاً ، واللازم في غير المفعول به . ويعرب
 المضارع مجرداً عن نون جمع المؤنث ونوني التوكيد . وإعرابه رفع ونصب
 وسكون . فالمفرد سوى المخاطبة بالضممة والفتحة والسكون . وكذلك جمع
 المتكلم إلا المعتل اللام ، فيحذف آخره جزماً ، ويقدر الفتحة والضممة في المعتل
 بالألف ، والضممة في المعتل بغيره . والباقي بالنون رفعاً ، وحذفها فيها فتحاً
 وسكوناً ^(١) . فيرفع مجرداً عن الناصب والجازم ، ورافعه التجرد عند الفراء

— وتلك ولاية السوء قد طال مكثهم فختام حتام العناء المطوّل ؟
 وهو للكميت (— ١٢٦ هـ) من قصيدة طويلة من السبع الهاشميات ، ومن
 أبياتها بأولها :

ألا هل عمّ في رأبه منأمل وهل مدبر بعد الإساءة مقبل ؟
 وعطلت الأحكام حتى كأنها على ملة غير التي تنتحل
 كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل
 وقد تقدم بيان هذه الأسماء وإعرابها في بحث (أسماء الشرط) الذي
 سبق هذا ، وبعضها في غيره مما تقدم ، ونذكرُ الآن كثيراً قصداً للاختصار الموعود به .
 (١) أي المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف والواو والياء
 يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها ، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد
 فاعله - أعني الواو والياء والألف - لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء ،
 وسقوط النون في الجزء ظاهر لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، —

ومن تبعه . نفس المضارعة عند ثعلب . حرف المضارعة عند الكسائي^(١) .

نواصب الفعل المضارع : وينصب « بأن » المصدرية^(٢) . و « أن »

لنفي المستقبل ، ولا تفيد التأييد ولا التوكيد^(٣) . و « كي » للسببية^(٤) .
ولا يدخل إلا على المضارع . ونحو : « كيّمه » أصله : كي تفعل ماذا^(٥) ؟
وبتقدم معمول معمولها عليه ، نحو : النخوة جئت كي اتعلم ، ولا يبطل عمله بالفصل
عن فعله خلافاً للكسائي^(٦) . و « إذن » ينصب مستقبلاً ، وهي مصدرّة ،

— لأن علامة الرفع لا تكون في حال النصب إلا أن الرفع في الواحد زال
مع الناصب وجاء الفتح في موضعه ، وفي الأمثلة الخمسة زال الرفع لا إلى بدل « الرضي » .
(١) في الأشموني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ،
لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ،
ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك)
الأول (أي التجرد) (ج ٣ : ٢) وقال ابن هشام في أوضحه : رافع المضارع
تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين
لانتقاضه بنحو : هلا تفعل ؟ (أي لأن الاسم لا يحل بعد أداة التخصيص) (٢/٢٨١) .

(٢) وهي التي تلزم الفعلية وتؤولها بالمصدر ، وتنصب المضارع وتخلصه للمستقبل
نحو : « يريد الله أن يخفف عنكم » وتأويلها : يريد الله التخفيف عنكم .

(٣) في الأوضح : ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيداً خلافاً للزمخشري .

(٤) أي سببية ما قبلها فيما بعدها . (٥) مذهب سيبويه وجمهور البصريين

أن « كي » تكون حرف جر ومصدرية ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل

دائماً وتأولوا « كيّمه » على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ (الأشموني) .

(٦) نحو جئت كي فيك أرغب ، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب .

ولم يفصل عنها معمولها إلا بالقسم^(١) ، فلا يعمل إذا فصل بمعمول الفعل عند الفراء خلافًا للشيخ وهشام ، واختار الأول النصب ، والثاني الرفع^(٢) .
واختلف في اسميته وحرفيته^(٣) .

وتعمل «أن» مقدرة نحو : «ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله»^(٤) .

(١) شرط النصب «إذن» ثلاثة (الأول) أن يكون الفعل مستقبلًا ، فيجب الرفع في «إذن تصدق» جوابًا لمن قال : «أنا أحبك» . (الثاني) أن تكون مصدرّة فإن تأخرت نحو «أكرمك» «إذن» أهملت ، وكذا إن وقعت جوابًا لقسم كقوله :

عجبت لتركبي خطّة الرشد بعد ما بدا لي من عبد العزيز قبولها
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقيلمها
والشاهد في قوله : لا أقيلمها حيث رفعه لعدم تصدر «إذن» لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله : حلفت برب الرافضات إلى «مِنِي» .

والشعر هو لكثير عزة (— ١٠٥ هـ) ، من قصيدة يمدح بها عبد العزيز ابن مروان (٨٦ هـ) ، والد الإمام العادل عمر (١٠١ هـ) وكان واليًا على مصر .
(الثالث) أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو : إذن هم يقومون بالواجب . (٢) أجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، فلو قدم معمول الفعل على «إذن» نحو : «زبدًا إذن أكرم» فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائي الرفع والنصب ، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . (٣) في الأشموني : الصحيح الذي عليه الجمهور أن «إذن» حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .
(٤) احتج الكوفيون لنصب «أن» محذوفة من غير بدل ، بقراءة عبد الله ابن مسعود : «واذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل : لا تعبدوا إلا الله» فنصب —

وينصب بحكي^(١) ، ولام كي^(٢) ، ولام الجحود^(٣) ، وفاء السببية ، وواو الجمع ،

— (لا تعبدوا) بأن مقدرة ، لأن التقدير فيه : « أن لا تعبدوا إلا الله »
وقال عامر الطائي أو امرؤ القيس (كما في اللسان) :

فلم أر مثلاً حُباسةً واجداً ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله .

فنصب (أفعله) لأن التقدير فيه (أن افعله) فدل على أنها تعمل مع الحذف .
والحُباسة : الغنيمة أو الظُّلّامة ، وقد همَّ بها ، ثم صرف نفسه عنها ، وكأنه
عنى : الظلم بتذكيره الضمير في (أفعله) .

(١) أي من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطع الله حتى بدخلك الجنة ،
واذكر الله حتى تطلع الشمس ، أي كي بدخلك الجنة ، والي أن تطلع الشمس ،
فقامت « حتى » مقام « كي » في الأولى و « أن » في « الثانية » وكلاهما ناصب ،
فكذا ما قام مقامهما . (٢) نحو : « جئتك لتعلمني » ويقال فيها ما قيل في
« حتى » من أنها قامت مقام « كي » فنصبت مثلاً . (٣) نحو : « وما كان
الله ليعذبهم وأنت فيهم » وفي الانصاف : « ويجوز اظهار « أن » بعدها للتوكيد ،
نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام
الجحد عليها نحو : ما كان زيد دارك ليدخل ، وذهب البصريون إلى أن الناصب
للفعل « أن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل
المنصوب بلام الجحد عليها .

ودليل الكوفيين على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد قول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حياً لأسمعها

أراد : ولم أكن لأسمع مقاتلها ، وقدم منصوب « لأسمع » عليه . وفيه لام
الجحود ، فدل على جوازه : وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن
لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت « أن » ههنا
مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه
(٣٤٧/٢) ثم ذكر احتجاج البصريين على أن الناصب « أن » المقدرة بعد اللام .

وتم^(١) ، إذا سکن بعد أمرٍ ، أو نهي ، أو تمنّ ، أو ترجّ ، أو استفهام ،
 أو عرض ، أو دعاء بلفظ الخبرية ، وبأو ، بمعنى الى . وعاطف للفعل على الاسم ،
 ويجوز ذكر « أن » بعده ، وبعد حتى ، ولام الجحود للتقوية .
 قال الفراء : إن الفعل بعد الفاء ، والواو ، وأو ، منصوب على الخلاف^(٢) .
 وقال ثعلب : إن اللامان تنصبان لقيامهما مقام « أن »^(٣) .

(١) ألحق الكوفيون « ثم » بالفاء والواو فأجازوا نصب بعدها ، واستدلوا
 بقراءة الحسن « ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت » .
 (٢) ذهب الكوفيون الى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ، في جواب
 الستة الأشياء ، - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض -
 ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون الى أنه ينتصب باضمار « أن » . وذهب
 ابو عمر الجرمي الى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت على باب العطف
 (اي خرجت عن بابها وهو العطف) ، واليه ذهب بعض الكوفيين . ثم قال
 في الانصاف - مقررًا حجة النصب على الخلاف - : ألا ترى أنك اذا قلت « إبتنا
 فنكرمك » لم يكن الجواب امراً ، فاذا قلت : « لا تنقطع عنا فنخفوك »
 لم يكن الجواب نهياً ، واذا قلت : « ما تأتينا فتحدثنا » لم يكن الجواب نفيًا ،
 واذا قلت : « أين بينك فأزورك » لم يكن الجواب استفهامًا (الى أن قال)
 فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله ، واذا كان مخالفًا
 لما قبله وجب ان يكون منصوبًا على الخلاف على ما بيننا . (٣٢٦ / ٢) .

(٣) أي لام كي ولام الجحود تنصبان وقول « الموفي » وقال ثعلب إن اللامان
 تنصبان : هذا القول لغة اخرى في المثني ، - وهي لزوم الألف رفعًا ، ونصبًا
 وجراً ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخرى ، قال الشاعر :

فأطرق أطراق الشجاع ولورأي مساعا لناباه الشجاع لصمًا
 (والشجاع) : الحية العظيمة و (المساع) : المدخل والمنفذ « لصمًا » عض -

مبحث الجواز م : وقد ينصب بـ « لم » ^(١) ويجزم بـ « لمّا » ^(٢) ، ولام الامر ^(٣) ، ويعمل محذوفاً نحو : اضرب ، فهو مجزوم بلام مقدّرة ^(٤) ، ولا النهي ^(٥) ، وأدوات الشرط غير إمّا ^(٦) ولمّا ^(٧) اتفاقاً . و « لو » وفيه خلاف لابن الشجري

— ونيب والبيت للمتلحمس (٥٠ ق ٥٠) — واسمه جرير بن عبد العزى — والشاهد في قوله : « لناباه » حيث جاء المثنى في حالة الجر بالألف . قال الأزهري (٣٣٠ —) هكذا انشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب اه وجعل منه « إنّ هذان لساحران » انظر شروح الألفية في بحث المثنى .

(١) حكاه اللحياني عن بعض العرب ، وقال في المغني كقراءة بعضهم : « ألم نشرح ، وقوله — اي الحارث بن المنذر الجرمي (— ٥٢٢٥) :

في أيّ يوميّ من الموت أفرّ أبومَ لم يقدرَ أم يوم قدِرَ ؟

(٢) نحو : « لم بلد ولم يولد » « ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم » ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضي ، وتنفرد « لم » بمصاحبة الشرط نحو « وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » ويجوز انقطاع نفي منفيتها ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع في « لمّا » . وتنفرد « لمّا » بجواز حذف مجزومها . كقاربت المدينة و « لمّا » أي : ولمّا ادخلها .

(٣) نحو « لينفق ذو سعة من سعته » . (٤) خلافاً للبصريين القائلين

ببنائه على السكون ، وقد تقدم مثله . (٥) المطلوب بها الترك وهي تجزم ،

بخلاف « لا » في النفي ، وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضاً إذا صلح

قبلها « كي » نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون . ولا منع أن يجعل

« لا » في مثله للنهي . (٦) قال في المغني : واجاز الكوفيون كون « إمّا »

هذه هي « إن » الشرطية و « ما » الزائدة (٥٤/١) .

(٧) نحو : « لمّا جاءني اكرمه » ويقال — فيها : حرف وجود لوجود ،

وقد تقدمت في بحث « اسماء الشرط » .

من البصريين في تجويز الجزم بها شاذاً في الضرورة^(١) . وأما « كيف » و « كيفما »
 فيجزمان جوازاً ، ومثلها إذا . وجوز الفراء الجزم بإذ وحيث بلا « ما » ويلحق
 كلاً من أدوات الشرط^(٢) . ويجزم الجزاء جوازاً^(٣) نحو : إن تضرب
 أضرب زيداً . وقد يحذف فعل الجزاء فلا يجب أن (يكون) فعل
 الشرط ماضياً ، أو مضارعاً بلم^(٤) . ويجزم الجواب بعد الأمر والنهي
 والتمني والترجي والعرض كجزم الجزاء بشرط أن تسلط « إن » الشرطية على
 مضمون الأمر والنهي قبل أداة النفي خلافاً للشيخ ، فلا يجوز : لا تدن

(١) في المعني (المسئلة الثالثة) لغلبة دخول « لو » على الماضي لم تجزم ،
 ولو أريد بها معنى « إن » الشرطية : وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة .
 وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري (٥٥٤٢) :

لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خُصَل
 طار به أي بالفارس المذكور في البيت قبله ، والميعة (بالفتح) النشاط ،
 وأول جري الفرس وماع الفرس يبيع : جَرَى ، واللاحق الضامر ، والآطال
 مفردا إطل (بسكون الطاء وكسرها مع كسر الهمز فيها وهي الخاصرة)
 فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ، والنهد : الجسم . والخصل (بضم الخاء
 وفتح الصاد) جمع خصلة - وهي القطعة من الشعر . (٢) تقدم البحث في
 هذه الأدوات وعملها في « أسماء الشرط » قبل صفحات ، فلا نعيده . (٣) الذي
 في الأشموني مانصه : وقيل بالجوار (بالراء لا بالزاي) ويمكن الجمع بين الجوار
 والجواز . (٤) في الأشموني : كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط ،
 لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » نحو : « ولئن
 سألتهم من خلقهم ليقولن الله » ونحو : « لئن لم تنته لأرجننك » وقوله :
 لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بقي واسع
 فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء ١٠٥ باختصار (٦٨/٢) .

من الأسد بأكلك خلافاً له ^(١) ، وقد عزى قوله الى جميع الكوفيين ^(٢) .
ويجوز جزم خبر الموصول بفعل او محل ، و « كل » المضاف الى نكرة موصوفة
بهما ، نحو الذي يأتيني أحسن اليه ^(٣) .

والأصل في الجزاء التقدم على الشرط . وقد يجزم بر « لن » ^(٤) .
واذا فصل الجزاء عن الشرط بالمرفوع فالرفع نحو :
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع اخوك تصرع ^(٥)

(١) قال ابن مالك في ذلك :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع « إن » قبل « لا » دون تخالف يقع
اي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط ان يصح المعنى
بتقدير دخول « إن » الشرطية على « لا » فتقول : « لا تدن من الأسد تسلم »
يجزم « تسلم » إذ يصح « إن لا تدن من الأسد تسلم » ولا يجوز الجزم في قولك :
« لا تدن من الأسد بأكلك » إذ لا يصح « إن لا تدن من الأسد بأكلك »
واجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا »
فجزمه على معنى « إن تدن من الأسد بأكلك » . راجع شرحي ابن عقيل والأشموني .
(٢) في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ،
وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين . (٣) ونحو : كل تلميذ يجتهد
أكرمه ، فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته ، واستقبال الفعل ، وكونه سبباً
لما بعده . (٤) ذكر اللحياني أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب
وينصبون بالجوازم (راجع شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣٣) . (٥) التقدير فيه :
إنك تصرع إن يصرع اخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا (كذا) لما جاز
ان يكون مرفوعاً ، ولوجب ان يكون مجزوماً (الانصاف ٣٦٤) وقال الرضي :
واما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم
عندهم بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل المرفوع (٢ / ٢٣٨) .

ومثله المنصوب عند الفراء خلافاً للكسائي إذا كان محلاً نحو: «إن تجيء
عندي اضربك»^(١) . ويجوز تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط نحو :
«زبدًا إن تجيء» ، «أضرب»^(٢) . وأما تقديم معمول الشرط عليها فجوزها الشيخ
دون الفراء نحو : «زبد إن تجيء اضرب»^(٣) .
ثم إن كان الجزاء ماضيًا انقلب بالأداة مستقبلًا^(٤) امتنع

(١) وفيه أيضاً (أي الرضي) : « فإن تقدمه المنصوب فالفراء يمنع أيضاً جزم الجواب
مطلقاً كما في المرفوع للعلّة المذكورة ، والكسائي يفصل في الفاصل ، فإن كان ظرفاً
للجزاء لغواً جزم الجزاء ، لأنه كلاً فصل ، نحو : «إن تأتني اليوم ، غداً آتاك ،
وان تأتني إليك أقصد ، وإن لم يكن ظرفاً لم يجز للعلّة المذكورة اهـ .

(٢) أي لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدّمًا على «إن» كقولك :
«اضرب إن تضرب» وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أُخّر
انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً ، كقوله :
«يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع»
والتقدير فيه : «إنك تُصرع إن يصرع أخوك (من الإيصال)» .

(٣) وقال الرضي : وأما تقديم معمول الشرط على أدواته فأجازه الكسائي
دون الفراء ، (قال) : «واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من
حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ، لأن للشرط صدر الكلام ،
بل هو دال عليه و كالعوض منه ، وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً
لم ينجزم ، ولم يصدر بالفاء لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا ،
أما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط . فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد
الشرط ، وعند الكوفية قبل الأداة كما مر اهـ .

(٤) لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل ، ولازم الشيء واقع في زمانه .

الفاء فيه ^(١) ، وإن كان مضارعاً خالص بها للاستقبال ^(٢) ، وإن لم يتأثر بها أصلاً وجبت كالاسمية والانشائية والفعل الجامد ، والماضي مع قد ، والمضارع مع ما أو السين أو سوف ^(٣) . وقد يقوم المفاجأة مقام الفاء ^(٤) . ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو : إن امرؤ هلك ^(٥) وقوله :

(١) في الرضي : وإذا كان الجزاء ماضياً بغير « قد » لفظاً أو تقديرًا ، لم يجوز الفاء (نحو ان نصحت لي شكرت لك) .

(٢) أي وقد كان قبل دخول أداة الجزم عليه يحتمل الحال والاستقبال .

(٣) يعني يتأثر الجزاء بالأداة تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه

إن كان ماضياً ، فإن لم يتأثر بها وجب دخول الفاء عليه كالجمله الاسمية الخ

فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف وإن لتحضه للاستقبال بدون أداة

الشرط ، وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان ، وفي الطلبية لتحضها للاستقبال ،

وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك إذا كان مصدرًا بقدر ظاهرة أو مقدرة ،

لأنه إذن متمحض للماضي وذلك لأن « قد » لتحقيق مضمون ما دخلت عليه

ماضياً كان أو مضارعاً . (انظر الرضي ٢/ ٢٤٥) . (٤) أي ويجوز قيام

« إذا » الفجائية مقام الفاء ، وفي التنزيل : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم

إذا هم بقطون » . (٥) في الرضي : وكلمة « إن » لأصلاتها في الشرطية ،

وكونها « أم الباب » جاز أن تدخل اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده

فعل . فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره

ذلك الفعل الظاهر ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء لكنه

مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أو لا ،

ونقل عن الاخفش في مثله أنه مبتدأ ، لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء ،

وعند الكوفيين الخبر أو الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ (اه مملخصاً) .

إذا باهلي^١ تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع^(١)
ثم إن الأفعال المتعدية منه ما يتعدى الى واحد ، كضرب^(٢) ، وإلى
اثنين وهما متغايران كأعطيت ، ومتوافقان وهو أفعال القلوب^(٣) ، ومنه ما يتعدى
إلى ثلاثة وهو باب « أَعْلَمَ »^(٤) .

(١) (حنظلية) نسبة لحنظلة ، أشرف قبيلة في تميم ، والبيت للفوزدق ،
والمذرع (بالذال المعجمة) مَنْ أمه أشرف مِنْ أبيه ، واشتهرت باهلة بالخسة ،
وأصل باهلة امم امرأة من همدان ، كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس
ابن عيلان (بالمهمل) فنسب ولده اليها (مخلصاً عن الأمير على المغني) .
(٢) ونَصَرَ وعَرَفَ وفَسَّهَمَ .

(٣) إنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب . يعني أن المتعدي إلى
اثنين على ضربين : إما أن لا يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً ، كأعطيت
زبدأ درهماً ، (فهما متغايران) ولا حصر لهذا النوع من الأفعال ، وإما أن
يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً كعلمت زبدأ قائماً (فهما متوافقان)
وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال ، وكذا قالوا في خبر « كان »
أيضاً (أي نصب على الحال كما ترى في الانصاف) (٤٨٩/٢) .

(٤) تدخل الهزمة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية الى اثنين وهما
من أفعال القلوب فيزيد بسبب الهزمة مفعول آخر ، موضعه الطبيعي قبل
المفعولين ، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى
القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، فمعنى : أعلمتك زبدأ منطلقاً حملتك على أن تعلم
زبدأ منطلقاً .

أفعال القلوب . علمت ^(١) ووجدت ^(٢) لليقين ، وحسبت ^(٣) وخت ^(٤)

(١) نحو قوله :

علمتك البازل المعروف فانبعث اليك بي واجفات الشوق والأمل
والبيت لم ينسب لقائل معين ، وإعرابه ظاهر ، والمعنى : أيقنت بأنك جواد
كريم ، ولهذا أعلمت المطي وساقطني النوازع اليك . وتقول : وجف البعير
- مثل وعد - وجفاً ووجيفاً : اذا سار ، وأوجفه صاحبه ، وفي التنزيل : « فما
أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » . وقد تعدى فعل (علم) الى اثنين كاف
الخطاب و « البازل » وقد تأتي علم بمعنى عرف ، فتعدى لواحد ، وقد تأتي
بمعنى : صار « أعلم » أي مشقوق الشفة العليا ، فلا تعدى أصلاً .

(٢) نحو « تجدوه عند الله هو خيراً » فان كانت بمعنى أصاب : تعدت إلى
واحد ، ومصدرها الوجدان ، او بمعنى حزن : فهي لازمة .
(٣) كقوله :

وكنّا حَسِينًا كلَّ يَضاء شَحْمَةً عَشِيَةً لاقِينَا جَذامَ وَحْمِيرًا
وهو لزفر بن الحارث الكلابي . جذام وحمير قبيلتان .
يثرّب الشاعر على قومه حين ظنوا بهدوهم الضعف وهو قويٌّ شديد ، ولكنه
يصف قومه بالشجاعة والثبات لأنهم صمدوا لأعدائهم وقاوموهم ، وقد وصف
محاربي قومه بأنهم أثبت عند اللقاء ، وأصبر على الموت فقال :
سقيناهموا كأساً سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبراً !
ولو كان لنا يوم فلسطين مثل هذا الإنصاف ، والاعتراف بقوة الخصوم ،
لكنا أعددنا القوة ، وصدقنا اللقاء ، وقهرنا الأعداء ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .
(٤) كقوله :

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطيع من الوجد
والمعنى : إن لم تغضض بصرك فادك الهوى الى ما لا تستطيع تحمله من الحزن -

للظن ورأيت ^(١) وزعمت لهما ^(٢) .
تنصب جزئي الجملة الاسمية ^(٣) ، ومن خواصها عدم الافتصار على أحدهما ^(٤) ،

— والآلام و « إن لم تغضض » شرط ، جوابه ما قبله وهو « إخالك » المضارع المرفوع ، على قاعدة الكوفيين في أن الأصل في الجزاء التقدم على الشرط ، وأن يكون مرفوعاً لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما تقدم ، وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط (أما عند البصريين « فإخالك » في البيت دليل الجواب ، وهو كالعوض عنه كما سبق ، وقد تعدى فعل « إخال » إلى « الكاف وذا هو » . (٢١٠) أي لليقين والظن ، كقوله جل ثناؤه : « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريباً » فمعمولا الأولى (الهاء) في يرونه و (بعيدا) ومعمولا الثانية (الهاء) من نراه و (قريباً) والأولى للظن والثانية لليقين ، أي يظنون البعث ممتنعاً ، ونراه واقعاً لا محالة . وفي معنى اليقين والظن يأتي الفعل الثاني « زعم » فينعدى الى اثنين . (ورأى) بمعنى الرأي أي المذهب ينعدى إلى واحد ، نحو رأى أبو حنيفة حلّ كذا . وكذا « زعم » إن كان بمعنى كفل أو ضمن تعدى الى واحد . (٣) أي تنصب أفعال القلوب جزئي الجملة الاسمية ، لأن الفعل الداخل على الجملة لا بد أن يعمل في جزئها لتعلق معناه بضمونها . (٤) قال في الكافية : ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب « أعطيت » وفي شرحها : اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب (أعطيت) يجوز بلا قربنة دالة على تعيينها فتحذفها نسياً منسياً ، تقول : فلان يعطي وبكسو ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب (علمت) وظننت) ، فإنك لا تحذفها معاً نسياً منسياً ، فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأما مع قيام القربنة فلا بأس بحذفها —

وجواز الغائها ^(١) سواء تقدم او لا نحو :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب ^(٢)

وليس منه : وما إخال لدينا منك تنوبل ^(٣)

— نحو مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ، أي يَخْل مسموعه صادقاً ، وقال (اي الكهيت شاعر
آل البيت عليهم الرضوان) :

بأي كتاب ام بأية سنة ترى حبيهم عاراً علي وتحسب

(اي وتحسبه عاراً ؟) وهذا ايضاً من خواص هذه الأفعال . وأما حذف

احدهما دون الآخر فلا شك في قلته ، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً ،

وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة ههنا ان المفعولين معاً

كاسم واحد ، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره ،

فلو حذف احدهما ، كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة (٢٥٩/٢) .

(١) الفرق بين التعليق والإلغاء - مع أنها بمعنى إبطال العمل - أن التعليق

إبطال العمل لفظاً لا معنى ، والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

(٢) البيت لبعض بني فزارة ، « كذلك » أي مثل الأدب المذكور في قوله :

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسؤاة اللقب

والمعنى : أدبت أدباً مثل ذلك الأدب ، حتى صرت اعتقد ان رأس الأخلاق

وقوام الفضائل هو الأدب ، والشاهد في قوله : وجدت ملاك الخ حيث ألغى

العامل المتقدم على رأي الكوفيين . (٣) صدره : « أرجو وآمل ان تدنو

مودتها » والبيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى الشهيرة التي اولها

« بأت سعاد » . تنوبل : إعطاء . و (أن) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر

منصوب يتنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً به ، وإعمال اولها أولى

عند الكوفيين ، وللثاني منها مفعول محذوف بدل عليه هذا المذكور ، وكأنه

قال : أرجو دنو مودتها ، وآمل دنو مودتها .

بل المبتدأ ذو الفاعل هنا مع فاعله قام مقام مفعولين ^(١) .
ومن خواصها التعليق ^(٢) قبل اللام ^(٣) والاستفهام ^(٤) والنفي نحو : « علمت

(١) اي « تنويل » وهو الفاعل بقوله « لدينا » قام معه مقام معمولي « إخال »
وعجيب قول المؤلف رحمه الله : وليس منه : « وما إخال الخ معزواً ذلك إلى
المذهب الكوفي ، مع أن المعروف في كتب النحو أن مذهبهم في « إخال »
الإلغاء مع تقدمها ، وأجيب عنه بوجوه (أحدها) ان يكون من التعليق بلام
الابتداء المقدرة ، والأصل كمالك وللدنيا ، ثم حذفت وبقي التعليق ، ويراجع
الرضي (٢٦٠/٢) وشرح الألفية عند قوله :

وانو ضمير الشأن او لام ابتداء في موه الغاء ما تقدماً
و « المنار » على « الاوضح » لابن هشام . (٢) وهو ابطال العمل لفظاً
إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر . (٣) ذهب الكوفيون إلى ان اللام
الداخلية على المبتدأ في مثل قولهم (لزبد افضل من عمرو) جواب قسم مقدّر ،
والتقدير : والله لزبد الخ فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، ونحو « ولقد علموا
لمن اشتراه ماله من خلاق » اللام في لقد للقسم وفي من للابتداء وهي في
جواب قسم مقدّر ، و (من) اسم موصول مبتدأ اول وجلة (اشتراه) صلة ، وعائده
الفاعل المستتر ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر
على زيادة (مين) وجلة « من اشتراه » سدّت مسدّ معمولي علم المعلقة
عن العمل في اللفظ بلام الابتداء بعدها . ولام القسم ايضاً في نحو :

ولقد علمت لتأتين مني إن المنايا لا تطيش سهامها
وهو للبيد بن ربيعة بن مالك (— ٥٤١) اللام في (لقد) للتأكيد ،
وفي لتأتين للقسم و (تأتين) جواب قسم مقدّر (ومني) فاعله . وجلة القسم
المقدرة وجوابه في محل نصب سدّت مسدّ معمولي (علم) المعلقة بلام القسم .
(٤) نحو « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » ؟ (إن) نافية ، و (أدري)
فعل مضارع ، والفاعل انا ، والهمزة للاستفهام ، و (أقرب) مبتدأ (ما) —

ما زبد قائم» واتحاد فاعلها ومفعولها الأول مكنيين متصلين نحو : علمتني قائماً^(١) .
وقد يكون علمت ورأيت ووجدت وظننت ، بمعنى عرفت وابصرت وصادفت
واتهمت فتعدى إلى مفعول واحد^(٢) ومن أفعال القلوب : عدَّ وحجا ودرى
وجعل بمعنى اعتقد^(٣) ، وهب وتعلم غير متصرفين^(٤) ، وقد يجري القول
بجرى (الظن)^(٥) .

— فاعل ، سدَّ سدَّ الخبر ، و (بعيد) معطوف عليه و (توعدون) صلة والعائد
محذوف (وله اعراب آخر) وعلى كل فالجملة في محل نصب بأدري ، أي
ما ادري جواب هذا السؤال . (١) عبارة الكافية : ومنها أنه يجوز ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ، مثل علمتني منطلقاً وفي شرحها :
يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائماً . . .
وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة ، بل هو
مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظياً ، لأنها ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .
(٢) هذا لفّ ونشر مرتب فعلت بمعنى عرفت وهكذا ، وقد سبق بيان
ذلك في أول الكلام على «أفعال القلوب» . (٣) أي فتنصب معمولين .
أما اذا كانت عدَّ بمعنى حسَب . وحجا بمعنى غلب في الحاجة او قصد ، اوردَّ ،
والأكثر بـ «درى» أن يتعدى الى واحد) وجعل بمعنى أوجد ، فانها تتعدى
الى واحد . (٤) هب فعل أمر بمعنى ظنَّ ، تتعدى لمفعولين ، أما من
الهيئة فتتعدى لواحد ، وتعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال ، أما اذا كانت
بمعنى حصَّل العلم في المستقبل كتعلَّم الحساب ، تعدَّت إلى واحد .
(٥) كما تقول : كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد ؟ فيباحق
بالظن في نصب المفعولين .

أفعال التحويل (١) : تنصب جزئي الجملة الاسمية كأفعال القلوب (٢) ،
نحو : صيّر عمرًا عالمًا .

ورببته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (٣)
و: رمى الحدّثانُ نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
فردّ شعورهن السود بيضاً وردّ وجوههن البيض سوداً (٤)
ولا تعلّق ولا تُلغى (٥) .

ومما يجوز تعليقه أفعال الحواس الخمس (٦) ، وأفعال الامتحان (٧) ، وبقيّة
الأفعال القلبية نحو : شككت ، ونسيت وتبينت .

(١) أي التصيير والانتقال من حالة الى أخرى . (٢) يراجع بحث أفعال
القلوب . (٣) هذا البيت لفرعان بن الأعرف من أبيات بقولها في ابنه منازل
ومنها :

أَنْ أُرْعِشْتُ كَفَا أَيْبِكَ وَأَصْبَحْتُ بِدَاكَ بِدَا لَيْثٍ فَإِنَّكَ ضَارِبُهُ ؟
والشاهد في قوله : تركته أخا القوم حيث نصب بـ (تركت) جزئي الجملة
الاسمية ، وهما (ضمير الغائب وأخا القوم) (وانظر الأبيات في ديوان الحماسة
بشرح التبريزي (٤ - ١٨) . (٤) عن هذه الأبيات أبو تمام لعبد الله
ابن الزبير (بفتح الزاي) الأسدي (التبريزي ٢ - ٣٩٤) والشّمود : الغفلة
عن الشيء ، وذهاب القلب عنه ، وقال أبو العلاء : المراد بالسمود في هذا البيت
تغيّر الوجه من الحزن ، ومعنى : فردّ شعورهن الخ أي صارت شعورهن بيضا
من الحزن ، وجوههن سوداً من اللطم . والشاهد في قوله : « ردّ شعورهن
بيضاً وردّ وجوههن سوداً » حيث نصب جزئي الجملة بردّ التي بمعنى صيّر .

(٥) التعليق والإلغاء معاً يختصان بأفعال القلوب دون ما عداها من الأفعال .
(٦) نحو : لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(٧) وهي كل فعل يطلب به العلم نحو : امتحنت ، وبلوت ، وسألت ، واستفهمت .

باب أعلم وأرى : يتعدى الى ثلاثة مفاعيل ، الأول كفعول ضربت

والثاني والثالث كفعولي علمت ، ومنه : نبأ وأخبر ، وحدث وأنبا وخبر^(١) .

أفعال المقاربة : وهي ثلاثة أقسام ، أفعال الدنو : كاد وكرب

وأوشك ، وأفعال الرجاء : عسى وحرى وأخلوق ، وأفعال الشروع ، وهي أنشأ

وظفق وأخذ وجعل وعلق ، غير متصرفة إلا كاد وأوشك حيث ورد بكاد

وبوشك وموشك . وروى الكسائي يجعل . ويقع بعدها مضارع وهو فاعله^(٢) ،

إلا أن يتقدم ما أسند اليه — عليه ، فإذا هو الفاعل ، والمضارع بدل عنه ،

نحو عسى أن يخرج زيد ، وعسى زيد أن يخرج^(٣) . ويدخل على هذا المضارع

— هذا وإن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل في محل نصب باجماع

الكوفيين والبصريين من النخاة إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله .

(١) يعني أن المتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى وعلم ،

الى ثلاثة كأعلم وأرى ، ومنه نبأ الخ وقد ذكرها المؤلف بترتيب بيت الالفية :

وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث أنبا ، كذلك خبرا

ونرى شواهدا ثراً وشعراً في ابن عقيل .

وكتب عند قوله :

وما لمفعولي علمت مطلقاً للثان والثالث أيضاً حقاً

اي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل « أعلم وأرى » ما ثبت لمفعولي

« علم ورأى » من كونها مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق

بالنسبة اليهما ، ومن جواز حذفهما او حذف احدهما إذا دل على ذلك دليل .

وانظر الشواهد فيه ، وإنما آثرنا الاكتفاء بما كتبنا ، وفاء بما وعدنا .

(٢) « فيقوم » في : عسى أن يقوم زيد ، هو فاعل : عسى أي بتوقع ويرجى قيام زيد .

(٣) ففي عسى زيد أن يخرج « زيد » هو الفاعل و « يخرج » بدل منه ،

بدل اشتغال ، وفي الرضي : وقال الكوفيون إن (ان بفعل) في محل الرفع بدلاً —

(أن) إلا بعد أفعال الشروع ، وهو واجب بعد حرى واخلولق ، كثير بعد عسى وأوشك ، قليل بعد كاد وكره .

فعل المتعجب : أفعال به ، أمر لفظاً ومعنى ^(١) ، وفيه كناية خطاب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى الممثل ^(٢) ، والباء للتعدي ، والكناية مفعول ، فيجوز حذفه نحو قوله :

فذلك إن يلق المنية بلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر
أي فأجدر به ^(٣) . وورد من غير المتصرف : أعس به ، وما أعساه ،

— مما قبله بدل اشتغال كقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم » الى قوله « أن تسبروهم » اي لا ينهاكم الله عن أن تبروهم ، والذي ارى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يازيدون عسى أن تقوموا : قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل ، مكان الفاعل ، والمعنى ايضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأن عسى بمعنى يتوقع ، فعنى عسى زيد أن يقوم : اي يتوقع ويرجى قيامه (٢/٢٨١) .

(١) قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إن أحسن يزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك ، بأن يصفه بالحسن ، فانه قيل صفه بالحسن كيف شئت ، فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون فيه .
(٢) وصار معنى أفعال به كعنى ما أفعله ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق

فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه .

(٣) وفي التنزيل : « أسمع بهم وأبصر » فلفظ بهم إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً . والبيت لعروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك ! (- نحو ٣٠ ق ٥٠) ومعناه : هذا الفقير — الذي وصفه في أبيات سابقة — إن يلق الموت وهو على فقره بقله صابراً حميداً ، وإن يستغن فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار ، والشاهد في قوله : « فأجدر » أي فأجدر به فحذف المتعجب منه وهو مفعول أجدر ، والفاعل مكفي الخطاب ، (لمي ضميره المستتر) .

وورد : أحسن به ، ولا يقاس عليه ^(١) خلافاً لابن كيسان .

الأفعال الناقصة ^(٢) : ما لم يتمّ كلاماً إلا بحال ^(٣) ، (كان) للحكاية
والثبوت دائماً أو منقطعاً ^(٤) ، وللانتقال ^(٥) ، وتكون تامة ^(٦) (و صار) للانتقال .
وتكون تامة ^(٧) ، وأصبح وأمسى وأضحى لافتران مضمون الحال بأوقاتها ^(٨) ،

(١) يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي لا يبنى منها
« التعجب » فلا يقاس على ما سمع منه كقولهم « ما أخصره » من اختصر ،
الجمامي المبني للمفعول ، و « ما أحرقه » من فعل ، الوصف منه على افعال ؛
و « ما أعساه » وأعس به « من « عسى » وهو فعل غير متصرف ، كما قال المؤلف .
(٢) إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب .
بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب .

(٣) ذهب الكوفيون الى أن خبر « كان » وأخواتها والمفعول الثاني لظننت
نصب على الحال ، فقله : « إلا بحال » أي إلا بخبر منصوب يعرب « حالاً » .
(٤) قوله : « دائماً أو منقطعاً » فالأول في مثل قوله تعالى : « وكان الله
سميعاً بصيراً » فالاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كونه تعالى سميعاً بصيراً ،
والتاني مثل كان زيد نائماً . (٥) أي التحول من صفة الى اخرى .

(٦) بمعنى ثبت قال الرضي : وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامة
في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر (الحال) مضافاً الى الاسم (اي فاعلي : كان
زيد قائماً مثلاً : ثبت قيام زيد) . (٧) هذا معناها اذا كانت تامة ،
ومعناها إذا كانت ناقصة كان بعد أن لم يكن فتفيد ثبوت مضمون (الحال)
بعد أن لم يثبت ، ومعنى يصير يكون بعد أن لم يكن .

(٨) فاعلي أصبح زيد أميراً ، أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ،
ومعنى يصبح قائماً أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال .

وتكون تامّة^(١)، ومثلها ظل وبات، و (ليس) للنفي حالاً^(٢) وما يروح وما فتي
وما فتأ، وما أفتأ وما ونسى وما دام وما زال وما انفك، لدوام مضمون الحال
مذ قبله، وما دام لتوقيت ما قبله بمدة اتصاف الفعل بالحال، وكل شيء فعل،
جاء بمعنى صار، بتقديم الأحوال على ما (*) في أوله «ما» النافية، لا المصدرية
خلافياً للفراء بكل حروف النفي، فلا يجوز عنده قائماً لم يزل زيد^(٣).
وبليها معمول الأحوال نحو: كان طعامك زيداً كلاً^(٤). ولا يزداد

(١) كقولك أصبحنا والحمد لله وأمسينا والمملك لله، أي وصلنا إلى الصبح والمساء
ودخلنا فيهما، ومثلها ما بعدهما. (٢) في الرضي: وجهور النخاة على أنها
لنفي الحال، وقال الأندلسي: خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال،
كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو
على ما قيد به، هذا قوله. وحكم «ما» حكم «ليس» في كونها عند الإطلاق،
لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيدت به.
(*) في الأصل ما ليس في أوله، والظاهر حذف «ليس» والعبارة من قوله:
وكل شيء الخ مضطربة، والمراد أن «ما زال» وأخواتها بما في أوله «ما»
النافية يجوز تقدم أحوالها (أي أخبارها) عليها.
(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها، وما كان
في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان. وذهب البصريون
إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين،
(وعمم المنع في حروف النفي) وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها
(١/٩٩ من إصناف الأنباري). (٤) واحتج الكوفيون بنحو قوله:
قنافذ هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً
وهو للفرزدق يهجو به قوم جرير، والمعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ،

« كان » في الآخر خلافاً له ^(١) ، ويزاد غير كان نحو : ما أصبح أبوده ^(٢) ،
وقد يأتي الحال جملة مصدرية بالواو ، وهو أكبر دليل على أن نصبه ليس
بالنشبية بالمفعول ، كقول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار
وقول الآخر :

ما كان من بشر إلا وميته محتومة لكن الآجال تختلف
وقول الآخر :

وكانوا أناساً بنفحوت فأصبحوا واكثر ما يعطونك النظر الشزر !
وقول الآخر :

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر بثني دمة العين بالمهل ^(٣)

-- يمسون ليلاً وراء البيوت للخيانة والفجور ، مشية الشيخ الضعيف (وهي الهدجان)
لثلاً يشعر بهم أحد وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبي جرير ،
لأنه علمهم ذلك وعوّدهم إياه . والشاهد تقديم « إياهم » — وهو معمول الخبر ،
وليس بظرف ولا جار ومجرور ، فان كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز
ابلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو : كان عندك زيد مقيماً ، وكان
فيك زيد راغباً . (١) أي للفراء وفي الرضي : وتعمان — أي كان الزائدة ،
والدالة على الزمن دون الحدث — (والزمن وحده لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً)
في الحشو كثيراً : وفي الأخير على رأي ، نحو قولك ، حضر الخطيب كان .
(٢) وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد ماء التعجب ككان في لفظين
وهما : ما أصبح أبودها وما أمسى أدفأها وفي الأشموني : وأجاز بعضهم زيادة
سائر الأبواب إذا لم ينقص المعنى . (٣) في كل بيت من هذه الأبيات
الأربعة جملة اسمية حالية مصدرية بالواو كما لا يخفى .

وكثير حذف « كان » بعد إن الشرطية ، ولو مع الفاعل أو الحال ، ففي مثل :
 « إن خير فخير » وجوه بحسب التقدير ، تقول : إن خيراً فخير ، أي إن كان
 العمل خيراً ، فالجزاء خير ، وهو أحسن الوجوه ، وإن خيراً فخيئاً ، أي فيجزي
 خيراً ، وإن خير فخير ، أي إن كان في العمل خير فالجزاء خير ، وإن خير
 فخيئاً ، أي إن كان فيه خير فيجزي خيراً ^(١) . ويحذف وحده بعد أن
 المفتوحة الشرطية وبعبوض عنه « ما » نحو :

أبا خراشة أمّا كنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ
 فإن شرطية ، لا مصدرية بقربة الفاء ^(٢) . وقد يحذف « كان » مع فاعله نحو :

(١) فهذه أربعة وجوه حذف فيها « كان » العامل ، وإعرابها مع تقديره ظاهر .

(٢) قال في الالفية :

وبعد « أن » تعويض « ما » عنها ارتكب كمثل أمّا أنت برّا فاقترّب
 ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، وبعبوض
 عنها « ما » ويبقى اسمها وخبرها نحو : « أمّا أنت برّا فاقترّب » والأصل
 « أن كنت برّا فاقترّب » فحذفت « كان » فأنفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ،
 فصار « أن أنت برّا » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار « أن ما أنت
 برّا » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أمّا أنت برّا »] ومثله قول الشاعر :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
 فإن : مصدرية ، وما زائدة عوضاً عن « كان » وأنت : اسم « كان » المحذوفة ،
 وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ، لكون « ما » عوضاً عنها ،
 ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرّد فيقول : « وأما كنت
 منطلقاً انطلقت » (ابن عقيل) .

قالت بنات العم يا سلمى وابن كان فقيراً معدماً قالت وابن^(١)

الحروف . حروف الإضافة^(٢) : « مِّن »^(٣) للابتداء في الزمان

والمكان كقوله تعالى « مِّنْ أَوَّلِ يَوْمٍ »^(٤) والتبيين^(٥) والتبيين^(٦) والتبديل^(٧) ،

(١) نسبوا هذا البيت لرؤية بن العجاج « سلمى » اسم امرأة « معدماً » هو

الذي لا يجد شيئاً ، والمعنى ظاهر ، وقوله : وابن : الواو عاطفة على محذوف ،

تقديره : إن كان غنياً واجداً ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به ، قالت : وابن ،

(تريد : إني أتزوجه وإن كان فقيراً معدماً) وزيدت النون في الوقف ، كما زيدت

نون « ضيفسن » في الوصل والوقف . ويسمى « التنوين العالي » والغلو الزيادة ،

وهو زيادة على الوزن . والشاهد في قوله : وابن في آخر البيت ، فقد حذف

الفعل والفاعل بعد أداة إن الشرطية ، وحذف الحال أيضاً .

(٢) إنما سماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى

الأسماء وتوصلها إليها . (٣) بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك

دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : مِّنْ عندك . (٤) في المعنى :

« مِّن » تأتي على خمسة عشر وجهاً (وعدّها) (احداها) ابتداء الغاية وهو

الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى

في غير الزمان نحو « من المسجد الحرام » « إنه من سليمان » قال الكوفيون

والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضاً بدليل « من أول يوم »

وفي الحديث (وهو في الصحيح) « فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة » .

(٥) نحو « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة » أي الذين

آمنوا هم هؤلاء . (٦) نحو : « منهم مَن كلم الله » أي بعضهم .

(٧) نحو : « أرَضِينم بالحياة الدنيا مِّنْ الآخرة » أي بدلها .

وزائدة في الموجب وغيره ^(١) ، و « إلى » ^(٢) للانتهاء ^(٣) ، و « حتى »
للانتهاء إلى الآخر بستدرج ^(٤) ، ولا تدخل المكنية ^(٥) ، و « في »

(١) ومن الموجب قولهم : « قد كان من مطر » أي قد كان مطر ، لأن

« كان » هنا تامة ، و « مطر » فاعل ، ولا يشترط عندهم تقدم النفي ولا شبهه

عليها ، وفي النفي نحو : ما جاء من أحد . (٢) في المغني : « إلى » حرف جر ،

لها ثمانية معان (أحدها) انتهاء الغاية الزمانية ، نحو : « ثم أتموا الصيام إلى

الليل » ، والمكانية نحو : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » الخ .

(٣) نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وفي التنزيل « سلام هي حتى مطلع

الفجر » . (٤) أي الضمير وفي ابن عقيل : « وقد شذت جرّها للضمير كقوله :

فلا والله لا يلقى أناس فتي حتاك يا ابن أبي زياد

والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها ، ومعناه أن الناس لا يجدون

أو لا يلقون (كما في الرواية الأخرى لا يلقى بالقاف) فتي يرجونه لنيل

مطالبهم حتى يبلغوك ، فإذا ما بلغوك وجدوا فيك ما يرجون ، والشاهد في

قوله : « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وفي المغني : وتستعمل

(أي حتى) على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة (إلى)

في المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور (أحدها) أن تخفوضها شرطين

(أحدهما) عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد ،

فأما قوله :

أنت حتاك تقصد كل فنج ترجى منك أنها لا تخيب

فضرورة ، واختلف في علة المنع الخ (١٠٢/١) قلت : وبمثل هذا الشاهد

وما قبله تمسك الكوفيون والمبرد في دخول حتى الجارة على المكنية (أي الضمير)

وجزء بها ، وهو عند البصريين ضرورة . وقد عرفت الآن ما في قول —

للمحلية^(١) و « على » للاستعلاء^(٢) ، و « عن » للمجاززة^(٣) ، وقد يكونان اسمين^(٤) ، و « الباء » للإصاق^(٥) ، وتستعمل للسببية^(٦) والمصاحبة^(٧) ، والتعديبة^(٨) والمقابلة^(٩) . و « اللام » للاختصاص^(١٠) ، وللتعليل^(١١) ،

— (المؤلف رحمه الله) ولا تدخل المكني ، وأن هذا مذهب جمهرة علماء البصرة لا الكوفة والله أعلم . (١) (أي للظرفية) إما تحقيقاً نحو زيد في الدار أو تقديرًا نحو : انظر في الكتاب وتفكر في العلم ، وإما مكانية نحو : « في أدنى الأرض » أو زمانية نحو : « في بضع سنين » وقد عدّ لها في أوضح ابن هشام ستة معان (٥٥/٢) . (٢) ويكون حقيقة ومجازاً نحو : « وعليها وعلى الفلك تحملون » ونحو : « فضّلنا بعضهم على بعض » وعدّ لها في المغني تسعة معان (١١٦/١) وفي الأشموني عشرة عند قوله (على للاستعلاء) البيت .

(٣) نحو : سافرت عن البلد ورغبت عن كذا وعدّ لها في المغني وفي الأشموني عشرة معان ، وتجد شواهدا وشواهد سائر الحروف فيهما وفي غيرهما من كتب النحو والشواهد ، ولا مجال لإيرادها هنا . (٤) وتكون « على » بمعنى فوق ، و « عن » بمعنى جانب ، وتراجع الشواهد عند قول الألفية :

واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما « من » دخلا
فقوله « واستعمل اسما » أي الكاف . وتراجع أيضاً في بحث « عن » و « على » من المغني . (٥) وهو حقيقي كأمنسكت يزيد ، ومجازي كمررت به . قيل وهو - أي

الإصاق - معني لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيويوه . (٦) نحو : « فكلّا أخذنا بذنبه » . (٧) نحو : « اهبط بسلام منا وبركات » .

(٨) نحو : « ذهب الله بنورهم » أي أذهبه . (٩) وهي الداخلة على الأعواض

نحو اشتريته بألف ، وكفأت إحسانه بضعف . (١٠) نحو : المنبر للخطيب ، وهذا الشعر « لحبيب » . (١١) نحو « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس » .

وتكون زائدة (١) ، و «الكاف» للتشبيه (٢) ، وتكون اسماً (٣) ، ولا تدخل
المكني إلا نادراً كقوله :
وأمّ أو عال كها أو أقربا (٤)

(١) كقول الرمّاح (— ١٤٠ هـ) بن ميادة (اسم أمه) يمدح عبد الواحد
ابن سليمان بن عبد الملك أمير المدينة :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد
يثرب : مدينة الرسول ، أجار : أنقذ وأغاث ، معاهد : مُحَالِفُ مسلم :
مفعول أجار على زيادة اللام وهو الشاهد . والمعنى : إن سلطانك لقوي عادل
بأمن فيه المسلم وغيره . وفي المغني : وللام الجارة اثنان وعشرون معنى . ونحن
نختزى ببيان ما ذكره المصنف . (٢) نحو : زيد كالأسد . (٣) مثل قول
العجاج : «يضحك عن كالبرد المنهمم» في أبيات من الرجز المشطور .
أنهمم البرد والشحم : ذاب . شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة .
والشاهد في قوله : «عن كالبرد» فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل
بدليل دخول حرف الجر الذي هو (عن) عليها ، وحرف الجر إنما يدخل على الاسم .
(٤) صدره : خلّسي الذنابات شهلاً كشيها . والبيت للعجاج (— ٥٩٠ هـ)
يصف حمار وحش وأثنه ، وقد اراد ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن .
«الذنابات» جمع ذنابة وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل كما قال الأندلسي
شارح المفصل ، وقيل هو اسم مكان بعينه ، «كشيها» قريباً «أم اوعال»
هي هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات اوعال ، ويقال لكل هضبة فيها
اوعال : أم اوعال ، والأوعال : كيباش الجبل ، «كها» أي مثل الذنابات
من البعد . والشاهد في قوله : «كها» حيث جرّت الكاف المكني المتصل .

وقوله :

ولا ترى بعلاً ولا حائلاً كه ولا كهن إلا حائلاً^(١)

وكقوله :

وإذا الحرب شمرت لم تكن كسي^(٢)

وكقول الحسن رضي الله عنه : أنا كك وأنت كي^(٣) .

(١) البيت لرؤبة بن العجاج أيضاً وهو من شواهد الرضي (٣١٩/٢) وغيره ،

وفي رواية الرضي : فلا اري ... إلا حائلاً ، وفسرها بالناقاة اذا لم تحمل
أول سنة وأماً « حائلاً » فهو اسم فاعل من : حظل الرجل المرأة اذا منعها
من التزوج ، والمراد بالبعل ، والحلائل هنا : الحمار الوحشي والأثني التي تصحبه .
المعنى : لا ترى من الأزواج والزوجات من يجنس نفسه على صاحبه ، ولا يتطلع
إلى غيره كالحمار الوحشي وأثنيه ، إلا من منع أنثاه قهراً على التزوج بغيره .
والشاهد في قوله : « كه » و « كهن » حيث دخل الكاف في العبارتين على
المكني ، وهو نادر ، وأكثر دخولها على الظاهر .

(٢) تمام البيت : « حين تدعو الحكمة فيها تزال » وهذا بيت أنشده الفراء ،

وقال : « أنشدني بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب » .

(٣) قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : « أنا كك وأنت كسي » .

واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت اليه . وحكى الكسائي عن بعض
العرب أنه قيل له من تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأننا ،
لكنه لما اضطر (يريد العجاج) أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو
« مثل » فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل (أي كأننا) كما يجزه « مثل » .

ومنذ ومنذ للابتداء في الماضي (١) . كثير ورودهما اسمين مرفوعاً
ما بعدهما باضمار كان (٢) ، والمحلية في الحال (٣) ، والجر هنا أحسن (٤)
ولا تدخلان المكني (٥) . وحاشا للتنزيه (٦) ، وعدا وخلا للاستثناء مطلقاً (٧) ،

(١) في الرضي ، قال بعض الكوفيين : أصل « منذ » من إذ ، فركبوا
وضم الذال للساكنين ، فالمرفوع فاعل فعل مقدر ، فتقدير (ما رأيت) منذ
يوم الجمعة : من إذ مضى يوم الجمعة ، أي من وقت مضى يوم الجمعة .

(٢) وفي المغني : وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها
وبقي فاعلها ، والأصل مذ كان يومان ؛ واختاره السهيلي وابن مالك .

(٣) أي والظرفية في الحاضر نحو ما رأيت مذ يومنا أي في يومنا .

(٤) قال ابن هشام في أوضحه : وبمعنى من وإلى معاً إن كان معدوداً نحو :
مذ يومين ، أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . وفي « الإيضاف » : ذهب
الكوفيون إلى أن « مذ ومنذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل
محذوف ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ
محذوف ، وذهب البصريون إلى أنها يكونان اسمين مبتدئين ، ويرتفع ما بعدهما
لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارتين ، فيكون ما بعدهما مجروراً بهما
(قلت) وتجد التفصيل والتعليل فيه (ص ٢٣٣ - ٢٣٩) .

(٥) في (الألفية) : « بالظاهر اخصص منذ مذ البيت ، أي خُصا بالامم
الظاهر دون المكني » . (٦) في الرضي وإذا استعمل « حاشا » في الاستثناء
وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ،
فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى . (٧) أي : مما يزين أو يشين ، وليستما
كحاشا المشعرة بالتنزيه دائماً ، وأنه لا يستثنى بها إلا عند إرادة تنزيه المستثنى
عما يشين .

وبكونان فعلين (١) . وواو القسم تخصّ بالظاهر (٢) ، وتاؤه بالله (٣) والرحمن ، ورب العالمين ، ورب الكعبة (٤) . وروي تحيأتك . وهو غريب (٥) . ويجب حذف فعلهما (٦) ، ولا يكونان للطلب ، وبأؤه أعم ، وجوابه في طلب وفي غيره إيجاب باللام ، (٧) أو به وإن في الاسمية ،

(١) ومن الألفية :

وحيث جرّاً فهما حرفان كما هما إن نصّبا فعلاّن أي إن جررت بـ « خلا ، وعدا » فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بهما فهما فعلاّن ، وهذا مما لا خلاف فيه (ابن عقيل) . (٢) في المغني : ولا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو : « والقرآن الحكيم » . (٣) أي تخصّ بالله ، والرحمن الخ .

(٤) قال الزمخشري في « تالله لا أكيدن أصنامكم » الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ، أي إن المقسم عليه لا بدّ وأن يكون غريباً . وفي المغني : وتختص بالتعجب وبإسم الله تعالى ، وربما قالوا : تربي ، وترب الكعبة ، وتالرحمن .

(٥) وغريب في الدين أيضاً لما روي عن النبي (ﷺ) « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » أخرجه النسائي من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) وفي الباب أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

(٦) أي واو القسم والتاء .

(٧) الباء أصل أحرف القسم ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام زيد : أي أسألك بالله مستخلفاً . (من المغني) فالباء أعم من الواو والتاء في الجميع ، وربما قيل في قسم الطلب أيضاً : بالله لتفعلن ، فيكون خبراً بمعنى الأمر .

أو بانٌ وحدها^(١) ، وباللام والنون أو باحدهما في المضارع^(٢) ، ومع قد في الماضي^(٣) ، أو نفي بما أو لا أو إن^(٤) . وقد يحذف « لا » من الفعلية^(٥) .
ويحذف حروف القسم نحو : الكعبة لأفعلن^(٦) ، وحذف حرف الجر

(١) في الرضي : اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إما مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدر بان مشددة أو مخففة ، أو باللام ، وأنما أجيب القسم بهما لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم . ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل لزبد قائم جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدر ، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم (لام الابتداء) قالوا لأنك تقول : لطعامك زيد آكل ، فقد دخلت على غير المبتدأ ، اهـ ملخصاً (٢/٣١٤) .

(٢) نحو : لانصرن ، ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة ، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة ، ويحكي عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون . هذا كله إن كان المضارع استقبالاً ، فإن كان حالاً فالجمهور جواز وقوعه جواباً للقسم خلافاً للمبرد ، وذلك لأنه متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيد بالقسم كما مر في المضارع ، والأولى الجواز إذ ربّ موجود غير مشاهد يصح إنكاره ، أنشد الفراء :

لئن تك قد ضاعت علي ييونسكم ليعلم ربي أن بيتي واسع
وتقول : والله ليصلي زيد ، فيجب الاكتفاء باللام ، ولا يأتي بالنون لأنها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (اهـ ملخصاً من الرضي) .

(٣) نحو : « لطعامك زيد قد آكل » .

(٤) نحو : لزبد ما هو قائم ، والله لازبد في الدار ولا عمرو ، وإن في الدار أحد .

(٥) نحو : « تالله تفتأ تذكر يوسف » . (٦) هذه غفلة عن أنه لا يجوز

الحلف بمخلوق وقد تقدم ، وفي « المغني » ويقال في القسم : الله لأفعلن .

من أن وان قياسي نحو : والله أن زبداً قائم ، وهي إذا منصوب عند الكسائي والخليل ، مجرور عند الفراء وسيبويه (١) .

(١) وقال المغني في حذف الجار أيضاً : يكثر ويترد مع أن وأن نحو : « يَمْنُون عليك أن أسلموا » أي بأن ، وذكر له شواهد كثيرة من الكتاب العزيز (١٥٦/٢) وفي الأشموني : (تنبيهان) الأول : إنما اطرء حذف حرف الجر مع أن وأن لطولها بالصلة . الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكا بقوله :

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه
يجر « دين » (والبيت لهام بن غالب (الفرزدق) من قصيدة له ، والشاهد في قوله : « ولا دين » حيث عطف المجرور وهو « دين » على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع ما بعدها) . (ثم قال الأشموني) : وذهب سيبويه والفراء إلى أنها في موضع نصب ، وهو الأقيس (٢٧٢/٢) وقال في الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : ممنعناهم يقولون آله لتفعلن فيقول الجيب : الله لا فعلن ، بألف واحدة مقصورة في الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً (٢٣٩/٢) .

استدراك : سبق لي في بحث المجرورات أن قلت (ص ٤٨) ان المؤلف (رحمه الله) لم يذكر حروف الجر ومعانيها ، ولا ما يختص منها بالظاهر ، وما بجر الظاهر والمضمر ، ولا ما بجر ملفوظاً ومحذوفاً . والآن تبين لي أن هذا مني وهم ، سببه أنني لم اسبر الرسالة كلها جملة واحدة ، وإنما قرأتها وعلقت عليها في فترات متقطعة ، ولما تم لي درسها وجدت في أواخرها بحث الحروف (حروف الإضافة) وهو هذا ، وفيه بعض ما أشرت إليه كما يظهر من الشرح ، فاقضى التنبيه .

إنَّ وأخواتها : تنصب المبتدأ ، ذا فاعل كان ^(١) ، أو ذا خبر ، موافقاً
كان أو مخالفاً ، نحو : إنَّ زیداً قائمٌ ، وكان قائماً زید ، ولیت عندك عمرو ^(٢) .

(١) نحو : إنَّ قائماً زیدٌ أو الزیدان ، والكوفیون جوزوا رفع الصفة للظاهر
على أنه فاعل لها ، من غیر اعتماد على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزیدان ،
كما یجیزون نحو : فی الدار الزیدان بعمل الظرف بلا اعتماد ، فقائمٌ وفی الدار
كلاهما مبتدأ عند الكوفیین ، وزید أو الزیدان فاعل أغنی عن الخبر ، فاذا
دخلت (إنَّ) أو احدى أخواتها نصبت المبتدأ وبقي الفاعل على حكمه ، وقد
قال المؤلف فی تعریف «المبتدأ الموافق ذي الفاعل» (ص ٢٩ من هذه الرسالة
بشرحها) : هو شبه فعل أسند الى فاعله الظاهر ، وكتبت : « المراد بشبه الفعل :
اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضیل والمنسوب » .

(٢) ذكر المؤلف هنا ثلاثة أمثلة ، فالأول : (إنَّ زیداً قائمٌ) مثال لنصب
المبتدأ ذي الخبر الموافق « بانَّ » ، وهو ما كان عين المبتدأ فی المعنی ، لأنَّ
معنی (قائمٌ) ذات انصفت بالقیام ، والمراد بها فی هذا المثال (زید) موصوفاً
بالقیام ، والوصف فی المعنی هو الموصوف ، وهذا معنی كون الخبر موافقاً . والثانی
(كانَّ قائماً زیدٌ) مثال لنصب المبتدأ الموافق ذي الفاعل (بكأنَّ) (وتقدم
المراد بالموافق) وحكمه حكم الفعل مع فاعله الثالث (لیت عندك عمرو)
مثال المحل المخالف ، وهو « عندك » المنصوب « بكأنَّ » . ولا یخفی أنَّ
لفظ « عندك » لیس هو عمرأ فی معناه ولذا سموه (المخالف) ، ففی (عندك
عمرو) المحل أو المبتدأ الذي هو (عند) منصوب وناصبه معنوي وهو المخالفة ،
فصار بعد دخول (لیت) منصوباً بعامل لفظي . وقد ينصب « لیت » الجزءین
عند الفراء نحو لیت زیداً قائماً ، لأنه بمعنی : (تمنیت) ومفعوله : مضمون الخبر ،
مضافاً إلى الاسم ، نحو : تمنیت قیام زید . (انظر ص ٤٥ من هذه الرسالة) .

« فإِنَّ » لتحقيق مضمون الجملة و « أَنْ » لتأويلها بالمصدر ^(١) ، و « كَأَنَّ »
 للتشبيه ، و « لَكِنَّ » للاستدراك ^(٢) ، و « لَيْتَ » للتمني ^(٣) ، و « لَعَلَّ »
 للترجي ^(٤) ، و ويجرّ بها في عقيل ^(٥) .

كما أن « متى » في هذيل حرف إضافة بمعنى « مِنْ » ^(٦) . ولا بدخلن على

(١) (إِنَّ) هي موزوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها ، و (أَنَّ) المفتوحة موزوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى بلغني أن زبداً قائم ، بلغني قيام زيد .

(٢) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه ، قال الأشموني : وليست مركبه على الأصح ، وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إِنَّ » والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهجزة تخفيفاً .

(٣) أي في الممكن والمستحيل نحو : ليت لي مالاً فاحسن ، وليت الشباب عائد .

(٤) الترجي في المحبوب نحو : « لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمراً » والإشفاق في المكروه ، نحو : (لعله أصابته حرفة الأدب !) وتكون عندهم للاستفهام نحو : « وما يدريك لعله يزكّي ؟ » .

(٥) نحو :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب وهو الكعب بن سعد الغنوي (نحو ٥١٠ هـ) من قصيدة يرثي فيها أبا المغوار ، واسمه هرم ، والشاهد في قوله : (لعلّ) حيث جرّ بها لفظ (أبي) والجرّ بها لغة (عقيل) وهو أبو قبيلة .

(٦) كقول أبي ذؤيب الهذلي (توفي نحو ٢٧ هـ) يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمنّ .

الفعلية أبدأ ، ولها الصدر ^(١) إلا أن المفتوحة ، لأن الجملة معها كالمفرد ، فتفتح في محل المفرد ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ^(٢) ، والمفعول لغير قول وجوباً ^(٣) .

— ترفعت : تصعدت وارتفعت . لجج : جمع لجة ، وهي معظم الماء . نثيج : صوت عال . والضمير في « شربن » للسحب ، وقد ضمنه معنى روين فعداه بالباء ، أو هي بمنى (مـن) . و (متى) : حرف جر ، ولجج مجرور بها على لغة هذيل ، وهو الشاهد ، وجملة (لهن نثيج) صفة للجاج ، أو حال من النون في شربن على زعم العرب . والمعنى : قال شراح هذا البيت إنه جاء على عقيدة العرب من أن للسحب خراطيم تدنو من البحر في بعض الأماكن فتأخذ من مائه بصوت مزعج ، ثم تصعد في الجو ، فيعذب ذلك الماء ، وينتقل إلى حيث يريد الله فينزل مطراً . ولا مانع من أن يكون ذلك كنايةً عن تصعد الماء بواسطة حرارة الشمس ، وتنقله من جهة إلى أخرى بالهواء ، ثم نزوله على هيئة مطر ، وبذلك يتفق مع ما قرره علماء الطبيعة اه من منار السالك قلت : وهذا المعنى الأخير يتفق مع قول القائل :

كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه لأنه من مائه

(١) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فترتبته الصدر كحروف النفي ، وكحروف التنبيه ، والاستفهام ، والتشبيه ، والتخصيص ، والعرض ، وغير ذلك ، وإنما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم .

(٢) لما كانت « أن المفتوحة » - مع جزئها في تأويل المفرد ، لكونها مصدرية - وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه نحو : بلغني أنك قائم ، أي قيامك ، وعلمت أنك قائم أي علمت قيامك الخ . (٣) إذا قصد بالقول الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها تفتح إذن كما تفتح بعد الظن والعلم ، وأما إذا قصد بالقول الحكاية ، فإنها تكسر لأنه ابتداء للكلام المحكي .

وجواب القسم بلا لام ، فيجوز كسرهما ، وانفتح أحسن^(١) ، وعن الطوال^(٢) ايجاب الفتح . وتكسر في محل الجملة كالابتداء^(٣) ، والصلة^(٤) ، ومقول القوال^(٥) ، وما في خبره لام^(٦) ، وما بعد واو الحال^(٧) فان احتملها فوجهان نحو : مَنْ بَأْتَنِي^(٨) فإني أكرمه^(٩) . ولا تخفف

(١) في الرضي الذي لخصنا عنه ما تقدم ، وكذا كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله إنك قائم ، (قال) وقد تفتح إن في جواب القسم عند المبرّد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد ، أي أقسمت بالله على قيامك .

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، حدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد ، وسمع منه ابو عمرو الدوري المقرئ ، قال ثعلب : وكان حاذقاً بالقاء العربية ، مات سنة ٢٣٤ هـ . (بغية الوعاة ص ٢٠) من الطبعة الأولى .

(٣) نحو : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » .

(٤) في التنزيل : « وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة » (أي تثقلها) .

(٥) نحو : « قال : إني عبد الله » .

(٦) نحو : « إن ربهم بهم يومئذ خبير » .

(٧) نحو : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » ، وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون .

(٨) في الأصل تأتيني ، وهو سهو .

(٩) فالكسر على جعل « إن » ومعمولها جملة أجيب بها الشرط فكأنه

قال : مَنْ بَأْتَنِي فهو مكرم ، والفتح على جعل « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من بَأْتَنِي فأكرامه موجود ، وما جاء بالوجهين قوله —

المكسورة^(١) ، وقد تخفف المفتوحة ، فتلغى ، فتدخل الاسمىة والفعلىة^(٢) .
وأكثر دخولها على الفعلية بالسین أو سوف ، أو قد ، أو لا ، أو إن ، أو لن ، أو لم^(٣) .

— تعالى « كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح ، فإنه غفور رحيم » قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح ، والكسر ، فالكسر على جعلها جملة جواباً لمن ، والفتح على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير : (فالغفران جزاؤه) .

(١) في الرضى : ولا يجوز عند الكوفيين إعمال الخففة . وفي المغنى :
فان دخلت على الاسمىة جاز إعمالها خلافاً للكوفيين وتعقبه الأمير فقال :
وظاهره أن خلافهم في الإعمال مع الموافقة على الخففة ، مع أنهم يجعلونها نافية ،
ولام الفرق بمعنى « إلا » وفي منار السالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يميزون
تخفيف (إن) المكسورة ، ويؤلون ما ورد من ذلك على أن (إن) نافية ،
واللام إيجابية بمعنى (إلا) . (٢) كتب الأستاذ الغلابي رحمه الله :
إذا خففت (أن) المفتوحة ، فمذهب سيبويه والكوفيين أنها مهمة لا تعمل
شيئاً ، لا في ظاهر ولا مضمّر ، وتدخل حينئذ على الجمل الاسمىة والفعلىة ،
وهذا ما يظهر أنه الحق ، وهو مذهب لا تكلف فيه ، والجمهور يرون أنها عاملة
كالمشددة ، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره
إلا في الضرورة ، وفي قولهم ما فيه من التكلف اه باختصار قليل (ج ٢ / ٣٢٧)
من جامع الدروس العربىة .

(٣) إذا وقع خبر (أن) الخففة جملة اسمىة لم يحتج الى فاصل ، فنقول :
« علمت أن زيد قائم » وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فان كان الفعل غير
متصرف لم يؤت بفاصل نحو : « وأن لبس للإنسان إلا ما سعى » « وأن
يكون عسي قد اقترب أجلمهم » وإن كان منصرفاً دعاء لم يفصل أيضاً ، —

ويحسن دخولها بلاهاء أيضاً كقراءة ابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة »^(١)
وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا^(٢)

-- نحو : « والخامسة (أن غَضِبَ الله عليها) في قراءة من قرأ بصيغة الماضي ،
وإن لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة
منهم ابن مالك : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، قال في الألفية :
وإن يكن فعل ولم يكن دعا ولم يكن تصرفه ممتنعاً
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس ، أو لو ، وقليل ذكر (لو)
ونحن الآن نتبع ترتيب « الموفي » في ذكر الشواهد على ما ذكر من الحروف
الفاصلة نحو : « علم أن سيكون منكم مرضى » .

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا
« ونعلم أن قد صدقتنا » « أفلا يرون أن لا يجمع إليهم قولاً »
« أيجب للإنسان أن لن يجمع عظامه » « أيجب أن لم يره أحد » ولم أر
مثالاً للفصل بان وإنما رأيت بمن . قال الرضي : أو بأداة الشرط نحو :
(علمت أن من يضربك أضربه) أو يرُبَّ نحو : (علمت أن رُبَّ خصم لي)
على مذهب الكوفيين اه .

(١) برفع « يتم » . (٢) (وبع) كلمة ترحم ، وقبل البيت :
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتم لافيتنا رشداً
أن تحملاً حاجة لي خف محملها وتصنعاً نعمةً عندي بها وبدا
وهذه الأبيات لا يعرف لها قائل . في المغني : وزعم الكوفيون أن (أن)
هذه هي الخفيفة من الثقيلة ، شذاً اتصالها بالفعل ، وقوله هذا ، بناء على أن
الفصل واجب ، والذي في الخلاصة أنه أحسن « فقط » (وفي الأمير) وقال
مؤلفنا هنا : وأكثر دخولها على الفعلية بالسين الخ أي ومن الأقل ، دخولها —

ويجوز رفع المعطوف على منصوبها نحو : إن زيدا وعمرو قائمان ، خلافا
للفراء فيما ظهر إعرابه ، دون ما خفي ، كقولنا : إن هذا وزيد قائمان ^(١) .
وقل أعمال « كأن » مخففة كقوله :
ويوماً توافينا بوجه مقسم ^(٢) كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلم ^(٣)

— على الفعلية من دون فصل ، ومنه قوله :

علموا أن يؤمّلون لخادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
والمعنى : علموا أن الناس يرجون معروفهم ، فلم يخيبوا رجاءهم ، ولم يجوجوهم
إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوهم شيئاً بأعظم سؤال . والشاهد
في قوله : (علموا أن يؤمّلون) حيث استعمل فيه (أن) الخففة من الثقيلة ،
ولم يفصل بين (أن) وجملة الخبر بفواصل من الفواصل المعروفة ، وهي ملغاة
بالتخفيف لا عمل لها عند الكوفيين كما علمت .

(١) ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز رفع المعطوف على منصوبها قبل تمام الخبر
إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) بأن يكون مبنياً كمثل المؤلف ، أو مقصوراً
نحو : إن الفتى وسعيد متعلمان ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو :
إن محمداً ويحيى مسافران ، وانظر ما كتبناه في رفع تابع منصوب إن وأخواتها
(ص ٤٥ و ٤٦) من هذه الرسالة .

(٢) هو لكعب بن أرقم البشكري يذكر امرأته ويدحها . توافينا - تأتينا .
مقسم - مُحَسَّن ، يقال : رجل قسم الوجه ، أي جميله . تعطو - تتناول
إلى الشجر لتناول منه . وارق - مورك . السَّلم - شجر ذو شوك ، واحده سلمة .
والمعنى أن هذه المحبوبة تأتي إلينا في بعض الأحيان بوجه نضر كأنها في قدها
واعتمداً لها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص . قال في الأوضح : يروي (أي البيت)
بالرفع على حذف الاسم أي كأنها (ظبية) وبالنصب على حذف الخبر ، أي كأن
ظبية هذه المرأة ، وبالحزب على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما .

وقوله : وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان^(١)
وقد روي بالرفع ، وهو الأشهر^(٢) .

حروف العطف^(٣) : الواو للجمع بلا ترتيب^(٤) ، وقال بعضهم ترتب ، وهو منقول
عن الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعن الشيخين أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ،
وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء . وقيل إن النجاة انفقوا على أنها لا ترتب^(٥) .

(١) البيت لم ينسب الى قائل معين ، وهو أحد الأبيات الخمسين التي
لم يعرف قائلها كما قال البغدادي في خزائنه . النحر - أعلى الصدر أو موضع
الفلاة . حقان تثنية حقة بعد حذف التاء ، وهي الوعاء المعروف . والمعنى أن
هذا الصدر مضيء عنقه ، كأن الثديين فيه حقان (من العاج) في الاستدارة
والاكتناز وثندييه اسم (كأن) وحقان خبر .

(٢) أشرنا في البيت الأول الى وجوه الأعراب الثلاثة ، وعلى رواية الرفع
في البيت الثاني ، يكون اسم (كأن) ضمير الشأن ، وثندياه مبتدأ وحقان خبر ،
والجمله خبر كأن . وهذه الرواية أشهر كما قال المصنف .

(٣) أي عطف النسق ، من نسقت الكلام ؛ إذا عطفت بعضه على بعض ،
فالمعنى العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض ، بتوسط أحد الأحرف
الآتية ذكرها . (٤) أي الاجتماع في الحكم بلا تقييد بمعية أو زمان
أو مكان ، لا دليل في الواو على شيء منها . (٥) هذا مذهب جميع البصريين
والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والرعي وابن درستويه
- وبه قال بعض الفقهاء - أنها للترتيب . دليل الجمهور ، استعمالها فيما يستحيل
فيه الترتيب نحو : المال بين زيد وعمرو ، وتخاصم زيد وعمرو ، وفي التنزيل :
« واسجدوا واركعوا » (انظر الرضي ٣/٣٣٨) .

والفاء للتعقيب^(١)، وثم للتراخي^(٢)، وأو وأم لواحد منهم^(٣) . وتجيء أولاً لضراب^(٤) ،

(١) هو أن يكون المعطوف بها منصلاً بلا مهلة ، والتعقيب في كل شيء .

بحسبه نحو : « أماته فأقبره » ونحو : « فوكزه موسى ففضى عليه » .

(٢) نحو : « أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره » .

(٣) أي لامتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير كقوله : تزوج هنداً أو أختها .

وبعد الخبر للشك نحو : « لبثنا يوماً أو بعض يوم » أو للإيهام نحو : « وإنا

أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين » والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم

لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين ، وأخرج

الكلام في صورة الاحتمال - مع أن من وحد الله وعبده فهو على هدى ،

وأن من عبد غيره فهو في ضلال مبين - توطيئاً لنفس المخاطب ليكون

أقبل لما يلقى إليه . (منار السالك) . (٤) في الأوضح : وللإضراب

عند الكوفيين وأبي علي ، حكى الفراء : اذهب الى زيد ، أو دع ذلك فلا تبرح

اليوم (فأو للإضراب بمعنى بل) . وبمعنى (الواو) عند الكوفيين ، وذلك عند

أمن اللبس كقوله :

قوم إذا سمعوا الصرير رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

وهو حميد بن ثور (في كتاب الوافي بالوفيات للصفدي أنه مات في حدود

السبعين للهجرة ، وفي معجم الأدباء لياقوت : مات حميد بن ثور في خلافة

عثمان رضي الله عنه ج ١١ ص ١٣) أو سافع : آخذ بناصية فرسه . و (أو)

هنا بمعنى الواو ، لأن البنية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو -

وهو الشاهد . والمعنى أن هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا

صوت المستغيث أسرعوا لإجابه ، فبعضهم بلجم الأمهار ، والآخر بأخذ

بنواصيها (المنار) .

ومثلها الواو مع إمّا ^(١) ، و (بل) لا يجاب النفي ، فلا يعطف بها على التثنية ^(٢) .
(لكن) الاستدراك ^(٣) . و (أم) المتصلة لا تفارق الحمزة

(١) عبارة الكافية : وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهماً ، وأم المتصلة لازمة لحمزة الاستفهام يليها أحد المستويين ، والآخرة الحمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ، ومن ثم لم يجوز : أرأيت زبدًا أم عمرًا ، ومن ثم كان جوابها بالنعين دون نعم أو لا . والمنقطعة كـ « بل » الخ .

وفي الشرح : اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين أو أحد الأمور ، وأو وإما العاطفتان في المعنى سواء ، إلا في شيء واحد ، وهو أن (أو) يجيء بمعنى إلى أو إلا ، وتجيء (أو) للإضراب بمعنى (بل) .

وفي الأوضح وشرحه : وزعم أكثر النحويين أن (إمّا) الثانية في الطلب والخبر - نحو : تزوج إمّا هنداً وإمّا أختها ، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو - بمنزلة (أو) في العطف والمعنى ، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة ، وبعد الخبر للشك والإيهام ، وللتفصيل نحو : « إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا » والواو زائدة لازمة . (٢) قال المغني : ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، قال هشام : محال : ضربت زبدًا ، بل إياك اه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . وفي ابن عقيل : يعطف ببل في النفي والنهي فتكون لكن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو : (ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زبدًا بل عمرًا) .

(٣) وفي ابن عقيل عند قول الناظم : « وأول (لكن) نفيًا أو نهياً » البيت أي : إنما يعطف (بل لكن) بعد النفي ، نحو : (ما ضربت زبدًا لكن عمرًا) وبعد النهي نحو : (لا تضرب زبدًا لكن عمرًا) وفي الرضي : أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضًا نحو : جاءني زيد لكن عمرو ، حملاً على (بل) .

الاستفهامية ^(١) ، والمنقطعة للإضراب مع الشك في الثاني ^(٢) ، و (إما) يجب تكرارها خلافاً للفرأء ^(٣) . وقد يجيء (أو) بمعنى الواو كقوله ^(٤) : كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي ومن العواطف : (أي) للتفسير ^(٥) و (إلا) المثبتة ^(٦) .

- (١) تقدم قول الكافية (وأم المتصلة لازمة لحمزة الاستفهام) الخ وفي المغني : أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ، قيل في الجواب زبد أو قيل عمرو ، ولا يقال (لا) ولا نعم .
- (٢) قال الفرأء بقولون : هل لك قبيلتنا حق أم أنت رجل ظالم ؟ يريدون بل أنت . ونقل ابن السجري عن جميع البصريين أنها أبدأ بمعنى بل والحمزة جميعاً ، وإن الكوفيين خالفوه في ذلك قال ابن هشام في المغني : والذي يظهر لي قولهم ، إذ المعنى في «أم جعلوا لله شركاء» ليس على الاستفهام (١/٤٠) .
- (٣) في المغني : «إمّا» يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك أو غيره ، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور . . . وقد يستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما بغني عنها نحو : إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت . . . وقد يستغنى عن الأولى لفظاً ، وبعد أن أورد شاهدین لذلك (قال) : والفرأء بقيسه فيميز : زبد يقوم وإمّا بقعد ، كما يجوز أو بقعد .
- (٤) أي جرير ، يمدح معاوية بن هشام بن عبد الملك ، وقوله : ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدّتهم إلا بعدّاد والعيال جمع عيّل بوزن سيد ، وهو من عاله يعوله : إذا قام بمصالحه ، وبرمت : تعبت وزناً ومعنى . وقد أورده في المغني شاهداً للكوفيين على أن (أو) تأتي للإضراب ، (١/٥٨) . (٥) تقول : عندي عسجد أي ذهب ، وغضنفر أي أسد . (٦) وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفيٌ بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي .

حروف الشرط : إن للمستقبل غالباً ، وإن دخلت على الماضي ^(١) .
وقد تفتح همزتها ^(٢) ولو للماضي ^(٣)

(١) يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا (لو) للمضي على أيهما دخلت قال تعالى : « لو يطيعكم في كثير من الأمر » هذا وضعها كما مرَّ في الظروف المبنيّة (٣٦٣ / ٢) رضي . وقد تستعمل (إن) الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه : إمّا على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه ، كقوله تعالى : « إن كان قيمه قدّ من قبْل فصدقت » وإمّا على القطع بعدمه فيه ، وذلك المعنى الموضوع له (لو) كقوله تعالى : « إن كنت قلتم فقد علمتم » وإمّا على القطع بوجوده نحو : زيد وإن كان فقيراً لكنه كريم ، وأنت وإن غضبت حلّيم ، واستعملها في الماضي على خلاف وضعها انظر رضي (١٠٢ / ٢) . (٢) في المعنى : (تنبيه) وقد ذكر (لأن) معان أربعة آخر ، (أحدها) الشرطية كأن المكسورة ، واليه ذهب الكوفيون وفي رضي : والكوفيون جوزوا جزمه بأن المفتوحة الشرطية .

(٣) ذكر المعنى لها أوجه خمسة (أحدها) : لو المستعملة في نحو : لو جاءني لأكرمه ، وهذه تفيد ثلاثة أمور أحدها الشرطية ، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها . (والثاني) : تقييد الشرطية بالزمن الماضي (قال) : وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إن) فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا الشرط (بأن) سابق على الشرط (بلو) وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، عكس ما يشوه المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول : إن جئتني غداً أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ولم يجي قلت : لو جئتني أمس أكرمتك . (الثالث) : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال الخ (٦٨٩ / ١) .

وكثر اللام في جوابها ^(١) . وتدخلان على الفعلية والاسمية ^(٢) . و «أما»
لتفصيل ما أجمل في الذكر أو الذهن ^(٣) .

حروف الاستفهام : الهمزة وهل ، ولها الصدر ^(٤) . والهمزة تكون
للاينكار ^(٥) . ويجوز حذفها كقوله « شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر ^(٦) »

(١) نحو: «لو نشاء لجلنااه حطاما» ومن تجرده منها: «لو نشاء لجلنااه أجاا» .
(٢) أما دخولها على الجملة الفعلية فقد رأيت أمثله ههنا ، وأما دخولها على
الاسمية فقد تقدم بحثه في آخر الكلام على (الجوازم) عند قول المؤلف :
ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو: «إن امرؤ هلك» . (ص ١٢٣) .
(٣) نحو قولك : هؤلاء فضلاء : أما زيد فعالم ، وأما عمرو فأدب ،
وأما بيشر فطيب . (٤) وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو :
(أخالد شجاع أم سعيد) ؟ ونحو : أتعلم خليل ؟ وهل علي مجتهد ؟ وهل
قرأت النحو ؟ (٥) نحو : «أتعبدون ما تنحتون» «أغير الله تدعون» ؟
(٦) أوله : «لعمري ما أدري وإن كنت دارياً» والهمزة مقدرة قبل
(أم) المتصلة ، والأصل : أشعيت بالهمز في أوله ، والنون في آخره ، فحذفها
للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح . وقوله : شعيت ، مصغر ،
ومنقر (بوزن درهم) من تميم ، ينتسب له شعيت . وأما سهم ، فمن قبس . أراد
الشاعر هجوم بأنهم أدياء في نسبهم اختلاط . والبيت للأسود بن بعفر
(مات نحو سنة ٢٢ قبل هـ) . ومثله قول المتنبي :

أحيا - وأيسر ما قاسبت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا
أحيا فعل مضارع ، والأصل أحيا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ،
والمعنى : التعجب من حياته بقول : كيف أحيا وأقل شيء قاسبته قد قتل غيري ؟
وذكر المعنى له شواهد أخرى (٢ / ٣٦١) .

ويحسن دخولها على الاسم مع وجود الفعل ، بخلاف هل في الكل ^(١) .

حروف الإيجاب : (بَلَى) للإيجاب النفي ^(٢) ، و (نعم) للتقرير ^(٣) ،
و (إي) كنعم ، ويخص القسم المحذوف فعله ^(٤) ، وأجل ^(٥) ،

(١) لا شك أن الهمزة أعم تصرفاً ، أي إنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه
(هل) ، ويراجع بحثها في الرضي ، وقال النحاة إن (هل) أصلها (قد)
وهي من لوازم الأفعال ، فإن رأت فعلاً في حيثزها مالت إليه ودخلت عليه ،
كما قال الشاعر الغزل :

ملیحة عشقت ظیماً حوی حورا فذ رأته سعت فوراً لخدمته

كـ (هل) إذا مارأت فعلاً بحيثزها حنت إليه ولا ترضى بفرقه !

(٢) أي إن (بلى) تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجرداً ، نحو :
بلى في جواب من قال : ما قام زيد . أي بلى قد قام ، أو كان ذلك النفي
مقروناً باستفهام ، فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى :
« ألسن بربكم قالوا بلى » أي بلى أنت ربنا . قال في المغني : واعلم أن
تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي .
(٣) أي مقررة لما سبقها ، أي مثبتة ، سواء كان موجباً نحو (نعم) في جواب
من قال : قام زيد ، أي نعم قام . أو منفيّاً نحو : نعم في جواب من قال
ما قام زيد أي نعم ما قام .

(٤) نحو : « إي وربّي إنه لحق » وفعل القسم محذوف .

(٥) جواب مثل نعم ، فيكون تصديقاً للمخبر ، وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً
للطالب ، نحو : حضر الأستاذ . وهل حضر الأستاذ ؟ ونحو : « اجتهد في
دروسك » فتقول : أجل في ذلك كله كما تقول : نعم .

وجير^(١) ، وإن^(٢) .

حروف النفي : لم ولما ، لقلب المضارع ماضياً^(٣) ؛ ولا ، للماضي المتكرر^(٤) ، والمستقبل^(٥) ، وورد للمحال^(٦) ، ولن ، للاستقبال بلا تأييد

(١) في الرضي : ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق ، وهو (جير) بمعنى : نعم ، والجامع أن التصديق ، تأكيد وتوثيق ، كالتسليم ، تقول : جير لأفعلن كأنك قلت : نعم والله لأفعلن ، وهي مبنية على الكسر ، وقد يفتح ككيف .

(٢) نحو قوله :

وبقلن شيب قد علا لك وقد كبرت فقلت إنّه

وهي حرف جواب بمعنى : نعم ، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيّات ، مدح عبد الملك بن مروان ، ومصعب بن الزبير ، ولقب بالرقيات لأنه تغزل بنفسه اسم كلهن (رقية) وقبله :

بكر العواذل في الصّبو ح بلمني وأومنه

وبكر بالتخفيف : خاص بأول النهار . والماء هاء السكت .

(٣) أي قلب معنى الفعل المضارع للمضي ، ويجوز انقطاع نفي منفي «لم» ، ومن ثمّ جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع في «لما» وقد تقدم هذا في بحث الجوازم (ص ١١٨) من هذه الرسالة .

(٤) نحو : «فلا صدّق ولا صلّى» .

(٥) في المغني : وان كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها ، نحو : «لا يجب الله الجهر بالسوء» .

(٦) ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم ، بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال . اهـ

ولا تأكيد^(١) . وما وإن ، للحال ، والماضي القريب منها^(٢) .

حروف الاستثناء : إلا ، واللام ، بعد (إن) النافية ، كقوله :

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد^(٣)

ونصب « كلاً » في قراءة « وإن » كلاً لما ليوفينهم ، بتقدير :

(أرى)^(٤) .

(١) تقدم مثل هذا للمؤلف في نواصب الفعل المضارع . (ص ١١٤) .

(٢) نحو : « وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله » « وإن أدري لعله فتنة لكم ومثاع الى حين » « إن أردنا إلا الحسنى » .

(٣) قائلة هذا القول هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل صحابية مباحة مهاجرة ، أخت سعيد أحد العشرة . تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل الزبير ابن العوام ، في وقعة الجمل (أو قبلها) . شلت : يبست وجمدت والقصد : الدعاء على القاتل . حلت : وجبت . والمعنى : أشل الله يدك أيها القاتل ، لأنك قتلت مسلماً ، وجبت عليك عقوبة متعمد القتل : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً ١٠٠ الآية » .

وفي منار المسالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يميزون تخفيف (إن) المكسورة ، ويؤولون ماورد من ذلك على أن (إن) نافية ، واللام إيجابية بمعنى (إلا) .

(٤) الكوفيون يجعلون (إن) نافية ، وبقدرون فعلاً ، أي : وما أرى كلاً إلا ليوفينهم ، و (ما) صلة ، أو نكرة بمعنى حقاً .

حروف النداء : « يا » أعم^(١) . و (أي ، والهمزة) للقريب .
وأيا وهيا وآي وآآي للبعيد^(٢) .

حروف التنبيه : ألا ، وأما ، لها الصدر^(٣) ، و (ها) تدخل على
المفرد أيضاً^(٤) .

(١) فإنها تدخل على كل نداء ، وتعين في نداء امم الله تعالى ، وفي باب
الاستغاثة نحو : يا الله للمسلمين ! وينادي بها القريب والبعيد .
(٢) في الرضي : وقد جاء : اء (بهمزة بعدها ألف) و ءاي (بهمزة
بعدها الف ، بعدها ياء ساكنة) وقال : (وأيا وهيا ، وآآ و آي ، ووا)
في البعيد . قلت : وقد تقدم حكم المنادى والمستغاث والمتدوب في بحث
« النداء والمنادى » (٦٤ — ٧٠) من هذه الرسالة .

(٣) في الرضي : اعلم أن (ألا وأما) حرفا استفتاح ، يبدأ بهما الكلام ،
وفائدتهما المعنوية تو كيد مضمون الجملة ، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار ،
وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، ركب الحرفان لإفادة
الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى (إن) إلا أنها غير عاملين ، تدخلان على
الجملة خبرية كانت أو طلبية . . . وتختصان بالجملة بخلاف (ها) وفائدتهما اللفظية
كون الكلام بعدهما مبتدأ به ، وقد نسب التنبيه إليهما (٣٥٣ / ٢) قلت : وتجدر
الشواهد عليهما في حرفهما من معني اللبيب .

(٤) وأما (ها) فتدخل — على اسم الإشارة ، وعلى ضمير الرفع المخبر عنه
باسم إشارة نحو « ها أنتم أولاء » وعلى النعت أي في النداء نحو : يا أيها الرجل ،
وعلى اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف ، يقال : ها الله بقطع الهمزة —

حروف التخصيـض^(١) : هـلاً ، وآلاً ، ولوما ، ولولا ، لها الصدر ،
ففي المستقبل للحض ، وفي الماضي للوم^(٢) .

— ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها (انظر المغني) واعلم انه ليس المراد بقولك : (ها أناذا أفعل) أن تعرف المخاطب نفسك ، وأن تعلم أنك لست غيرك ، لأن هذا محال ، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة ، قال تعالى : « ها أنتم أولاء تحبونهم » فالجملـة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ، ولا محل لها إذ هي مستأنفة (عن الرضي ملخصاً) .

(١) إن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ والوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التخصيـض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنه من حيث المعنى للتخصيـض على فعل مثل ما فات .

(٢) ذكر في الأوضح من هذه الحروف لولا ولوما نحو : « لولا نزل علينا الملائكة » « لو ما تأتينا بالملائكة » قال : ويساويها في التخصيـض والاختصاص بالأفعال هلاً ، وآلاً (بالتشديد) وآلاً (بالتخفيف) قال الناظم :

وبها التخصيـض من هلاً ، وآلاً ، وآلاً ، وأوليسنها الفعلا

حروف المصدر : « ما » للفعلية ^(١) و « أن » ^(١) و « لو » ^(٣) ،

وقد يرد أن بمعنى « إذ » كقوله جل جلاله : « عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى » ^(٤) . و « أن » للاسمية ، إِلَّا أَنْ مخففتها تدخل على الفعلية أيضاً ^(٥) . ولا يرد (أن) للتفسير ^(٦) .

(١) « ما » المصدرية نوعان ، زمانية وغيرها ، فغير الزمانية نحو « وضأت عليهم الأرض بما رحبت » أي برحبها ، وزمانية نحو : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » أي مدة دوامي حياً . وتوصل بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به .

(٢) أَنَّ هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان نحو « وأن تعفو أقرب للتقوى » أو ماضياً نحو : « لولا أَنْ مَنْ اللَّهَ عَلَيْنَا » .
(٣) تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أَنْ) إِلَّا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدْ أو يود نحو « وَدُّوا لو يُدْهَنُ » « يودُّ أحدهم لو يُعَمَّر » ومن وقوعها بدونها قول الأعشى :

وربما فات قومًا جل أمرهم من التائي وكان الحزم لو عَجِلُوا

(٤) أي كما تجي ، عندهم إن الشرطية بمعنى « إذ » أيضاً كقوله تعالى « وإن كنتم في ريب » وقوله « إن كنتم مؤمنين » .

(٥) وقد تقدم شرح هذا عند قول المؤلف : وقد تخفف المفتوحة ، فتلقى ،

فتدخل الاسمية والفعلية (ص ١٤٨) . (٦) أن للتفسير : هي المسبوقة بجملة

فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « فأوحينا إليه أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ »

وفي المغني : وزعم الكوفيون أَنَّ (أَنْ) هذه ، هي المخففة من الثقيلة ، شذَّ اتصالها بالفعل .

حرفا الاستقبال : السين ^(١) وسوف ^(٢) .

حرف التعريف : «أل» للعهد ^(٣) ، أو الاستغراق ^(٤) ، أو الجنس ^(٥) .

حرف التوقع : «قد» للتقريب في الماضي ، والتحقيق في الحال ،
والنقليل في الاستقبال ^(٦) .

حرف الردع : كلا . وقد جاء بمعنى «حقاً» ^(٧) .

(١) حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ويتنزل منه منزلة الجزء ،
ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به . وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين
قلت ورجح ابن مالك مذهبهم (انظر الأمير على المعنى) .

(٢) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف ، والثاني للكوفيين .

(٣) إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، نحو « فيها مصباح ، المصباح
في زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب دري » أو ذهنيّاً نحو « إذ هما في الغار » .
ونحو : « إذ يباعدونك تحت الشجرة » . (٤) نحو : « وخلق الإنسان
ضعيفاً » . ونحو « إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا » .

(٥) نحو « الرجل أقوى من المرأة » . (٦) ففيه إذن ثلاثة معان

مجتمعة : التقريب ، والتحقيق ، والتوقع ، وقد يجتمع مع التحقيق ، وتقريب
الماضي من الحال ، التوقع ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، أي يكون
المصدر ، متوقفاً . (٧) الردع بمعنى الزجر ، فإذا قال إنسان : فلان
يرتكب الإثم ، فيقول الآخر : كلا ، ردعاً له ، أي ليس الأمر كما تقول .
وتكون بمعنى «حقاً» وفي التنزيل « كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى » .

حروف الزيادة^(١) : الباء في الحال بعد « ليس »^(٢) والخبر بعد « ما » ،

وما يشبهها في غيرها سماع^(٣) ، و « مِـن » في الموجب وغيره نحو قوله تعالى :
« يغفر لكم من ذنوبكم »^(٤) و « اللام » قليلاً^(٥) . و « لا » بعد واو العطف^(٦) .

(١) إنما سميت هذه الحروف (حروف الزيادة) لأنها قد تقع زائدة ،
لأنها لا تقع الا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً
حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة ، او الى اقامة وزن او سجع
او غير ذلك . (٢) نحو : « أليس الله بكاف عبده » وقد ذهب الكوفيون
الى أن خبر « كان » وأخواتها ، والمفعول الثاني لظننت بنصبان على الحال ،
فمعنى قوله : الباء في الحال بعد « ليس » أي يزداد الباء في خبر ليس الذي
يعرب حالاً . (٣) نحو : ما زيد براكب ، وتزاد سماعاً في المفعول به نحو :
ألقى بيده ، وتضمر كثيراً مع لفظ الجلالة في القسم نحو : الله لا أفعلنّ ،
وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة (خير) لمن قال له : كيف أصبحت ؟
وبقية البحث في الرضي (٣٠٥/٢) . (٤) فـ (مِـنْ) في حيز الإيجاب ،
وهي داخلة على المعرفة كما رأيت ، وفي غير الموجب نحو قوله : ما رأيت من
أحد ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون كونها في غير الموجب ، ودخولها
في النكرات ، كما يشترط البصريون . (٥) نحو « وإذبو أنا لإبراهيم
مكان البيت) لقوله : « ولقد بوأنا بني إسرائيل » . (٦) نحو : « ما جاءني
زيد ولا عمرو » قال في المعنى : ويسمونها زائدة ، وليست زائدة البتة ،
ألا ترى أنه اذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو ، احتمل أن المراد نفي محبي كل
منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما وقت المحبي ، فاذا جيء بلا ،
صار الكلام نصّاً في المعنى الأول اهـ .

و«ما» بعد إذا ، ومتى ، وأيَّ وأين الشرطيات ^(١) ، وحرف الجر ^(٢) ،
وإن ، بعد ما المصدرية قليلاً ^(٣) ، ولما ، وأن بعد لما ^(٤) ، وبين القسم
ولو ^(٥) ، وبعد بعض نواصب المضارع كما ذكرنا ^(٦) .

الجملة اسمية وفعلية ^(٧) : وأصلها التام ، فلا إعراب لها إلا إذا قامت

(١) في المغني : وتزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو : «أبنا تكونوا
يدرككم الموت» «وإمّا تخافن» أو غير جازمة نحو : «حتى إذا ما جاءوها
شهد عليهم سمعهم» وفي الرضي : ويجوز اتصال (ما) الزائدة بإن ، وأياناً ،
وأين ، ومتى ، إذا أفادت معنى الشرط ، نحو : «إذا ما تكرمني أكرمك» الخ .
(٢) نحو : «فبما رحمة من الله لنت لهم» وقلّت زيادتها بعد المضاف نحو :
من غير ما جرم . (٣) نحو :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأته على السنّ خيراً لا يزال يزبد

(٤) نحو : «فلما أن جاء البشير» .

(٥) نحو : «وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً» .

(٦) وفي الرضي : وأجاز الأخفش أن تنصب (أن الزائدة) .

(٧) الجملة : قول مؤلف من مسند ومسند إليه ، والاسمية هي التي صدرها

اسم ، والفعلية هي التي صدرها فعل نحو : «جاء الحق ، وزهق الباطل ،

إن الباطل كان زهوقاً» . وقد عقد ابن هشام في المغني باباً فيما يجب على

المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه ، لاحتماله للاسمية والفعلية ، لاختلاف

التقدير ، أو لاختلاف النحويين ، وذكر لذلك عشرة أمثلة (٤٠/٢) .

مقام المفرد؛ فالأول^(١) كالمستأنفة^(٢) ، والمعتضة^(٣) ، والصلة^(٤) ، وجواب القسم^(٥) ،

- (١) أي القسم الأول وهو الجُمْل التي لا محل لها .
(٢) المستأنفة أوضح من قولهم الابتدائية ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، والمستأنفة نوعان (١) المفتوح بها النطق نحو : « الله نور السموات والأرض » ومنه الجمل المفتوح بها السور .
و (٢) المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ، رحمه الله ، وقوله تعالى في شأن ذي القرنين : « قل سأتلو عليكم منه ذكرا » ، إنا مكنا له في الأرض » .
(٣) كقول عوف بن محلس الخزاعي مات (نحو ٢٢٠ هـ) من قصيدة :

إِن الثمانين — وبلغتها قد أحوجت سمعي الى ترجمان

وقوله : وبلغتها دعاء للمخاطب بأن يبلغها ، وأبو المنهال هذا هو أحد العلماء الأدباء ، انظر ارشاد الأريب (٩٥/٦) ثم ان الجملة المعتضة بين شيئين تفيد الكلام تقوية وتسديداً ، أو تحسیناً ، وقد وقعت في مواضع كالمبتدأ وخبره ، والفعل ومرفوعه ، والفعل ومنصوبه ، والشرط والجواب ، والحال وصاحبها ، والصفة والموصوف ، وحرف الجر ومتعلقه ، والقسم وجوابه ، وتجد شواهدا في المعنى وغيره .

- (٤) الواقعة صلة للموصول الاسمي كقوله تعالى : « قد أفلح من تركني » فمن في موضع رفع ، والصلة لا محل لها . او الحرفي كقوله سبحانه : « نخشى أن تصيبنا دائرة » والمراد بالموصول الحرفي : الحرف المصدرى — وهو يؤول ما بعده بمصدر .

(٥) في الكتاب الكريم : « والقرآن الحكيم ، إنك لمن المرسلين » قال في المعنى (٥٤/٢) : ومن أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : « أم لكم إيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ؟ إن لكم لَمَّا تحكون » « وإذ أخذ الله —

وجواب الشرط ^(١) ، والتابعة لجملة لا محل لها ^(٢) . والثاني ^(٣) كالخبر ^(٤) ،

— ميثاق بني اسرائيل ، لا تعبدون إلا الله » « واذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم » وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ، وبوضحه : « واذ أخذ الله ميثاق بني اسرائيل لتبنيته للناس » وقال الكسائي والفرّاء ومن وافقهما التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم (أن) فارتفع الفعل ، وجوزّ الفرّاء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده : وقولوا ، وأقيموا وآتوا .

(١) غير الجازم : « كإذا ، ولو ، ولولا » نحو : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لفسدت الأرض » . أو الجازم نحو : « إن تتعلم تتقدم ، ومهما أحسنت أثبت » أما الأول ، فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلا أن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

(٢) نحو : « اذا نهضت الأمة ، بلغت من الجدة الغاية » وأدركت من الظفر النهاية » فجملة بلغت جواب شرط غير جازم وهو (اذا) فلا محل لها من الاعراب ، ومثلها جملة (أدركت) المعطوفة عليها .

(٣) أي القسم الثاني — وهو ماله محل من الاعراب .

(٤) ومحله الرفع إن كان خبراً للمبتدأ ، أو الأحرف المشبهة بالفعل ، أو لا النافية للجنس نحو : « العلم يرفع قدر صاحبه ، إن الفضيلة تعشق » لا ظالم سيرته محمودة » والنصب إن كان خبراً عن فعل غير واقع ، أي غير متعدي ، نحو : « أنفسهم كانوا يظلمون » ونحو : « وما كادوا يفعلون » . وخبر « كان » عند الكوفيين والمفعول الثاني لـ « ظننت » يعربان (حالاً) .

والحال ^(١) ، والمفعول ^(٢) ، والمضاف إليه ^(٣) ، والشرطية الاسمية ^(٤) ،
والتابعة لجملة لها محل ^(٥) ، أو لمفرد ^(٦) .

- (١) نحو : « وجاءوا أباهم عشاءً بيسكون » .
- (٢) نحو : « قال إني عبد الله » فجملة (إني عبد الله) في محل نصب
مفعول به لقال .
- (٣) نحو : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » فيوم مضاف ، والجملة
بعده مضاف إليه في محل جر ، والتقدير : هذا يومُ نفع الصادقين صدقهم .
- (٤) الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ، مثال المقرونة بالفاء :
« ومن يضل الله فما له من هاد » فجملة « فما له من هاد » من المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط . والفاء المقدرة كالموجودة في مثل قوله :
« من يفعل الحسنات الله يشكرها » ، ومثال المقرونة بإذا : « وإن نصيبهم
سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » فجملة « إذا هم يقنطون » في محل جزم
جواب الشرط أيضاً .
- (٥) ومحلها بحسب المتبوع نحو : « العلم ينفع ويرفع » فجملة ينفع
خبر المبتدأ ، ومحلها الرفع ، وما بعدها معطوفة عليها ، والمعطوف له حكم
المعطوف عليه .
- (٦) قال ابن هشام في المغني : ومن غريب هذا الباب قولك : « قلت لهم
قوموا ، أولكم وآخركم » يعني بدل الجملة من الجملة ، لا المفرد من المفرد ،
إذ المتبادر في المثال بدل المفرد ، وإن لم يتسلط عامل الأول ، فيُغتفر
في التابع ما لا يغتفر في الأوائل . وقال الفراء ، في قراءة بعضهم :
« فشرّبوا منه إلا قليل منهم » إن (قليل) مبتدأ حذف خبره : أي لم يشرّبوا ،

وكل جملة خبرية فضلة ، بعد نكرة محضة ، نعت ^(١) . وبعد معرفة محضة حال ^(٢) . وبعد غير المحضة تحتّمليها ^(٣) ، ما لم يتعين أحدهما ^(٤) أو غيرهما بدليل ^(٥) .

(١) في التنزيل : « حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه » ، « لَمْ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُبْدِيهِمْ » ، « من قبل أن يأتيَ يوم لا بيع فيه » فهذا هو النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير ، لوقوع الجمل الفعلية والاسمية بعد النكرات المحضة وهي « كتاباً » « قوماً » « يوم » .

(٢) نحو « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » وهذا هو النوع الثاني ، وهو الواقع حالاً لا غير ، لوقوع الجملة الاسمية بعد المعرفة المحضة - وهي « الصلاة » .

(٣) نحو : « وهذا ذكر مبارك أنزلناه » فلك أن تقدر جملة « أنزلناه » نعتاً للنكرة وهو ذكر ، وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها ، لأنها قد تخصصت بالوصف « مبارك » وذلك بقربها من المعرفة - وهذا هو النوع الثالث ، ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » فان المعروف بالجفسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح تقدير « نسلخ » حالاً ، أو وصفاً .

(٤) نحو : « لولا كتاب من الله سبق » يتعين كون « سبق » نعتاً ثانياً ، لا حالاً من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لأن الحال لا يذكر بعد (لولا) كما لا يذكر الخبر .

(٥) نحو : « زارني زيد سأكفئه ، أو لن أنسى له ذلك » فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين وإن مانعان ، لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال ، ويتعين حينئذ الاستئناف .

المحل : إن تعلق بفعل ففعل فيه له ^(١) ، وإلا فيقع صفة ، وحالاً ،
وخبراً ، ومبتدأ . ويعمل كالفعل ، وهو بعد المعرفة والنكرة كالجملة ^(٢) ،
ثم إن المحل إذا وقع خبراً وكان نكرة ، يرفع نحو : البرّ يوم ، والصوم
شهر ، وإلا فينصب على الخلاف ، ومثله الجار والمجرور ^(٣) .

(١) نحو : «سرت يوماً ، وسربت ليلاً» .
(٢) حكم المحل - ومثله الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة - حكم الجمل ،
فهما صفتان في نحو : «رأيت طائراً فوق غصن ، أو على غصن» ، لأنها بعد نكرة
محضة ، وحالان في نحو : «رأيت الهلال بين السحاب» ، أو في الأفق ، لأنها
بعد معرفة محضة ، ومحتملان لهما نحو : «يعجبني الزهر في أكماله والثر على أغصانه» ،
لأن المعرفة الجنسي كالنكرة ، وفي نحو : «هذا ثمر يانع على أغصانه» ،
لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وخبران نحو : «زيد عندك أو في
الدار» ، ومبتدآن نحو : «عندك زيد ، أفي الله شك» وهذه أمثلة
لوقوع المحل صفة وو الخ .

(٣) قال الكوفيون : الناصب أمر معنوي^١ - وهو كونها مخالفين للمبتدأ ،
أي أن الخبر مخالف للمبتدأ معنى ، إذ معنى (العند) ليس هو (زيد) وهذه
المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتتصب الخبر .

هذا وقد اعتمدنا في ذكر الجملة وأقسامها وأحكامها ، وفي ذكر أحكام
ما يشبه الجملة - وهو المحل والجار والمجرور على البابين الثاني والثالث من الجزء
الثاني من كتاب المغني لابن هشام .

الخاتمة

في تبيان الفرق بين المذهبين البصري والكوفي

نختم هذا الشرح بنقل نبذة مما ختم به الجلال السيوطي (- ٩١١ هـ) كتابه : « الاقتراح في علم النحو » المطبوع في حيدر آباد الدكن - الهند سنة ١٣١٠ قال رحمه الله تعالى :

« قال ابن جني - يعني في كتابه (الخصائص الذي طبع الجزء الأول منه بمصر ١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م) الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها ، وقال أبو حيان ، في مسألة العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار ، الذي يختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً ، نظماً ونثراً . قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين ، بل تتبع الدليل ، وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين . »

ثم قال السيوطي : شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد ، أن يكون عالماً ببلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مطلعاً على نثرها ونظمها ، وبكفي في ذلك الآن الرجوع الى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية ، والى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وان يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك اليهم ، لئلا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع ، عالماً بأحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجماع النخبة كيلا يحدث قولاً زائداً فارقاً ، اذا قلنا بامتناع ذلك . (وقال) لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه

بقياس ولا تأويل ، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في التمييز :
والفعل ذو التصريف نزراً سُبْقاً» وقوله في مد المقصور : «والعكس في الشعر
يقع» . قال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين .
وختم السيوطي بحثه في المسألة الرابعة من الكتاب السابع الذي جعل مسائله
في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه (وقد رتب مؤلفه هذا في أصول النحو
على مقدمات وسبعة كتب) ناقلاً عن ابن جني في الخصائص قوله : إذا أداك
القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره
فدع ما كنت عليه اه . وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه : نقض الاجتهاد
إذا بان النص بخلافه اه .

وقد وقفنا في تعليقاتنا هذه على آخر ما وجدناه في نسخة المؤلف رحمه الله من
«الموفي في النحو الكوفي» وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



فهرس الكتاب^(١)

(١) فهرس الأعلام .

(٢) فهرس الشواهد .

(٣) فهرس المراجع

(٤) فهرس الموضوعات .

١ - فهرس المؤلفين

ابن هشام : ٦ ، ٢٩ ، ٥٦ ، ٥٩ ،

٦٣ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩١ ، ١٠٦ ،

١٠٧ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ،

١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٣ ،

ابن يعيش : ٦

أبو الأسود الدؤلي : ٤

أبو بكر بن السراج : ٧٦

أبو تمام الطائي : ١٢٩

أبو جعفر الرؤاسي : ٥

أبو جعفر بن يزيد القعقاع : ٢١

أبو حيان النحوي : ١٥ ، ١٧٢ ،

أبو ذؤيب الهذلي : ١٤٦

أبو سعيد السيرافي : ٧٦ ، ٩٤ ،

أبو طالب : ٨٧

أبو عبيد البكري : ٦٥

أبو العلاء المعري : ١٢٩

أبو علي الفارسي : ١٨ ، ٦٢ ، ٨٧ ،

١٤٣ ، ١٥٣

أبو عمرو الدوري المقرئ : ١٤٨

أبو عمرو الشيباني : ١٠٠

أبو فقح الأسدي : ٩١

أبو الهيثم العقيلي : ٩١

حرف الهمزة

ابن الأثير : ٥٠

ابن الأسلت (صيفي بن عامر) : ١٠٨

ابن الأنباري (محمد بن القاسم) : ١٦ ،

١٧ ، ٢٠ .

ابن الجزري : ٩

ابن جني : ١٩ ، ١١١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ،

ابن خروف : ١٣١

ابن خلدون : ٦

ابن درستويه : ١٣٦ ، ١٥٢ ،

ابن السراج : ١٠١

ابن السكيت : ٩١

ابن الشجري : ١١٨ ، ١١٩ ، ١٥٥ ،

ابن عباس : ٦٣

ابن عقيل : ٩٩ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ،

١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥٤

ابن كيسان : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٣٣ ،

ابن مالك : ٦ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،

٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٨ ،

٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٩٨ ، ١١٤ ،

١٢٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ،

١٦٤ ، ١٧٢

أحمد بن حنبل : ٩ ، ٣

الأخطل : ٤٤ ، ٤٥

الأخفش : ١٨ ، ١٩ ، ٣٠ ، ٤٣ ،

٦٠ ، ٦٣ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٩١ ،

١٠١ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ،

١٦٥ ، ١٦٦ .

الأزهري : ١١٨

الأسود بن يعفر : ١٥٧

الأشثوني : ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،

٢٤ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ،

٤٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ،

٨٠ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ،

١٠١ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ،

١١٩ ، ١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،

١٤٤ ، ١٤٦ .

الأصمعي : ١٤٨

الأعشى (ميمون بن قيس) : ٥٠ ،

٥٣ ، ١٠٩ ، ١٦٣

الأعلم الشنتمري : ٦٦

امرؤ القيس : ١٢ ، ١٧ ، ٤٠ ،

١١٦

الأمير : ٤٤ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ،

١٥٠ ، ١٦٤

الأنباري (أبو البركات) : ١٠ ،

٤٢ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ١١١ ، ١٣٣ ،

الأندلسي : ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٧٢

حرف الباء

البغدادى (عبد القادر بن عمر) :

١٠ ، ٤٤ ، ٦٦ ، ١٥٢

حرف الناء

النبريزي : ١٢٩

حرف الشاء

ثعلب (أحمد بن يحيى الشيباني) :

١٧ ، ٦٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠١ ،

١١٤ ، ١١٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢

حرف الجيم

الجرمي : ٧٨ ، ٨٦ ، ١١٧

جرير بن عبد العزيز (المتلمس) :

١١٨

جرير بن عطية : ٥٦ ، ١٣٣ ،

١٣٤ ، ١٥٥

جعفر بن يحيى البرمكي : ٩٣

جميل بن معمر العذري : ١٠١

الجوهري : ٥٠

الجيم بن صعب : ١٠٨

حرف الحاء

الحارث بن خالد الخزومي : ٧٩

الحارث بن المنذر الجرمي : ١١٨

الحجاج بن يوسف : ١٩

حسان بن ثابت : ١٠٠

الحسن البصري : ٦٣ ، ١٤٠

حمزة : ٩٠ ، ٩٠٣

حميد بن ثور : ١١ ، ٦٢ ، ١٥٣

حرف خاء

الحضري : ٢٠

خلف الأحمر : ٩٣

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٥ ،

٩٩ ، ١٠٢ ، ١٤٤

حرف الذال

ذو الرثمة : ٦٧ ، ٦٨

حرف الراء

الرؤاسي (أبو جعفر) : ٥

رؤبة بن العجاج : ١٣٦ ، ١٤٠ ،

١٦٥

الربيعي : ١٥٢

الربيع بن ضبع الفراري : ٩٠

الرضي : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٩ ،

٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ،

٥٢ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،

٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢ ،

٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ،

١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،

١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٠ ،

١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،

١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،

١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،

١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،

الرماح بن ميادة : ١٣٩

حرف الزاي

الزبير بن العوام : ١٦٠

الزجاج (ابواسحق) : ٧٢ ، ١٠٢ ،

١٠٩ ، ١٦٨

الزجاجي : ٩٣

زفر بن الحارث السكلابي : ٧٩ ، ١٢٤

الزخشري (جار الله) : ٤٤ ، ٥٨ ،

٦٠ ، ٨٠ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٤٢ ،

حرف السين

سليمان الأعمش : ٣ ، ٩

سمنار : ١٩

السهيلي : ١٤١

سواد بن المضرب : ١٩

سليويه : ٥ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٢ ،

٥٢ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٧٦ ،

٨٨ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٣٨ ،

١٤٤ ، ١٤٩

السيوطي (جلال الدين) : ٤٥ ،

١٢٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

حرف الشين

الشلوبين : ١١١ ، ٥٥

حرف الصاد

الصبيان : ٢٠ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٥ ،

١١٠ ، ١٠١ ، ٨٥ ، ٧٥ ، ٥٨ ، ٢١

صيفي بن عامر (ابن الأسلت) ١٠٨

حرف الضاد

ضابئ البرجمي : ٤٥

حرف الطاء

طه الراوي : ٤ ، ٣

الطوال (محمد بن احمد) : ٨٨ ، ١٩ ،

١٤٨

حرف العين

عاتكة بنت زيد : ١٦٠

عاصم بن أبي النجود : ٩ ، ٣

عامر الطائي : ١١٦

عبد الرحمن التميمي : ٥

عبد العزيز بن مروان : ١١٥

عبد القادر بن عمر البغدادي : ١٠ ،

٤٤ ، ٦٦ ، ١٥٢

عبد الله بن الزبير : ١٢٩

عبد الله العرجي : ٨٥

عبد الله بن عمر : ١٤٢

عبد الملك بن مروان : ١٥٩

عبد الواحد بن سليمان : ١٣٩

عبد يغوث الحارثي اليمني : ٦٥

عبيد الله بن قيس الرقيات : ١٥٩

العجاج : ١٣٩ ، ١٤٠

عروة بن حزام : ٧١

عروة بن الورد : ١٣١

عفراء بنت مالك : ٧١

علي بن أبي طالب : ٤

عمر بن أبي ربيعة : ٦٣

عمر بن عبد العزيز : ١١٥

عمرو بن جرموز : ١٦٠

عوف بن محلم الخزاعي : ١٦٧

حرف الغين

غسان بن ولة : ١٠٠

حرف الفاء

الفارضي : ٥٨

الفراء (يحيى بن زياد) : ١١ ، ٥٥ ،

١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٢ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٠ ،

٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ،

٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٠ ،

٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ،

١١٥ ، ١٦٨

كعب بن أرقم اليشكري : ١٥١

كعب بن زهير : ١٢٦

كعب بن سعد الغنوي : ١٤٦

حرف اللام

ليبد بن ربيعة : ١٢٧

البحياني : ١١٨ ، ١٢٠

حرف الميم

مالك بن دينار : ٩٨

المبرد (محمد بن يزيد) : ٧٢ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٣

المتنبي : ١٥٧

المتلمس (جوير بن عبد العزيز) :

١١٨

محمد بن أبي سارة (الرؤاسي) : ٥

محمد بهجة الأثري : ٤

محمد بن السري : ٧٦

محمد بن القاسم بن الأنباري : ١٦ ،

١٧ ، ٢٠

المرادي : ١٠١ ، ١٢٠

المرار الأسدي : ٦١

المرار بن سلامة العجلي : ٧٣

٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ،

١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ،

١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ،

١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ ،

١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٨ ،

١٦٩

الفرزدق : ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٢٣ ،

١٣٣ ، ١٤٤

فرعان بن الأعرف : ١٢٩

الفضل بن يحيى البرمكي : ٩٣

حرف القاف

القطامي : ٧٩

قطرب : ٩١

قطري بن الفجاءة : ١٩

حرف الكاف

كنير عزة : ٣٢ ، ١١٥ ، ١٢٠ ،

١٢١ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ،

١٤٨ ، ١٥٢

الكسائي (علي بن حمزة) : ٣ ، ٥ ،

٩ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٥ ، ٦٤ ، ٦٥ ،

٧٢ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ،

المرار بن منقذ التميمي : ٧٧

المرقش الأكبر (عوف بن سعد) :

٥٧

مصطفى الغلابي : ٧٥ ، ١٤٩

معاذ بن مسلم الهراء : ٥

معاوية بن هشام : ١٥٥

ميمون بن قيس (الأعشى) : ٥٠ ،

١٠٩ ، ١٦٣

حرف الهاء

هشام بن معاوية (الضرير) : ١١ ،

٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٨١ ، ٨٦ ،

١٠١ ، ١١٥ ، ١٥٤

حرف الواو

وهب بن زمعة الجُمَحِي : ٧٣

حرف الياء

يحيى بن خالد البرمكي : ٩٣

يحيى بن وثاب : ٣ ، ٩

يحيى بن يعمر : ٩٨

يونس بن حبيب : ٦٣ ، ٩٩

حرف النون

النابعة الذيباني : ٤٠ ، ١٠٧

نافع : ١٧

النسائي : ١٤٢

النعمان بن امرئ القيس : ١٩



٢ - فهرس الشواهد

حرف الهمزة

ص	
٣١	لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء
٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وطباً
٧٧	ليت شعري وأين مني ليت إن لوّاً وإن ليتاً عناء
٩٠	إذا عاش الفقى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء
١٠٠	أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

حرف الباء

١١	رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضارين القباب
١١	على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحّة وتغيب
٢١	وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنياً بذكر قلبه
٣٤	عجب لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
٤٦	فمن يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
٥٤	نجوت - وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
٥٤	ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمناً قهر وجد صب
٥٦	كتبت إليهم كتباً مراراً فلم يرجع إليّ لها جواب
	وما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا
٦٣	فاليوم قد بت تهجوناً وتشتمناً فاذهب ومابك والأيام من عجب
١٠٠	إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أقرب

- ١٢٦ بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبه عاراً عليّ وتحسب
 ١٢٦ أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسواة اللقب
 ١٢٩ كذاك أدبت حتى صار من خلقي ورييته حتى إذا ما تركته
 ١٣٧ أتت حتاك تقصد كل فجع ترجى منك أنثها لا تخيب
 ١٣٩ خلي الذنابات شمالاً كتباً وأم أوعال كهأ أو أقرباً
 ١٤٤ وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه
 ١٤٦ فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره لعل أبي المغوار منك قريب

حرف التاء

- ٣٢ هنيئاً مريئاً غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحللت

حرف الجيم

- ٥٣ ما زال بوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج
 ١٤٦ شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

حرف الدال

- ٢١ لم يعن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
 ٢٩ ولكنني من حبها لعميد
 ٣٧، ١٨ ما للجبال مشيهاً وئيدا أجندلاً يحملان أم حديدا
 ٥٧ ورب اسيلة الحدين بكر مهففة لها فرع وجيد
 ٩٨ من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد
 ١٠٣ كم دون مية مومة يهال بها إذا تيممها الحرث ذو الجلد
 ١٢٤ إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

ص	
١٢٩	رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
١٣٣	فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا
١٣٧	قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا
١٣٧	فلا والله لا يافى أناس فقى حتاك يا ابن أبي زياد
١٣٩	وملكت ما بين العراق ويشرب مدكاً أجار لمسلم ومعاهد
١٥٠	ان تقرأن على أمماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا
١٥٥	كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
١٦٠	شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
١٦٦	ورج الفقى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد

حرف الراء

١٩	جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنهار
٤٢	أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا
٦٦	فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبان شرا
٦٧	أطرق كرا ، أطرق كرا إن النعام في القرى
٦٨	ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
٧٠	ألا يا عمرو عمرواه وعمرو بن الزبيراه
٧٣	أترك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذا لصبور
٨٥	ياما أميلح غزلانا شدنّ لنا من هوّليائكن الضال والسمر
١٠٤	اطرد اليأس بالرجا فكأين ألما حم يسره بعد عسر
١٠٩	ألم تروا إرماء وعادا أودى بها الليل والنهار
١١٠	وكر دهر على وبار فهلك جهرة وبار
	استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

وينا المرء في الأحياء مغتبط	١١١
لعب الرياح بها وغيرها	١١١
في أي يومي من الموت أفر	١١٨
وكننا حسبنا كل بيضاء شحمة	١٢٤
سقيناهم كأساً سقونا بمثلها	١٣١
فذلك إن يلق المنية يلقيها	١٣٤
ليس شيء إلا وفيه إذا ما	١٣٤
وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا	١٥٠
واعلم فعلم المرء ينفعه	١٥٧
لعمرى ما أدري وإن كنت داريا	
إذ صار في الرمس تغفوه الأعاصير	
بعدي سوافي المور والقطر	
أيوم لم يقدر أم يوم قدر	
عشية لاقينا جذام وحميرا	
والكنهم كانوا على الموت أصبرا	
حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر	
قابلته عين البصير اعتبار	
وأكثر ما يعطونك النظر الشزر	
أن سوف يأتي كل ما قدرا	
شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر	

حرف العين

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي	٢٢
يا ليت أيام الصبا رواجها	٤٥
يا ليتني كنت صبياً مرضعاً	٥٩
انا ابن التارك البكري بشر	٦١
قوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم	١٥٣، ٦٢
أكفراً بعد رد الموت عني	٧٩
ولقد شربت ثمانياً وثمانياً	٩١
من لا يزال شاكراً على المعه	٩٩
كم بجود مقرف نال العلا	١٠٣
كم في بني بكر بن سعد سيد	١٠٣
على حين عاتبت المشيب على الصبا	١٠٧
والناظرون إلي ثم تصدعوا	
... ..	
تحملي الذلفاء حولاً أكتعا	
عليه الطير ترقبه وقوعا	
ما بين ملجم مهره أو سافع	
وبعد عطائك المائة الرتعا	
وثمان عشرة واثنتين وأربعا	
فهو حر بعيشة ذات سعه	
وكريم بمجله قد وضعه	
ضخم الدسيعة ماجد نفّاع	
وقلت: ألمّا أصبح والشيب وازع	

- ١١٦ لقد عدلني أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حياً لأسمعها
 ١٤٣، ١١٩ لئن تك قد ضاقت عليكم ييوتكم ليعلم ربي أن يتي واسع
 ١٢١، ١٢٠ يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
 ١٢٣ إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع
 ١٣٥ أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

حرف الفاء

- ٣٧ فما بالنبا أمس أسد العرين وما بالنبا اليوم شاء المنجف
 ١٣٤ ما كان من بشر إلا وميته محتومة لكن الآجال تختلف

حرف القاف

- ٩٥ وليس بمعيني وفي الناس متع صديق إذا أعيا عليّ صديق
 ١٠١ وما ذاعسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اني لك عاشق

حرف الكاف

- ٤٥ مرت بنا سحراً طير فقلت لها طوباك ياليتني إياك طوباك
 ٧٤ خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

حرف اللام

- ١٢ تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى أهلها نظر عالي
 ١٧ ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالت لك الوليات إنك مرجلي
 ٤٠ تقول وقد مال الغبيط بنا معاً عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
 ٤٠ وقفت بربع الدار قد غيّر البلى معارفها ، والساريات الهواطل

ص	
٤٣	ألم تر أني ظاهري واني على ما بدا حتى يقوم دليل
٥٣	أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا
٦٣	قلت إذ أقبلت وزهر تهدي كنعاج الفلا تعسفن رملا
٧٧	بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل
٧٨	إن وجدي بك الشديد أراني عاذراً من عهدت فيك عذولا
٨٧	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل
٩٤	أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
٩٥	وليس الموافيني ليرقد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً
٩٨	ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
١٠٣	كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا اكاد من الاقتار أحتمل
١٠٨	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
١١٣	وتلك ولاية السوء قد طال مكثهم فحتم حتم العناء المطول
١١٥	فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله
١١٩	لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل
١٢٤	علمتك الباذل المعروف فانبعثت اليك بي واجفات الشوق والأمل
١٢٦	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
١٣٤	فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يثني دمة العين بالمهل
١٤٠	ولا ترى بعلاً ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا
١٤٠	وإذا الحرب شمرت لم تكن كي حين تدعو الكماة فيها نزال
١٥١	علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
١٥٧	أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا
١٦٣	وربما فات قوماً جل أمرهم من التآني وكان الحزم لو عجلوا

حرف الميم

ص	٩	إني إذا ما حدث أماً أقول يا اللهم يا اللهم
٥٤	كأن برزون أبا عصام	زيد حمار دق باللبام
٦٧	إذا أهملت عيني لها قال صاحبي	بمثلك هذا لوعة وغرام
٧٨	حتى تهجر في الرواح وهاجها	طالب المعقب حقه المظلوم
٧٩	أظلم إن مصابكم رجلا	أهدى السلام تحية ظلم
١٠٦	وتطعنهم تحت الجبا بعد ضربهم	يبيض المواضي حيث لي العمام
١٠٨	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
١٠٩	أماوي مهمن يستمع في صديقه	أقاويل هذا الناس ماوي يندم
١١٧	وأطرق أطراق الشجاع ولورأى	مساغا لناباه الشجاع لصما
١٣٩	يبض ثلاث كنعاج جم	يضحك عن كالبرد المنهم
١٥١	ويوماً توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

حرف النون

١١	وماذا تبتغي الشعراء مني	وقد جاوزت حد الأربعين
٣٢	وما إن طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا
٤٦	خليلي هل طب فإني وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
٦٦	من أجلك يا لقي تيمت قلبي	وأنت بخيلة بالوصل عني
٧٣	ولا ينطق المسكروه من كان منهم	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
٨٧	فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	وصاحب الركب عثمان بن عفانا
٩١	لها ثنايا أربع حسان	وأربع فثغرها ثمان
١٣٦	قالت بنات العم يا سلمى وإن	كان فقيراً معدما قالت وإن
١٥٢	وصدر مشرق النحر	كان ثدييه حقان
١٦٧	إن الثمانين — وبلغتها	قد أحوجت سمعي إلى ترجان

حرف الهاء

ض

- ٥٠ الواهب المائة الهجان وعبدها
 ٧٣ أكر على الكتبية لأبلي
 ٩٠ كلف من عنائه وشقوته
 ١٠٣ تؤم سناناً وكم دونه
 ١١٥ عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما
 لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
 ١٢٧ ولقد علمت لتأتين منيقي
 ١٥٨ مليحة عشقت ظبياً حوى حوراً
 كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها
 عوداً تزجي خلفها أطفالها
 أفيها كان حثي أو سواها
 بنت ثماني عشرة من حجته
 من الأرض محدودباً غارها
 بدا لي من عبد العزيز قبوها
 وأمكنني منها إذن لا اقبلها
 إن المنايا لا تطيش سهامها
 فمذ رآته سعت فوراً لخدمته
 حنت إليه ولا ترضى بفرقة

حرف الياء

- ١٩ فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً
 ٧١ يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء إلا ثمانيا



٢ - فهرس المراجع

- ابن الأثير : النهاية
 ابن الجزري الدمشقي : النشر في
 القراءات العشر
 ابن جني : الخصائص
 ابن خلدون : المقدمة
 ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك
 ابن مالك : الألفية
 ابن مالك : التسهيل
 ابن منظور : لسان العرب
 ابن هشام : أوضح المسالك
 ابن هشام : مغني اللبيب
 أبو سعيد السيرافي : شرح كتاب
 سيويه
 أبو عبيد البكري : معجم ما استعجم
 أحمد بن حنبل : المسند
 الأشموني : شرح الألفية
 الأمير : شرح مغني اللبيب
 الأنباري (أبو البركات) : الإيضاح
 في مسائل الخلاف
 البغدادي : خزانة الأدب
 التبريزي : شرح ديوان الحماسة
 الحضري : حاشية على ابن عقيل
 الرضي : شرح الكافية
 الزركلي : الأعلام
 الزمخشري : المفصل
 سيويه : الكتاب
 السيوطي : الاقتراح في أصول النحو
 السيوطي : بغية الوعاة
 الشنتمري : شرح شواهد الكتاب
 الصبان : حاشية على الأشموني
 الصفدي : الوافي بالوفيات
 الغلاييني مصطفى : جامع الدروس
 العربية
 مجلة المجمع العلمي العربي
 الملا جامي : الكافية
 النجار محمد بن عبد العزيز وعبد العزيز حسن :
 منار السالك إلى أوضح المسالك
 ياقوت الحموي : معجم الأدباء

٤ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الحال	٣٧	المقدمة	٣
التمييز	٤١	تمهيد تاريخي	٤
منصوب إن وأخواتها	٤٤	ترجمة المؤلف	٧
منصوب (لا) التبرئة	٤٧	النحو	١٠
المجرورات	٤٨	الجملة	١٠
الإضافة	٤٨	الاسم	١٠
التوابع	٥٥	غير المجرى	١٣
النعت الموافق	٥٥	المرفوعات	١٨
التأكيد	٥٧	الفاعل	١٨
الترجمة (البدل)	٦٠	نائب الفاعل	٢٠
عطف البيان	٦١	فصل في الإسناد	٢٢
عطف النسق	٦٢	التنازع	٢٣
النداء والمنادى	٦٤	المبتدأ ذو الخبر	٢٥
المستثنى	٧٠	المبتدأ الموافق ذو الفاعل	٢٩
المعارف	٧٦	المنصوبات	٣٠
الأسماء العاملة	٧٧	المبتدأ المخالف	٣٠
المصدر	٧٧	الخبر المخالف	٣٠
اسم المصدر	٧٨	النعت المخالف	٣١
اسم الفاعل	٧٩	المصدر	٣١
اسم المفعول	٨١	المفعول به	٣٥
الصفة المشبهة والمنسوب	٨١	المفعول فيه	٣٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فعل التعجب	١٣١	اسم التفضيل	٨٣
الأفعال الناقصة	١٣٢	تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر	٨٤
حروف الإضافة	١٣٦	اسم التعجب	٨٥
إن وأخواتها	١٤٥	أسماء المدح والذم	٨٦
حروف العطف	١٥٢	الاسم التام	٨٨
حروف الشرط	١٥٦	أسماء العدد	٨٨
حروف الاستفهام	١٥٧	المبنيات	٩٢
حروف الإيجاب	١٥٨	الممكنات (الضمائر)	٩٢
حروف النفي	١٥٩	أسماء الإشارة	٩٦
حروف الاستثناء	١٦٠	الموصلات	٩٧
حروف النداء	١٦١	السكنايات	١٠٢
حروف التثنية	١٦١	الأصوات	١٠٥
حروف التحضيض	١٦٢	المركبات	١٠٥
حروف المصدر	١٦٣	المحلات (الظروف) المبينة	١٠٦
حرفا الاستقبال	١٦٤	وزن فعال	١٠٨
حرف التعريف	١٦٤	أسماء الشرط	١٠٩
حرف التوقع	١٦٤	أسماء الاستفهام	١١١
حرف الردع	١٦٤	الأفعال	١١٣
حروف الزيادة	١٦٥	نواصب الفعل المضارع	١١٤
الجملة الاسمية والفعلية	١٦٦	جوازم الفعل المضارع	١١٨
المحل	١٧١	الأفعال المتعدية إلى أكثر من واحد	١٢٣
الخاتمة	١٧٢	أفعال القلوب	١٢٤
فهرس الأعلام	١٧٧	أفعال التحويل	١٢٩
فهرس الشواهد	١٨٣	باب : أعلم وأرى	١٣٠
فهرس المراجع	١٩١	أفعال المقاربة	١٣٠
فهرس الموضوعات	١٩٢		

تصویبات

ص	س	ص	س
٤	١٠	٧٨	١
٦	٢٠	٨٥	٦
٨	١٣	١٢٦	٢
١٤	٦	١٢٦	٢٠
١٥	١٢	١٣٠	١٢
٢٧	١٤	١٣٤	١١
٤٣	١٠	١٤٣	١٦
٤٥	١٣	١٤٧	٥
٥١	١٨	١٥٩	١٠
٥٢	١٩	١٦٠	١٩
٦٠	١٩	١٦٠	١٩
٦١	٢١	١٦٣	١
٦٨	٩		

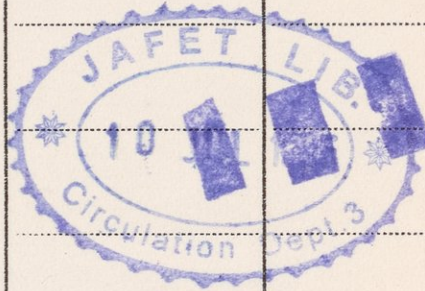
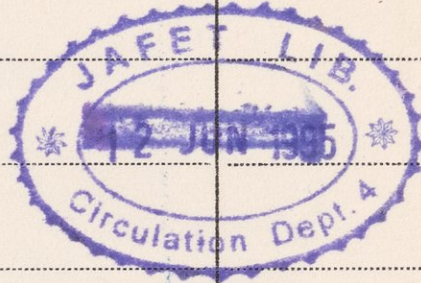
وهناك هنات مطبعية لا تخفى على القارئ الكريم .



DATE DUE

JAFET LIB.

- 1 OCT 1952



492.75:K54mA:c.1

البيطار، محمد بهجة

الموفي في النحو الكوفي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027675

492.75
K54mA
c.1

